

سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية
(٤٣)

المجتمع المدني في دول مجلس التعاون مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة

الدكتور عدنان عبدالحميد القرشي
الدكتور علي أحمد الطراح الدكتورة مريم عيسى الشيراوي
الأستاذ إبراهيم جعفر السوري الأستاذ محمود علي حافظ

إصدار
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقوق الطبع

اصدار السلسلة

فاضية عدد زوجي

المحتويات (١)

المحتويات (٢)

مقدمة المدير (١)

مقدمة المدير (٢)

غلاف البحث الأول

فاضية زوجي

المحتويات

الصفحة

١٥ - ١٣	- مقدمة
٢٤ - ١٥	أولاً - العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية.....
٣٠ - ٢٥	ثانياً - التطوع - مفهومه وأهميته.....
٦١ - ٣٠	ثالثاً - مقومات وأبعاد العمل الاجتماعي التطوعي.....
٦٦ - ٦١	رابعاً - مداخل الجمعيات الأهلية.....
٨٧ - ٦٦	خامساً - العمل الاجتماعي التطوعي في دول مجلس التعاون.....
٩١ - ٨٨	سادساً - استنتاجات وتوصيات.....
٩٥ - ٩٢	- قائمة المراجع

العمل التطوعي في دول مجلس التعاون منطلقاته وآفاقه

مقدمة:

العمل الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية مصطلحان يشيران إلى توجه واحد: فكلاهما يجري في مجتمع إنساني، ويقصد فاعلهما نفع الآخرين أو دفع الضرر عنهم. فلا ضير في استخدام أي منهما حيث أن العمل الاجتماعي يعتبر الترجمة الإنجليزية لمصطلح (Work Social) أما الآخر فهو الترجمة الفرنسية التي أصبحت أكثر عمومية، غير أننا نتفق مع لبيب السعيد في استخدام العمل الاجتماعي بدلاً من الخدمة الاجتماعية، وذلك لما يعكسه من دلالة تنموية أكبر إلى جانب مجالات الخدمة. للعمل الاجتماعي بواعث إنسانية وأخلاقية وحضارية وتعليمية وصحية واقتصادية تمتد لتشمل الجوانب الإنشائية/الإنمائية؛ أو علاجية؛ أو الوقائية، لتعم بنشاطها الأفراد، والجماعات، والمجتمع سعيًا وراء المواءمة بين مصالح الإنسان من جهة، ومتطلبات تكيفه مع بيئته من جهة أخرى.

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات أساسية متسلسلة للعمل الاجتماعي، هي:

- خدمة الفرد: فلإنسان - بوصفه فرداً - صفات وحاجات خاصة، تقتضي التعامل معه بأسلوب لا يفيد مع غيره، وقد يصح علاجه بما لا ينفع مع غيره.

- الجماعة: كالمدرسة والنادي والجمعيات المهنية والخيرية والمصنع والمستشفى، فبحكم أنها تضم أفراداً كثيرين مختلفي المشارب والنزعات والاهتمامات، ويمارسون أنشطة مختلفة الوسائل والغايات، هي بطبيعة الحال غير الفرد طبيعة، واتجاهاً، ومنهجاً، وغاية.

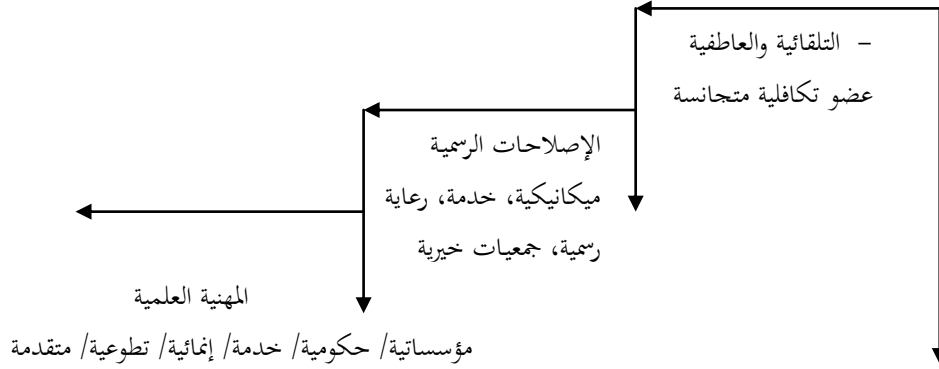
- تنسيق المجتمع أو تنظيمه: المقصود من "تنظيم المجتمع" مساعدة المجتمع على إيجاد التوازن بين موارده المحلية واحتياجات الرعاية الاجتماعية، من جهة والتنسيق بين الخدمات الاجتماعية القائمة فيه وتطويرها من جهة أخرى إلى جانب خلق خدمات جديدة لمقابلة الاحتياجات المتغيرة للمجتمع المحلي.

هذا ويجب أن لا يغيب عنا أن العمل في أي مستوى يصب في نهاية الأمر في الهدف النهائي الذي يتمثل في إنماء المجتمع ككل. هذا إلى جانب التيقن بأن الحصول على النتائج المطلوبة يقتضي عند العمل على مستوى واحد مراعاة المستويات الأخرى. لأن كافة المستويات يكمل بعضها بعضاً، كما يكمل منهاجها أيضاً بعضها بعضاً^(١).

ونشير هنا إلى أن كثيراً من الباحثين والاجتماعيين يصنفون المراحل التي مر بها العمل الاجتماعي إلى ثلاث مراحل:

- ١ - المرحلة التلقائية والعاطفية.
- ٢ - المرحلة الإصلاحية الرسمية.
- ٣ - المرحلة المهنية العلمية.

^(١) لبيب السعيد: العمل الاجتماعي مدخل إليه ودراسة أصول الإسلامية، جده، دار عكاظ، ١٤٠٠هـ، ص ١١-٣٦.



أولاً- العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية:

(١) تاريخ العمل الاجتماعي وارتباطه بالمجتمع الإنساني:

العمل التطوعي هو أحد النشاطات الاجتماعية التي نشأت مع المجتمع الإنساني وتطورت بتطوره، وكان له - على مر الزمن - وظيفة سامية لا غنى للناس عنها. وقد عرفت مختلف الحضارات الإنسانية أشكالاً متعددة من الأعمال التطوعية التي ارتبطت بنوعية هذه الحضارات وطريقة الحياة فيها، واعتمدت في أغلب حالاتها على الشكل الفردي، حيث كان الأغنياء والموسرون من ذوي البر والإحسان يخصصون جزءاً من أموالهم لرفع الحرج عن الفقراء والمساكين، وقضاء حاجات المدينين أو فك ضائقتهم، ويستقبلون من يطمع في عطاياهم وصدقاتهم.

إن تطور الحياة، واتساع مجالات نشاط الإنسان وتزايد مطالبه المعيشية، جعلت هذا النوع من العمل التطوعي قاصراً عن إحداث أثر واضح في تأمين طلبات المعوزين، وتغطية مواطن العجز في المجتمع، لتشعبها وتنوعها، فصارت الحاجة ماسة إلى وجود مؤسسات متخصصة دائمة ذات موارد ثابتة تشرف على رصد الفئات المتضررة، وتجنيّد المتطوعين الذين يتولون مهمة القيام بواجب الرعاية، وتنفيذ برامج الهيئات التطوعية.

يذكر ابن خلدون⁽²⁾ أن الاجتماع الإنساني ضروري، وأن الإنسان مدني بالطبع، وحاجة الناس إلى بعضهم بعضاً، هذه الخاصية التي من الله عز وجل بها على الإنسان تقتضي تبادل الخدمات والمصالح والمنافع مع الآخرين لتأمين الحاجات الشخصية والعامة.

وتؤكد الثقافات الإنسانية على اختلاف أنواعها على أهمية التطوع لخدمة الآخرين باعتبار أنه من منظومة القيم المطلقة التي تعايشت معها هذه الثقافات في مجال الخير. وقد خصت الديانات السماوية قيم الخير والعطاء - ومن ضمنها العمل التطوعي - جزءاً من مفاهيمها المطلقة. وقد حثت عليه بالجهد والمال (غباري، محمد، وآخرون).

(2) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٩م، ص ٦٩ - ٧٣.
- عبد الله الخطيب، ١٩٩٩م، ص ٢.
- مدخل في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، ١٩٨٨م، ص ٤١-٤٥ (أحمد كمال أحمد وآخرون: مقدمة الرعاية الاجتماعية، ١٩٧٦م، ص ٦٠-٧٣).

وأكدت الفلسفات الإنسانية، كالكنفوشية والهندوسية، أهمية التطوع في الحياة الاجتماعية وحثت على القيام به وممارسته كجزء من العبادات التي دعت إليها. هذا، والجدير بالذكر، أنه عبر الثقافة العربية، فقد كان التطوع جزءاً من سلوك الأفراد تجاه مجتمعهم المحلي، والجماعة التي يتعايشون من خلالها. وقد برز ذلك من خلال مفهوم (العونة) أو (الفرعة) حيث يتقدم الفرد بالإسهام في أعمال الجماعة بشكل تطوعي غير مأجور. و(العونة) تأخذ شكل الإسهام المادي، كما هو الحال عند الزواج في القرية، حيث يقوم الأفراد بالتعبير عن مشاركتهم في تقديم ما يترتب على الزواج من واجبات اجتماعية. فالهدايا المرتبطة بالولائم التي يقيمها أهل العريس في أثناء حفل الزواج إنما هي تعبير عن العونة التي تصل إلى درجة الواجب. ويمتد مفهوم العونة إلى تقديم الجهد والعمل في كافة المناسبات التي يعيشها المجتمع العربي، حيث يقوم أفراد المجتمع المحلي بمساعدة هؤلاء الذين يقومون بالبناء، أو هؤلاء الذين يقومون بحصد مزارعهم. والملاحظ أنهم يقومون بهذا العمل التطوعي، وهم يهزجون ويغنون، تعبيراً عن غبطتهم وفرحهم ورضاهم بما يقومون به. إلا أنه كما هو ملاحظ، فإن العقود الخمسة الأخيرة، قد شهدت انتقال مفهوم الفرعة ذي المنطلقات الفردية إلى مفهوم التطوع الجماعي المنظم⁽³⁾.

(3) عبد الله الخطيب: الاسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات القطاع الثالث العاملة في الأردن، ١٩٨٨م، - عبد الله الخطيب، جهاد النابلسي: دور المنظمات الأهلية في إحياء الروح المدنية، ١٩٩٤م، ص ١٠.

(٢) العمل التطوعي ومكانته في الإسلام:

أقام الإسلام بنيان المجتمع على قواعد العدالة والتعاون والإخاء والمساواة بين الناس، وألزم الدولة برعاية شؤون الأفراد وكفالة حقوقهم وحفظها، وحماية أرواحهم وأموالهم وأعراضهم من كل ما يهددها من ظلم وجور وعدوان، وشرع الأحكام التي تضمن لكل مواطن حقه في العيش الكريم، وتكفل له الحصول على حقوقه المدنية إذا ما ألم به مرض أو عجز أو شيخوخة أو خسارة مالية، أو ما إليها من الأزمات التي تجعله غير قادر على الوفاء باحتياجاته الضرورية، وذلك من خلال القنوات العديدة التي تتيح لأجهزة الدولة القيام بواجباتها تجاه مواطنيها، مثل تشريع الزكاة، والوقف، الوصية، والغنائم، والركاز، والنذور، والكفارات والأضاحي، وصدقة الفطر وما إليها.

غير أنه وضع - في مقابل ذلك - الأسس العامة لتكافل المجتمع وتكاتفه، عندما اعتبر أفراد أسرة واحدة تقوم العلاقات بينهم على أسس الرحمة ومنع الاعتداء، وحظر الظلم، وأداء الحقوق في إطار علاقة الأخوة التي تشملهم جميعاً: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾⁽⁴⁾، وحرص على غرس معاني التعاون وتبادل المنافع في نفوسهم، ونمى الشعور بالمسؤولية في أعماقهم تجاه المجتمع، فأصبح الإنسان في

(4) سورة الحجرات: آية ٨.

المجتمع الإسلامي مطالباً بأن يكون له دور إيجابي يقدم خلاله خدماته للأمة حسب مؤهلاته وقدراته بغض النظر عن مكانته الاجتماعية، أو مذهبه، أو غناه أو فقره أو جنسه أو لونه وعمم هذه المسؤولية لتشمل الجميع صغارا أو كبارا، نساء أو رجالا قال رسول الله ﷺ : " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته "(5)، وحدد علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالفرد القائمة على الدعم والمؤازرة والرعاية حينما شبه المؤمنين في توادهم وتراحمهم بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى (6)، وجعل هذا التلاحم والتشابك قاعدة لاستقرار المجتمع وتماسكه.

وفتح أبواب الخير للناس جميعاً، وعمم الدعوة إليه على كل فرد وجعله مطلقاً لا يرتبط بالمال فقط وإنما يستوعب كل ما يسهم في إشاعة البر والخير في المجتمع: " ان لكم بكل تسبيحة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة "(7) وفي إمطة الأذى عن الطريق صدقة، وأن تصلح بين اثنين صدقة، وأن تعين الرجل على دابته فتحمله عليها صدقة (8)، وحث على الإقبال عليه وعدم استصغار أي جهد خيري مهما بدا حقيراً "لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق".

(٥) رواه البخاري ومسلم، أنظر صحيح البخاري، ج ١، ص ٢١٥، والجامع الصحيح لمسلم، ج ٦ - ٨ .

(٦) رواه البخاري ومسلم.

(٧) طرف الحديث الأول رواه مسلم في صحيحه.

(٨) وطرف الحديث الثاني رواه ابن خزيمة في صحيحه ج ٢، ص ٣٧٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وحصر جميع هذه المعاني والأفعال والأقوال في مصطلح "فعل الخير" الذي يوجب الفلاح في الدنيا والآخرة: ﴿يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾⁽⁹⁾، وجعل المسارعة في الخيرات من صفات المؤمنين الصالحين الأتقياء: ﴿يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين﴾⁽¹⁰⁾ وقال تعالى: ﴿إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين﴾⁽¹¹⁾ وعد الدعوة إليه فريضة تلزم الأمة كلها: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾⁽¹²⁾، والتعاون عليه واجبا: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾⁽¹³⁾.

وهذه الدعوة الملحة إلى فعل الخير والمصارعة فيه تشمل جميع مجالات الحياة، قال رسول الله ﷺ: "من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له"⁽¹⁴⁾ وقال عليه الصلاة والسلام: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن ستر مسلما ستره الله

(9) الحج: آية ٧٧.

(10) آل عمران: آية ١١٤.

(11) الأنبياء: آية ٩٠.

(12) آل عمران: آية ١٠٤.

(13) المائدة: آية ٢.

(14) أخرجه مسلم في صحيحه ج ٣، ص ١٣٥٤.

يوم القيامة" (15)، وهي تسد ثغرة كبيرة في بنية المجتمع، لأن هناك من حالات العوز والحاجة مالا تدري به الدولة، وإنما يعلمه الناس بعلاقاتهم مع بعضهم بعضاً، وقد يعجز الحاكم عن معرفة المحتاج من المستورين أو القانعين الذين لا يسألون الناس إلحافاً، فيتعرف عليهم ذوو المروءة من الصالحين والمحسنين.

وتعتمد هذه الدعوة - بشكل أساسي - على مبادرة الإنسان الفردية واستعداده القوي لفعل الخير، واندفاعه للقيام بواجب المؤازرة والمساعدة عن طيب خاطر طمعاً في الأجر والثواب، وابتغاء مرضاة الله، قال تعالى ﴿ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم﴾ (16) وسعياً للإسهام في ترقية أمته والحفاظ على مشاعر الود والمحبة التي تربط أفرادها التي تعد لحمة النسيج الاجتماعي في الإسلام كما جاء عن الرسول ﷺ "صنائع المعروف تقي مصارع السوء والآفات والهلكات وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة" (17).

وبرزت آثار العمل التطوعي بوضوح في إقبال المتطوعين من ذوي البر والإحسان إقبالاً واسعاً على بناء المساجد والمدارس التي شكلت منارات إشعاع علمي وحضاري. ولولا الأعمال التطوعية العظيمة التي خص بها المسلمون هذا

(15) متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٣، ص ٨٦٣، ومسلم في صحيحه، ج ٤، ص ١٩٩٦م.

(16) البقرة: آية ١٥٨.

(17) محمد ناصر الدين الألباني- صحيح الجامع الصغير وزيادته، بيروت، المكتب الإسلامي، ج ٢، ص ٧٠٧، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

القطاع لما كان بإمكان التعليم أن يحرز ذلك التقدم المذهل والانتشار الواسع الذي أهلهم لقيادة البشرية رداً من الزمن.

كما ظهرت هذه الآثار أيضاً في بناء المستشفيات الكبيرة وتزويدها بما تحتاجه من أطباء وتجهيزات، وإيقاف الأوقاف لها لتغطية مصاريف العلاج والغذاء والنظافة وبذل العلاج مجاناً لجميع رعايا الدولة الإسلامية وضرب المسلمون بسهم وافر في بناء الخانات والفنادق للمسافرين وأبناء السبيل، وفي بناء بيوت خاصة للفقراء والمساكين والمحتاجين، وفي وقف المطاعم الشعبية حيث يجد أبناء السبيل وجبات كاملة تسد جوعهم، وتقيهم شر التسول، وفي بناء بيوت الحجاج بمكة ينزلونها حين يفدون إلى بيت الله الحرام، وحفر الآبار في الصحاري لسقي الماشية والزرع وإرواء المسافرين، وفي تخصيص مؤسسات لتزويج الشباب والفتيات العزاب العاجزين عن فتح بيوت الزوجية، وفي إنشاء مؤسسات لرعاية المقعدين وذوي العاهات والمسنين والعجزة، وأخرى لتحسين أحوال المساجين والعناية بهم. يورد دكتور محمود كرد علي في كتابه "خطط الشام" أن ٦١١ مؤسسة كانت موجودة في مدن الشام وحدها، من جوامع ومدارس وخوانق وربط وزوايا وتكايا ومستشفيات وبیمارستانات، على أساس مؤسسة الوقف وبدعم من موجوداتها⁽¹⁸⁾. فمؤسسة الوقف قد عمت كافة البلاد الإسلامية لتقديم الرعاية، والخدمة

(18) معن بشور: المؤسسات الأهلية في لبنان، الجذور والآفاق والدور المرتقب. مجلة المنار، عدد ٣، ١٩٩٣م ص ٥-٦.

الاجتماعية، هذا إلى جانب الاهتمام ببعض الجوانب التنموية والتي هي تعبير صريح لمجتمع الرفاهية، المدعم بالقيم والحوافز الدينية والدنيوية.

(٣) العمل التطوعي في أوروبا والعالم الجديد:

عرف العمل التطوعي تطوراً بارزاً في أوروبا بعد قيام الثورة الصناعية مع اختراع الآلة في بداية القرن السابع عشر الميلادي في إنكلترا، وما أدت إليه من ازدياد في ظروف الاستغلال ومظاهره في تشغيل النساء والأطفال بأجور زهيدة وطول فترة العمل وسوء الأوضاع الصحية في المصانع والمدن... الخ، من الأمور التي أدت إلى البطالة واليأس والحاجة، والتشرد للأطفال. وانتشار الوعي الاجتماعي مع قيام الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩م. هذه الأوضاع أدت إلى تدخل الحكومات لإصدار تشريعات لحماية الطبقات العاملة الفقيرة والتي منها القانون الذي صدر في بريطانيا عام ١٧٩٥ لهذا الغرض بالإضافة لكبار السن والمعوقين وذوي العاهات⁽¹⁹⁾. ومع تطور مجتمع الوفرة تكونت المنظمات الأهلية التي تزعمها بعض الأفراد الذين اشتهروا بإنسانيتهم، وسعيهم لإصلاح مجتمعاتهم وإنقاذها من الآفات والأمراض التي كانت شائعة فيها، واستقطبت عدداً من المتطوعين للعمل فيها مجاناً، وكان مجال اهتمامها

(19) محمود حسن عواد: تاريخ الفكر الاجتماعي وتطورات تطبيقه. دار الأنيس، بيروت ١٩٩٥م، ص ١٠٥.

منصباً في بادئ الأمر على محاربة الفقر وتحسين الحالة المادية والمعيشية للأفراد، ثم ما لبثت أن تكاثرت وانتشرت واتسعت دائرة اهتمامها، بعد أن واكبتها البحوث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، وأثرتها بالنظريات المختلفة التي تفسر حركة المجتمع، وتقنن الدوافع والسلوكيات الفردية فشملت خدماتها معالجة الحالات الانفعالية والعقلية للأشخاص الذين تسيطر عليهم الاضطرابات السلوكية والانفعالية، وأولئك الذين يعانون من عاهات مستديمة. وتبع هذا الاهتمام إنشاء المؤسسات الخاصة برعاية حالات الإعاقة الجسدية والاجتماعية والعقلية، فظهرت مؤسسات تعليم المكفوفين وتدريبهم ومؤسسات رعاية المعوقين جسدياً ثم مؤسسات رعاية الصم والمتخلفين عقلياً، ثم مؤسسات رعاية الأيتام، ومؤسسات تربية اللقطاء. وواكب العمل التطوعي تطور المجتمع وسائر التغيرات التي اجتاحتها بسبب مظاهر التحضر السريع، فاهتم بتأسيس مراكز رعاية الأحداث، ومراكز الاستقبال ودور الملاحظة ومكاتب المراقبة لمعالجة انحراف الشباب وانتشار المخدرات والمسكرات والجرائم بينهم، وعمل على إنشاء مؤسسات إيداع المتسولين ومؤسسات المسنين ورعاية المسجونين وما إليها من الميادين المختلفة التي يحتاج فيها المجتمع إلى مبادرات الهيئات الخيرية.

ثانياً: التطوع - مفهومه وأهميته:

(١) مفهومه:

التطوع في اللغة هو (ما يتبرع به الشخص من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه) والتطوع بالشيء.. التبرع، والمتطوع والمطوع والتطوع مصدر من الفعل طوع ومنه تطوع ومعناه: لأن وتكلف الطاعة وتتفل أي قام بالعبادة طائعاً مختاراً دون أن تكون فرضاً من الله عليه⁽²⁰⁾، قال تعالى: ﴿ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم﴾⁽²¹⁾، وقال عز وجل ﴿فمن تطوع خيراً فهو خير له﴾⁽²²⁾، أي فمن زاد على القدر المذكور في الفدية فهو خير له، وتطوع بالشيء: تبرع به فهو متطوع والجمع متطوعون. من هنا كان كل عمل يقوم به الإنسان من تلقاء نفسه، ويؤدي فيه خدمة لغيره دون انتظار أجر أو مقابل يسمى تطوعاً.

اصطلاحاً: يعرف التطوع بأنه ذلك الجهد الذي يقدمه الإنسان لمجتمعه بدافع من إرادته الحرة ودون انتظار مقابل له، قاصداً بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي لسد ثغرة فيه قصرت الإدارة العامة عن الوفاء بها. ويكون هذا التطوع بالجهد البدني كما يكون بالجهد العقلي والتبرع المالي.

(20) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط. دار الحديث للطبع والنشر، بيروت، ص ٥٧.

(21) البقرة: آية ١٥٨.

(22) الصابوني: صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم. بيروت، ط٤، ١٤٠٢، مجلد ٥، ص ١٢١.

وجاء في معجم علم الاجتماع أن العمل التطوعي: " اصطلاح يصف الطرق النظامية التي تستعمل في تقديم العون والمساعدة للمحتاجين الذين لا يستطيعون بأنفسهم التغلب على المشاكل والأزمات الحياتية التي تواجههم"⁽²³⁾.

أما المفهوم الإصطلاحي للتطوع: فهو: الجهد الذي يبذله أي إنسان لمجتمعه بلا مقابل للإسهام في تحمل مسؤولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الخدمة أو الرعاية للمجتمع⁽²⁴⁾.

فكل شخص يتمتع بمهارة أو خبرة معينة ويستخدمها لأداء واجب اجتماعي عن طوعية واختيار بدون توقع جزاء مالي في المقابل بالضرورة.

ويعرف العمل الاجتماعي التطوعي إصطلاحاً بأنه "ذلك النشاط الاجتماعي والإقتصادي الذي يقوم به الأفراد الممثلون في الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام، دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه، وذلك بهدف إزالة حجم المشكلات المعيقة لمسيرة التنمية أو التقليل منها، وتهيئة الأفراد أنفسهم لمواجهة هذه المشكلات والمساهمة في حلها " فالعمل الاجتماعي التطوعي يعني " الجهد الذي يبذله أي إنسان

(23) النجار باقر سلمان النجار: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، المكتب التنفيذي، المنامة، مملكة البحرين، ١٩٨٨م، ص ١٣.

(24) عبد العزيز بن علي المقوش: الاعلام وتنمية الوعي بالعمل التطوعي. مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، الأمن مسؤولية الجميع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٧-٢٩/٦/١٤٢١هـ.

لمجتمعة بلا مقابل للإسهام في تحمل مسؤولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الخدمة أو الرعاية للمجتمع⁽²⁵⁾.

ومن خلال هذه التعريفات، فإننا نلاحظ تلك النقلة التي أصبحت تحدث عن الجماعة والمنظمات والمؤسسات التطوعية التتموية، عوضاً عن الحديث عن الفرد الذي يتطوع. ومع امتداد طبيعة التطوع فالمرحلة الحالية أخذت أبعاداً شملت القطاعات الحياتية كلها بدون استثناء تحت العديد من المسميات. فالتطوع يندرج ضمن مفهوم التنظيمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني وقد حاولت مدرسة جونز هوبكنز، أن تؤكد معالم هذا القطاع، فقد ذهبت إلى التعريف بالتطوع على اعتبار أنه القطاع الثالث في مقابل القطاعين العام والخاص.

ويمكن تحديد أبرز معالم هذا القطاع " الثالث " ومنطلقاته على النحو التالي:

١- إنه جهد وعمل يلتزم الإنسان بهما طواعية، وهو من الجانب التنظيمي: تنظيم أهلي اختياري، غير مفروض على الفرد أن يقوم به.

(25) محمود علي حافظ: العمل الأهلي التطوعي الخليجي في ميزان التقويم. مؤتمر العمل التطوعي، والأمن العربي، الأمن مسؤولية الجميع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٧-٢٩/٦/١٤٢١هـ.

٢- إنه عمل غير مأجور، بمعنى، أن الذي يقوم به، لا ينتظر أجراً مقابل عمله.

٣- إنه يستهدف في نهاية المطاف، هدفاً معيناً يقع تحت مضمون مفهوم تحسين نوعية الحياة بالنسبة لما يتصدى له من أمور، وخاصة في الحياة الاجتماعية.

٤- إنه يستهدف سدّ ثغرة في مجال الخدمات الاجتماعية أو الرفاه الاجتماعي لا تقوم المؤسسة الرسمية بتغطيتها.

٥- إنه تنظيم محكوم بأطر إدارية مؤسسية جماعية (جمعيات عمومية ومجلس أمناء) وقواعد ديمقراطية لاختيار أصحاب القرار فيه.

٦- إنه تنظيم، لا يستهدف الربح المادي، ولا يستفيد منه أعضاء التنظيم الذين يشرفون عليه، ولا يحققون أرباحاً شخصية يتم توزيعها عليهم.

٧- إن التنظيم ليس مقصوداً بحد ذاته، وإنما هو وسيلة، لتحقيق أهداف محددة، اتفق عليها هؤلاء الذين قرروا أن يعملوا به.

٨- إنه تنظيم، تحكمه تشريعات محددة، تنظم كافة أعماله، ويعتمد الشفافية والمساءلة القانونية، والأخلاقية، لما يقوم

به من أعمال وما يتوفر لديه من أموال منقولة وغير منقولة.

(٢) أهميته:

حظي العمل التطوعي باهتمام خاص من قبل مجتمعات العالم الحديث، واحتل حيزاً كبيراً فيها، لما له من مكانة خاصة في مجالات تنمية المجتمع عموماً والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص، لأن الوظائف المتعددة التي تقوم بها الدولة في ميادين تنمية المجتمع والنهوض به لا تستطيع - مهما اتسع نطاق نشاطها وتنوعه - أن تغطي جميع احتياجات الأفراد وتسد الثغرات المفتوحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، لذلك كان العمل التطوعي أحد السبل المثلى - بل أهمها - في عملية تحسين الأحوال المعيشية وإيجاد حياة أفضل لأفراد المجتمع. وقد شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد الهيئات والمنظمات الأهلية غير الحكومية التي تعمل وتشترك في التنمية الشاملة. فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في الثمانينات حوالي ٥٠ ألف منظمة وهيئة في البلدان النامية، تعمل في الميادين التنموية المختلفة. كما قدر عدد الأفراد المستفيدين من خدمات هذه المنظمات والهيئات الأهلية حوالي (١٠٠) مليون نسمة في البلدان النامية، منها (٦٠) مليون في آسيا وحدها، (٢٥) مليون في أمريكا اللاتينية، وحوالي (١٢)

مليون في أفريقيا، إلا أن هذا العدد لا يمثل إلا خمس عدد الناس الذين يحتاجون إلى خدمات أساسية⁽²⁶⁾.

ويهدف العمل التطوعي إلى تحقيق وظيفتين اجتماعيتين:

١- **الوظيفة الأولى:** تتمثل في مساعدة أفراد المجتمع من ذوي الحاجات على إيجاد تناسق وانسجام بين حاجاتهم الطبيعية (الجسمية والعقلية والنفسية) وبين الظروف البيئية المحيطة بهم، في محاولة للقضاء على مواطن الخلل في المجتمع.

٢- **الوظيفة الثانية:** المساهمة في إنتاج كل جديد ونافع يجعل المجتمع قادراً على التغير النامي والمستمر، من خلال تدعيم قدرة الأفراد على المساهمة في جهود التنمية وإشراكهم في عمليات التنمية والاستثمار في سبيل استخدام كامل للموارد البشرية التي يزخر بها المجتمع.

ثالثاً: مقومات وأبعاد العمل الاجتماعي التطوعي:

لعب العمل الاجتماعي التطوعي دوراً تنموياً منذ بداية انطلاقه، إلا أنه لم يعط الاهتمام اللائق به من المخططين والاقتصاديين، على الأخص في دول العالم الثالث. وذلك لاقتصاره على الخدمات والرعاية الاجتماعية للفئات الهشة، والأقل حظاً، والفقيرة، والمعوقة. وهذه

(26) عبد الله الخطيب: مرجع سابق، ١٩٩٥م، ص ١ - ١١.

الخدمات بمفهومها الأولي خدمة، ورعاية، وتحقيق السلام والأمن الاجتماعيين لأصحاب الحاجة في المجتمع. الأمر الذي يسهم في خلق مجتمع التكافل والانسجام بين فئات المجتمع، وهو ما يحرص المخطط، والأخصائي الاجتماعي على تحقيقه، خلافاً للإقتصادي الذي يعني بصفة أولية بقياس فاعلية مردود الاستثمار بالأرقام، ذلك لأن الأمن، والتكافل الاجتماعي، لا يمكن ترجمتهما، أو ترجمة عائدتهما إلى أرقام، هذا بالرغم من أهميتهما. مثل هذا الفهم لا يخرج عن دائرة الإحسان وعمل الخير. وفي واقع الأمر الخدمة والرعاية تأخذ بعداً آخر عند إضافة البعد التنموي له. ويتوحد معيار قياس الخدمة والرعاية بالنوعية والكمية التي تعكسها، ومقدرتها على الاستمرارية والتوسع.

ويتطلب العمل الاجتماعي التطوعي بيئة متكاملة. فهو إذ يقوم على مجمل القيم والأعراف التي تحكم المجتمع، والمرحلة الحضارية التي تُحدد الإطار الذي تصاغ فيه آليات هذا العمل الاجتماعي، يتطلب المشاركة، وهذا بدوره يتطلب الوعي والحس الاجتماعي بالمسؤولية الفردية والاجتماعية من قبل المتطوع والمستقبل، إلى جانب الإعداد وبذلك تتوفر البيئة الصحية ذات المردود النوعي والكمي.

(١) البعد النفسي والروحي:

يحرك المتطوع دوافع داخلية تتمثل في حب الخير وطلب الثواب من الله سبحانه وتعالى والشعور بالراحه والطمأنينة والسعادة والصحة النفسية وأداء الواجب الاجتماعي والوطني. كل هذه الدوافع تصحب الإخلاص والصبر والاستمرارية بعيداً

عن الاشراف الإداري والرقابة الخارجية والتعزيز المادي
معتمدة على الرقابة الذاتية.

ينعكس هذا السلوك وبأقل التكلفة على سلامة وصحة البيئة
التي يتواجد فيها العمل التطوعي.

(٢) البعد الاجتماعي:

يعتبر التطوع من الأمور المهمة التي تسعى كافة المجتمعات
إلى الاهتمام بها ووضع الآليات التي تمكن من الاستفادة
القصى من المتطوعين بالمال والمهارات والخبرات التي
يرغبون في تقديمها لفائدة المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه.
ففي المجتمعات التي تمر بالمرحلة التلقائية والعاطفية، يتحقق
الأمن الاجتماعي عن طريق آليات روابط القربى والجيرة،
ومؤسسة العمدة أو شيخ القبيلة والأسرة. أما المجتمعات التي
تمر بالمرحلة الإصلاحية الرسمية فإلى جانب مؤسسات الخدمة
والرعاية الحكومية والأجهزة المسؤولة كالدفاع المدني وجمعية
الهلال الأحمر... الخ. تبذل جهوداً كبيرة في مواسم الحج
وأوقات الأزمات والكوارث.. نجد الجمعيات الخيرية والتعاونية
الأهلية تتضافر جهودها مع المؤسسات العامة في توفير
الخدمات الرعوية إلى جانب بعض البرامج المتخصصة
للعاملين من الموظفين والمتطوعين للاضطلاع بهذا الدور.

أما المجتمعات التي تعاصر المرحلة المهنية، فهي تميز بين الإغاثة والرعاية. فالإغاثة تكون في حالة النوائب والكوارث، بينما الرعاية تأخذ البعد في توجيه العمل التطوعي نحو الإنتاج وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم القادرين على العمل حيث تجلى ذلك في قصته صلى الله عليه وسلم مع الإعرابي، ففي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رجلاً من الأنصار " أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله، فقال أما في بيتك شيء: قال بلى، جلس نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وعقب نشرب فيه من الماء، قال انتني بهما، فأخذهما رسول الله وقال من يشتري هذين؟ قال رجل أنا آخذهما بدرهم، قال رسول الله ﷺ: من يزيد على درهم؟ - مرتين أو ثلاث - قال رجل أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، فأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري، وقال: اشتر بأحدهما طعاماً، فانبذه إلى أهلِكَ، واشتر بالآخر قدوماً فانتني به، فأتاه به، فشد فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده، ثم قال: اذهب فاحتطب وبع، ولا رينك خمسة عشر يوماً، ففعل، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً، وببعضها طعاماً، فقال له رسول الله ﷺ: هذا خير لك من أن تجيء السائلة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفطع، أو لذي دم موجع" (27).

(27) رواه أبو داود رقم ١٦٤١ في الزكاة باب ما تجوز فيه المسألة (جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ج ١٠، ص ١٥٧).

وقد توج الرسول ﷺ هذا المفهوم بقوله: " لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خيراً له من أن يسأل أحداً يعطيه أو يمنعه" تضمن هذا الحديث إلى جانب الرعاية والتكافل الاجتماعي، مفهوم التنمية الاجتماعية، واستثمار الطاقات الكامنة في الإنسان على أساس أنها رأس مال دائم ومتطور. فلا تعارض بين الخدمة والرعاية الاجتماعية من جهة والتنمية البشرية. وبطبيعة الحال القيام بالدور الثاني لا يقف عند التطوع بالمال أو الجهد، بل يتطلب مهارات خاصة في أغلبها مكتسبة عن طريق التدريب والممارسة.

وقد بدأ الاهتمام حديثاً بالدور التنموي للمنظمات التطوعية، العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية، حيث تم اعتبار دورها جزءاً من التنمية الشاملة. وقد ذهبت العديد من المنظمات الدولية، إلى اعتماد المنظمات الطوعية، لتنفيذ مشاريعها الاجتماعية، خاصة في مجال تحسين نوعية الحياة وتنمية المجتمعات المحلية، وتشغيل أفراد المجتمعات المحلية وعمليات صناديق الائتمان والقروض الميسرة. ويتفق الدارسون للتنظيمات التطوعية، على أنها أي الأخيرة أكثر فاعلية، وأكثر كفاءة وحساسية، في تعاملها مع الرعاية والرفاه الاجتماعي، من المؤسسات الرسمية أو الخاصة. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تعددت المؤسسات التي تهتم بالمتطوعين بالولايات المتحدة الأمريكية وتدريبهم، حيث يوجد (٣٥٠٠) مكتب تطوعي محلي، (٢٥٠٠) مركز تطوعي يعطي دراسات في التطوع، (٧٥٠) مدرسة ثانوية لتأهيل المتطوعين وتدريبهم

على الأعمال المتصلة بخدمة المجتمع ومواجهة مشكلاته وفي مصر يوجد ما يقرب من (٤٠٠٠) جمعية أهلية تعمل في مجالات عديدة تسهم جميعها في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع. وبذلك يمكن القول: أنه قد أصبح للتنظيمات التطوعية دور واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية. وأخذت هذه التنظيمات على عاتقها دوراً رئيسياً في التصدي لمختلف القضايا التي يمكن ملاحظة العديد منها: كالاهتمام بالبيئة، وحماية المستهلك، وحقوق الإنسان، وتقديم العون والمساعدة في حالات الكوارث، والحروب، بالإضافة إلى العديد من القضايا الاجتماعية، والتي تتعايش معها كالفقر، والإعاقة وتنظيم الأسر والعناية بالمرأة والطفولة، ورفع مستوى المجتمعات المحلية، وخلاف ذلك من قضايا ترتبط بتحقيق الحاجات للفئات الفقيرة والمحتاجة، والذي بالتالي يسهم في إزالة الاختناقات في المجتمع وتوفير روح التسامح والسلام الاجتماعي.

(٣) البعد الاقتصادي للتطوع الجماعي المنظم:

قد يكون من المناسب ونحن نتحدث عن البعد الاقتصادي للتطوع، أن نوسع الدائرة لننتحدث عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للتطوع الجماعي المنظم، بالإضافة إلى المشاركة في تحمل مسؤولية التنمية في ضوء أن هذا القطاع يعتبر مكملاً للقطاعين العام والخاص في المشاركة في العملية التنموية التي أصبح هدفها الإنسان في النهاية، وبالتالي فإن

هناك حاجة إلى تكامل الجهود وتضافرها لخدمة هذا الهدف. فنحن هنا نتحدث عن جهود جماعية لاستثمارات بشرية ومادية قد لا تكون محدودة، فالدراسات كما سبق أن أشرت تشير إلى حجم هذا العمل، والذي يصل في أمريكا إلى ما قيمته (٧٦) بليون دولار تقديرات عمله التطوعي، واستثماره سنوياً (٣٠٠) بليون دولار سنوياً تقديرات استثماراته المالية. وإذا ما كنا نقدم النموذج الأميركي للتدليل عن البعد الاقتصادي لهذا العمل، فإن ذلك مرده اهتمام مراكز الأبحاث في هذا القطاع في أمريكا، لتوثيق هذه التجربة، وتأكيد أهمية هذه المنظمات في إقامة المجتمع المدني.

هذا، وتعتبر دراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للتطوع الجماعي، من الدراسات الحديثة محل الاهتمام على مستوى العالم، وتوجد في المجتمعات الغربية عشرات البرامج البحثية الجامعية والعديد من الدراسات المتخصصة. وتعتبر دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في كل من الأردن، والتي قام بإعدادها علي فهمي، بالإضافة إلى الدراسة التي قام بها الدكتور هاشم الحسيني في لبنان، وأيمن عبد الوهاب في مصر، وفتحية السعيد في تونس، هي أولى الدراسات في المنطقة العربية.

ومن أبرز الإسهامات البحثية في هذا المجال، مشروع البحث الذي تبنته جامعة " جونز هوبكنز " في الولايات المتحدة

الأميركية، عبر دراسة دولية مقارنة للإسهام الاجتماعي والاقتصادي في (١٢) دولة في العالم.

وهناك مؤشرات عديدة، يتم الاعتماد عليها لتحديد الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للعمل الجماعي المنظم، تنطلق محاورها من حجم الاستثمار المالي الذي تسهم به التنظيمات التطوعية، بالإضافة إلى قيمة المشاركة التطوعية أو العمل غير مدفوع الأجر والذي بالإمكان قياسه مادياً من خلال حساب متوسط ساعات عمل المتطوعين في أعمال تطوعية وحساب تكلفة الساعة في المعدل، ثم قيمة مشروعات هذا القطاع والمستفيدين منها وفي النهاية وزن وحجم الإسهام في الدخل القومي⁽²⁸⁾.

وتواجهنا مشكلة كما سبق الإشارة إليها، ومصدرها صعوبة تحويل أنشطة القطاع كافة إلى أرقام وإلى معدلات كمية، فالعمل في مجال الرعاية الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي، وكذلك السلام والأمن الاجتماعيين، والتكافل الاجتماعي، الذي يتحقق من خلال عمل العديد من التنظيمات الاجتماعية التطوعية، ليس من السهل أن يقاس بالمردود المالي. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة، فقد بدأ المخططون والمنظرون الاقتصاديون، يؤكدون على أن هدف الدولة الحديثة من العمليات التنموية، هو وصول الفرد إلى الإحساس بالاكتماء

(28) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عبد الله الخطيب ورفاقه، ١٩٩٩م، مرجع سابق.

والإشباع النفسي وفي النهاية السلام والأمن الاجتماعيين، والذي لا يمكن للمجتمع أن يتطور بدون تحقيقهما.

وفي محاولة تبسيط الحديث عن الإسهام الاقتصادي للعمل الجماعي التطوعي، فإنه يمكن القول أن المقصود هنا، هو تأكيد أن هذا القطاع يسهم كغيره من القطاعات في الدخل القومي والحسابات القومية. فهذا القطاع يسهم في تقديم خدمات ملموسة في مجال البيئة والصحة والتربية وخدمات الفئات الهشة، بما في ذلك المعوقين والأطفال والنساء والعجزة والمقعدين وكبار السن، كما يسهم هذا القطاع في توفير فرص العمالة. فهناك ما بين (٨-١٠) مليون موظف في أمريكا. وتوضح الدراسة المتعلقة بالإسهام الاقتصادي للعمل التطوعي في الأردن، أن هذا القطاع يؤمن حوالي (١١) ألف فرصة عمل. كما أن عدد المتطوعين في عام ١٩٩٨ قد بلغ (١٠٠٨٩٨) متطوعاً (خطيب، عبد الله: ١٩٩٩، ص ٥٠)، يقدم كل منهم بالحد الأدنى (٢٠٠) ساعة عمل في السنة تقدر كلفتها ما يصل إلى (٢٢١) مليون دولار سنوياً. وإذا ما أضيف الإسهام المالي إلى هذا العمل، فإن المنظمات القاعدية Organizations Grassroots تسهم بما يزيد عن (٦, ٢٥٠) مليون دولار سنوياً. وهذا لا يعتبر إسهاماً متواضعاً في بلد نام كالأردن. فمردوده يمثل إسهاماً واضحاً في البناء التنموي⁽²⁹⁾.

(29) عبد الله الخطيب: ١٩٩٩م، مرجع سابق، ص ٧٩١.

وإذا ما حاولنا الوقوف على بواعث هذا الدور، في ضوء أن نظريات الاقتصاد الكلاسيكي، قد أعطت القطاعين العام والخاص، الدور الرئيس في تغطية كافة هذه الجوانب من كافة الأبعاد. وظهور دور للقطاع التطوعي يعني أن هناك إخفاقاً للحكومة وإخفاقاً للسوق في تلبية هذه الحاجات. هذا من جانب، ومن الجانب الآخر، فإن نوعية الخدمة، وحساسية هذا القطاع في تناوله لقضايا الفئات الهشة والمهمشة، يمثل هو الآخر نقلة موضوعية لصالح هذا القطاع غير الربحي، في مقابل القطاع البيروقراطي، والذي بطبيعة تركيبته لا يمكن أن يكون حساساً لقضايا ومشاكل هذه الفئات. ولا بد من التأكيد على أن التزام المتطوعين وانتماءهم وتعاملهم بصدق مع قضايا القطاع، قد أعطاهم دوراً اقتصادياً رئيسياً ضمن الشمولية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ويبدو من الأهمية بمكان التركيز على كفاءة وفاعلية استخدام المصادر المحدودة المتاحة لهذا القطاع. فعائد الدولار أو الدينار المستخدم في القطاع التطوعي، هو أفضل بالعديد من المرات من عائد الدولار والدينار الذي يستخدمه القطاع الحكومي عند تقديمه للخدمات الاجتماعية. وقد دلت الدراسات على أن التكلفة غير المباشرة لخدمات القطاع الحكومي في المجال الاجتماعي، تزيد عن (٧٠%) بينما هي لدى التنظيمات التطوعية الجماعية لا تتجاوز (١٠%)⁽³⁰⁾، وتبدو المفارقة

(30) عبد الله الخطيب، ١٩٩٩م، مرجع سابق، ص ٤٤.

العجبية، أن العديد من الخدمات للفئات الفقيرة والمحتاجة كما هو حال المعوقين في الدول العربية حيث تعمل المنظمات التطوعية في خدمة ما يزيد عن (٧٥%) من الخدمات المقدمة للمعوقين، بينما تعمل المؤسسة الرسمية في تقديم الخدمة إلى حوالي (٢٥%) وبتكاليف باهضة للغاية بالإضافة إلى نوعية الخدمة، والتي هي أفضل في القطاع التطوعي. وينطبق ذلك على العمل مع الأيتام وكبار السن والعجزة والمسنين والمرضى. ويبدو التعليم أحد العلامات المميزة التي يعمل بها هذا القطاع، حيث تبدو الجامعات والكليات في هذا القطاع في العديد من الدول المتقدمة بمستوى لا يمكن للمؤسسات التعليمية الحكومية مجاراته.

وعليه يمكن النظر إلى العمل التطوعي على أنه مشاركة إنسانية، غرضها الأساسي المساهمة في أعمال الإغاثة، ومساعدة الفئات المحتاجة، ومساندة البرامج الاجتماعية، وتوصيل المعونات الخيرية لمستحقيها في صورة عينية أو نقدية، أو في شكل دعم للمشروعات الخدمية المساندة للبرامج الحكومية، مثل أعمال مكافحة المخدرات أو مكافحة الجريمة من جانب آخر يشكل العمل التطوعي رافدا مهما من روافد العطاء الفردي للمجتمع، ولا تكاد تخلو حضارة إنسانية من دور للعمل التطوعي بأشكال وأنواع وأساليب مختلفة، ينظم أحيانا، وأحيانا يكون مبادرات ذاتية لا تحكمها ضوابط، إلا أنه مع تطور الأمم وتعدد الحياة برزت الحاجة لتأطير هذا العمل سعياً لأقصى استفادة ممكنة.

والناظر إلى العالم الغربي يلاحظ الدور الكبير الذي يلعبه العمل التطوعي في حياة المجتمع على مختلف الأصعدة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عدد المؤسسات الخيرية المانحة ما يقارب (٣٢٠٠٠) مؤسسة بحسب إحصائية عام ١٩٨٩م. كما بلغ عدد المتطوعين في سنة ١٩٩٣م، (٨٩) مليون شخص بالغ، بما يعادل (١٩) بليون ساعة عمل تعادل (١٨٢) بليون دولار أمريكي. وحسب إحصاءات سنة ١٩٩٤م تطوع في الولايات المتحدة، أكثر من (٩٤,٢) مليون شخص، وكان معدل ما تطوع به الفرد الواحد (٤,٢) ساعات أسبوعياً، وقدرت قيمة الوقت الذي تطوع به (١٧٦) بليون دولار أمريكي.

لقد أدركت الدول الإسلامية والعربية، أهمية العمل التطوعي فعملت على تقنيه بشكل يكفل جني ثماره التي تصب في مصلحة التنمية والأمن في المجتمع، ومن ذلك، أن العمل التطوعي في عموم دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر حديث النشأة. ففي البحرين والكويت تعود نشأة الجمعيات الأهلية التطوعية إلى فترة ما بين الخمسينيات والستينيات الميلادية من القرن العشرين وبالتحديد مع بداية عام ١٩٥٢م. وتعتبر الحلقة الممتدة ما بين عام ١٩٦٨م وعام ١٩٨٥م هي الفترة التي شهدت نشأة معظم الجمعيات الأهلية في الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وبعض الجمعيات الأهلية والمهنية في البحرين والكويت.

وإذا كانت المشاركة الشعبية (الأهلية) التطوعية لم تحظ بما تستحقه من اهتمام في العديد من بلدان العالم الثالث فإن النجاحات والنتائج التي حققها العمل التطوعي في الدول الغربية لاسيما في الولايات المتحدة وبريطانيا على سبيل المثال قد وصل إلى أن أصبح جزءاً رئيسياً من حياة الأفراد في جميع المجالات وبمختلف شرائحهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويكفي للتدليل على دور المشاركة الشعبية ما جاء في استنتاج تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م الذي يورد بأن المشاركة الشعبية لم تعد أيديولوجية غامضة، بل أصبحت ضرورة وشرطاً للبقاء وأن المنظمات غير الحكومية هي إحدى القنوات الأساسية لهذه المشاركة الشعبية بل أداة لتحقيق الأمن الاجتماعي. وعلى هذا فالجمعيات الأهلية بوصفها إحدى المنظمات الأهلية، قناة هامة للمشاركة الشعبية وضرورة وشرط لبقاء المجتمع وهو ما يعكس لنا أهمية الوظائف التي تقوم بها تلك المؤسسات في المجتمعات وخاصة بالنسبة لقضية الأمن بالمجتمع.

(٤) المسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي يسعى إلى تنميتها كل مجتمع في نفوس أبنائه وذلك من خلال العملية التي يحققها المجتمع بجميع فئاته وطبقاته الاجتماعية تجاه مناحي الحياة الاجتماعية المختلفة.

لقد أكدت كثير من الدراسات السابقة من أن هدف التنمية هو الإنسان كما أن الإنسان وسيلتها أيضاً، ولا يمكن بلوغ ذلك في غياب التخطيط الواعي والمدرّك لأهمية مشاركة الفرد في التنمية وضرورة تطوير قدراته. نحن نميل إلى الأخذ بهذا المفهوم للعمل الاجتماعي، كشكل من أشكال المشاركة الاجتماعية للفرد أو أفراد المجتمع المحلي والعام. ويخلص الاجتماعيون إلى أن للمشاركة عدة مزايا لا يمكن تخطيها لتحقيق التنمية الفعالة وهي:

- وسيلة لتقليل التكلفة.
- مطلب اقتصادي تنموي.
- أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي.
- وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات وتوظيف الموارد.
- وسيلة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية.
- ضمان تحديد مجتمعات الحاجة أو المشكلة⁽³¹⁾.

ويركز هذا المفهوم على جانب التنمية المستمرة على الصدقات والهبات المتقطعة بالربط بين مفهومي الحقوق بالواجبات. وطبقاً لذلك تكون المسؤولية الاجتماعية علاقة تبادلية وخير ما يمثل هذه العلاقة مفهوم "الرعاية" الذي ورد في حديث الرسول ﷺ بقوله: "ألا كلّم راع وكلّم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو

⁽³¹⁾ سميرة كامل محمد: التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨م، ص ١٠٣-١٠٨.

مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، فالعملية متصلة ومتجددة يقوم فيها كل راع على المحافظة على أحوال رعيته. هذا ويمثل لنا الرسول ﷺ المفهوم العام للمسؤولية الجماعية في إيضاح إجرائي بديع إذ قال " مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وأصاب بعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فأدوهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وأن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً⁽³²⁾، فالمسؤولية هنا اجتماعية تكاملية تأخذ بعد المتابعة والمراجعة للتأكد من سلامة الآليات والمفاهيم التي تحكم الصلات التي يشترك فيها كافة الاطراف، ومقيدة بالفعل والإرادة المشتركة. أن الفرد أو الجماعة أو المجتمع مسؤولية اجتماعية نحو نفسه، ونحو البيئة ومشكلاتها، ونحو الدولة التي ينتمي إليها. وأن الدولة مسؤولة مسؤولية اجتماعية نحو نفسها، ونحو مشكلاتها، ونحو الأفراد والجماعات والمجتمعات التي تتكون منها.

يوضح الحديثان العلاقة بين المسؤولية الفردية ومسؤولية المجتمع كل من:

⁽³²⁾ رواه البخاري والترمذي عن النعمان بن بشير.

أ- **المسؤولية الفردية:** وتتمثل في مساهمة الأفراد، وأدائهم لواجباتهم تجاه المجتمع، في مقابل ما يتمتعون به من حقوق وما يقدم إليهم من خدمات.

ب- **التدريج في تحمل المسؤولية:** يتم هذا الأمر عبر عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية في البيت والمدرسة وعبر أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيري على مدى دورة الحياة للإنسان، لتنمية الاتجاهات والميول الايجابية في سن مبكرة.

ج- **مسؤولية المجتمع:** وتتمثل في ضرورة قيامه بإشباع احتياجات افراده وجماعاته بشكل لا يعطل المقدرات والمبادرات الفردية والجماعية الفعالة، وذلك بتدعيم الجهود المنظمة للأفراد والجماعات، ومشاركتهم المبنية على أساس (الأخذ والعطاء) بينهم.

ضرورة أن يعني المجتمع أنه- ككل- يعمل معتمداً على نفسه- بالدرجة الأولى حيث أن هناك اعتماداً متبادلاً بين المجتمعات وبعضها البعض- لإشباع احتياجاته وحل مشكلاته. وأنه ليس عليه أن يقف ساكناً منتظراً ثم يطالب المجتمعات الأخرى بمساعدته ويتطفل على جهودها.

(٥) المشاركة:

تعتبر المشاركة ترجمة حقيقية لممارسة دور الإنسان في الاستخلاف وتحقيق مفهوم العمارة في المجتمع، وبمعنى آخر هي التمثيل الفعلي للتعبير وممارسة المسؤولية الاجتماعية.

وإذا كانت المشاركة حقاً للمجتمع، إلا أنها في نفس الوقت وسيلة تربوية يكتسب من خلالها القيادات المجتمعية العديد من المهارات والخبرات وتعمق لديهم الشعور بالانتمائية، كما أنها تحدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع.

ويمكن أن نحدد معنى المشاركة على أنها تطوع نابع من الرغبة دون انتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع التي تتفق أهدافها وقيم المجتمع ومعاييرها من خلال منظمات عامة أو تطوعية، وذلك للمساهمة في العمليات الوقائية والإنشائية والعلاجية في المجتمع⁽³³⁾.

⁽³³⁾ Violet M. Sieder, Volunteers, (in), Encyclopedia of S.W., N.A.S.W., Op Cit., p 1525

المشاركة

تدعم الشعور بكيان الإنسان في المجتمع .
تصبح القرارات مرغوبة وملزمة في نفس الوقت .
تنأى عن المواطنين من الشعور بالإغتراب .
ضمان مساندة جماعات المجتمع لعمليات التغيير
والإهتمام بها .

المواطنون أكثر
حساسية من
غيرهم لما يصلح
لجمعيتهم

١ - نظريات الانضمام إلى الجماعة:

تختلف الجهود التطوعية للمشاركة من وقت إلى آخر في المجتمع، ومن منظمة اجتماعية إلى أخرى، بحكم أن الجهود التطوعية تصاحب كافة عمليات تنمية المجتمع. فقد تقف عند مستوى تحديد المشكلات وتترك للأجهزة المتخصصة استكمال كافة المراحل، بينما نجد في مواقف أخرى أنها قد تشمل عمليات المبادأة وتحفيز جماعات المجتمع، والقيام بالجهود الذاتية في التمويل أو تحمل مسؤوليات التنفيذ.

حصر (أولسن Olsen)⁽³⁴⁾ ست نظريات مختلفة تبين دواعي الانضمام إلى جماعات المشاركة نتيجة لتنوع دوافع الانتمائية...

توقع الحصول على عائد مجز يفوق ما يضحى به الفرد من جهد أو وقت أو مال نتيجة المشاركة للدخول في علاقات مع آخرين لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.

الحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية عملية جبرية يقوم بها الفرد وفقاً لإطار الضبط الاجتماعي في المجتمع لتؤكد لدى الفرد أهمية الدخول في أشكال تنظيمية والمشاركة فيها.

وفي ضوء ذلك نجد أن موضوع المشاركة يعتبر محوراً أساسياً في عملية تنمية المجتمع⁽³⁵⁾ العلمي لمفهوم المشاركة:

جهود المشاركة ليست حكرًا على مجتمع بعينه، ولكنها قاسم مشترك في كافة المجتمعات، وتتأثر بدرجة كبيرة بأيدولوجية المجتمع.

(34) Marvin E. Olsen, The Process of Social Organization, Rineharts and Winston, N.Y., 1968

(35) S.N. Behattacharyya Community Development in Developing Countries, Academic Publishing, Calcuta, India, 1972

ويمكن أن نرى في المشاركة كما لو كانت مارداً داخل زجاجة، وماذا يمكن أن يحدث ما لم نستطع السيطرة عليه وتوجيهه؟ وفي مجال هذه الدراسة لا نقصد بالمشاركة سوى ما هو متصل بتنمية المجتمع من خلال تنظيمات على المستوى المحلي تجمعها وحدة الهدف سواء كانت هذه المشاركة بالجهد أم الوقت أو المال. ويشترط فيها الاختيارية وعدم الاجبار.

وعلى ذلك فإن مفهوم المشاركة يقترب من مفهوم حق تقرير المصير - Self Determination على أساس أن المشاركة هي بمثابة التطبيق العملي أو ممارسة حق تقرير المصير. فعن طريقها يمكن للإنسان أن يشارك في تحديد طريقة حياته، والعمل على رفع مستوى هذه الحياة بما يتفق ومستوى الطموح لديه.

ذلك لأن المشاركة تتصف بأنها:

- تكاملية (التوازن في الخدمات).
- قومية.
- تطلعية (البعد الزمني).

٢- المعوق البيئي للمشاركة:

يمكن أن ندلل على تأثير المدخل البيئي بالنسبة لتعديل الوظائف الاجتماعية وفقاً للآتي:

أن عددا كبيرا من العملاء يواجهون قصوراً في الأداء نتيجة عدم القدرة على الاختيار والتحرك خلال الظروف البيئية المحيطة، بمعنى أنهم أسرى الظروف البيئية.

يحصل أفراد المجتمع المحلي على خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال منظمات المجتمع التي تسير وفقاً للظروف البيئية التي توجد بها.

لا شك وأن كافة جماعات المجتمع تتأثر ببرامج التنمية وخططها التي تدور حولهم، وهذا التأثير يجد طريقه إلى أفراد المجتمع المحلي، وكثيراً ما يتجاهل الحاجات النفسية والاجتماعية التي ليست دائماً محوراً للقرارات التي تؤثر فيهم، ولكن الظروف البيئية هي ذات الاعتبار الأول من خلال الموارد المتاحة.

٣ - المشاركة تقتضي العمل مع أفراد المجتمع، وليس من أجلهم:

إن معظم الخدمات التي تقوم على المهن الأساسية للمواطنين تركز على تحسين الظروف البيئية أو محاولة التوظيف الأمثل لمواردها⁽³⁶⁾؛ بمعنى أن المساعدة التي تقدم للعملاء تقوم على دراسة علمية لمساعدتهم على فهم

⁽³⁶⁾ Thomaz, Waltz & Gerorgiana Willenbring & Lanede Mall, Enviromintal Descyhn (in), Social Work Journal, Vo. 19, No. 1, Juanuary, 1974, PP. 38-46

مشاكلهم ورسم خطط العلاج في ذلك على إمكانياتهم الذاتية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، مع الاستعانة بطبيعة الحال بالموارد والخدمات الاجتماعية الموجودة في البيئة المحيطة، ولذلك فإن مبدأ المشاركة يعبر عن روح وفلسفة الخدمة الاجتماعية التي تقوم على العمل مع العميل وليس من أجله For Not To Work, To Work With.

حيث أن نجاح عملية المساعدة مرهونة بمبدأ المشاركة من قبل المواطنين، ولقد أثبتت الخبرات والتجارب المتتالية في العمل مع المجتمعات أن مشروعات الإصلاح لن تتأصل في حياة المجتمع، ولن تؤدي الفائدة المرجوة منها ما لم يشارك فيها أفراد هذا المجتمع وجماعته، ومرجع ذلك أن المواطنين في مجتمع ما هم أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، ومن ثم فاشترك المواطنون في تخطيط برنامج معين يضمن اختيار ما يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع وتنمية قدرة المجتمع ككل على تحمل المسؤوليات تدريجياً.

٤ - محددات المشاركة:

تعرضنا إلى معوقات المشاركة وضرورة مراعاتها عند رسم ووضع الأحكاميات المناسبة. وعلى نفس القدر من الأهمية لا بد من ملاحظة بعض المحددات التي إن أغفلناها

تتحول إلى عائق. نشير إلى بعض المحددات التي أوردتها روثمان العلاقة بين محددات المشاركة ومداها⁽³⁷⁾:

توجد علاقة طردية بين التعليم والمشاركة، بينما هناك علاقة عكسية بين المكانة الاجتماعية للفرد والمشاركة وأيضاً دخل الأسرة والمشاركة.

الطبقة الاجتماعية للفرد لا تؤثر فقط في معدل المشاركة، بل أيضاً في طريقة التنظيم؛ فالطبقات الدنيا لها معدل كبير في التعبير عن المشاكل أكثر من الاستعداد في المعاونة في التنظيم، بينما الطبقة الوسطى والعليا تظهر معدلاً كبيراً في كليهما.

تبدأ المشاركة ذروتها عند متوسطي العمر، ولدى المتزوجين أكثر من غير المتزوجين، وبين من لديهم أبناء في سن المدرسة عن غيرهم.

يميل الفقراء إلى ممارسة الأدوار الاعتمادية عن الأدوار القيادية ولذلك نجد أن الفقراء يقاومون أداء أدوار إيجابية تجاه بعض القيادات في المجتمع ولضمان إستمرارهم في المنظمات التطوعية يرتبط باستمرار حصولهم على خدمات مجانية كما يميلون إلى الأعمال القصيرة في

(37) دكتور زكي يونس الفاروق، الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١١٢.

المشاركة ذات العائد السريع، ولذلك فإن اشتراك الفقراء في اتخاذ القرارات يتطلب أساساً تقنية⁽³⁸⁾ للمساومة كما هو الحال في استخدام المساومة في علاقات العمل.

٥ - استراتيجيات المشاركة في ضوء القيم:

إن دعم المشاركة من قبل المواطنين في المجتمع يعتبر بمثابة ترجمة حقيقة لتوفر المناخ الديمقراطي، وضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المجتمع ودعم الانتمائية إلى المجتمع، كما يحمل هذا المعنى التفاؤل لنجاح العمل الجماعي وتعديل السلوك داخل المجتمع.

ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن عملية تنمية المجتمع كثيراً ما تحتاج إلى قرارات متخصصة، ولذلك تظهر مشكلة هي: كيف يمكن أن نوفق بين متطلبات المشاركة واتخاذ قرارات أساسية فنية بواسطة المتخصصين؟

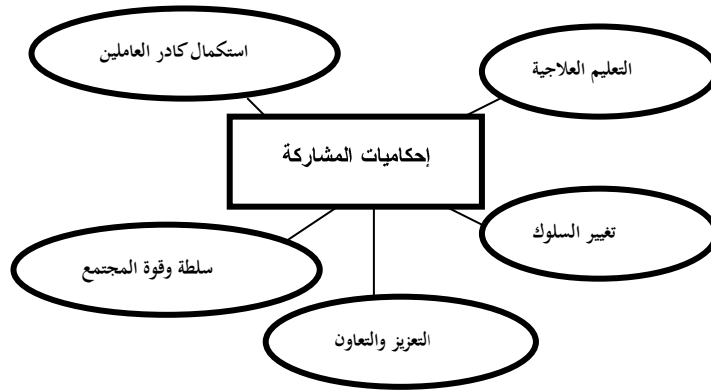
ومن البداية يمكن أن نعتبر مشاركة المواطنين أنفسهم استراتيجية في تنمية المجتمع. وتختلف النظرة إلى المشاركة من حيث أنها وسيلة أم غاية؟ ففي بعض المواقف يمكن أن تكون المشاركة أداة لتوجيه سياسة المنظمة وحمايتها والحفاظ على استقرارها. وفي موقف

⁽³⁸⁾ Jack Rothman, Planning And Organization for Social Change, Columbia University Press N. Y., 1974, 281-316

آخر يمكن أن تكون المشاركة وسيلة علاجية أو تعليمية لتغيير الاتجاهات، وفي موقف ثالث تعتبر من الوسائل المساعدة للتنظيم على تحديد أهدافه.

٦- إكهاميات المشاركة:

ولكي تتحقق الأهداف من وراء المشاركة فلا بد أولاً من تحديد إطار التفاعل بين جماعات المجتمع، وتحديد المعوقات التي قد تحول دون إتمام المشاركة، وكذلك المشكلات المجتمعية ثم يلي ذلك تحديد استراتيجية مواجهة هذه المشكلات. وفي النهاية تأتي عملية المبادأة لتشجيع المواطنين على المشاركة في كافة عمليات التنمية بداية من تحديد المشكلة وتعبئة الموارد واختيار أنسب السبل للتغلب عليها⁽³⁹⁾.



⁽³⁹⁾ Ralph M. Kramer & Harry Specht, (Ed), Readings in Community Organization Practice. Englewood Cliffs, N. Y., 1975, PP. 196-197

٦-١ إحصامية التعليم العلاجية Education Therapy Strategy:

تقوم على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل معاً لحل مشكلات المجتمع ولتقديم والتعاون كأسلوب حل المشكلة Solving Problem ويطرح ليندمان Lindman هذه الإحصامية بمعنى التحرك المجتمعي Community Movement بينما نجد روس Roos يعتبر ذلك من الأهداف العلمية Process Goal كما يرى أوسكار لويز Osar Lewis العالم الانثربولوجي أن تنظيم المجتمع والعمل، مع الفقراء وإعطائهم الشعور بالقوة والقيادة من خلال المشاركة هو أحد الطرق لإلغاء الثقافة الفرعية للفقراء في بعض المجتمعات ويدلل على ذلك بما حدث في كوريا.

٦-٢ إحصامية تغيير السلوك Behavioral Change Strategy:

من خلال المشاركة يمكن تعديل السلوك عن طريق تأثير الأفراد بالجماعات التي ينتمون إليها، وهذه الإحصامية تعتمد إلى توجيه التغيير بالإضافة إلى التأثير على سلوك الفرد من خلال عضويته للجماعة، إن الهدف هو إحداث التغيير في الأنساق الفرعية عن طريق تغيير سلوك أعضاء النسق أو ما يقدمه النسق من تأثير على الأفراد.

وتغيير السلوك يتم كلما كان المشاركون لديهم شعور قوي بالتوحيد مع التنظيم، كما يجب أن يشعر المشارك بالفائدة من وراء المشاركة نفسها.

٦-٣ إستراتيجية استكمال كادر العاملين Stass Supplement :Strategy

وفي هذه الاحكامية يقوم المشاركون من المواطنين بتحمل الإنجاز في المنظمة التي تعاني من ندرة الموظفين، وتقوم هذه الإحكامية على فلسفة مؤداها أن منظمات الرعاية ليست بحاجة إلى كادر من الخبراء في التخطيط ولكنها بحاجة أكثر إلى مواطنين يعرفون كيف يواجهون مشكلاتهم.

٦-٤ إحكامية التعزيز أو التعاون :Cooperation Strategy

وتقوم هذه الإحكامية على أساس أن المشاركة تمنع وجود بعض العقبات المتوقعة عند تنفيذ خطة التنمية، وبذلك فإن استراتيجية التعزيز تعتبر عملية يمكن عن طريقها توفير عناصر جديدة تسهم في بناء سياسة المنظمة بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها. إن التعزيز مجرد تكتيك جديد يخصص الخدمة الاجتماعية وحدها، ولكنه أصبح قاسماً مشتركاً للعديد من المنظمات الاقتصادية والسياسية وأيضاً الإدارة الحديثة.

٦-٥ إحكامية سلطة أو قوة المجتمع Community Power :strategy

تقوم على أساس أن الأفراد يسعون إلى الحصول على القوة والتأثير من خلال اقتناء أو امتلاك الثروة أو المكانة، ولذلك فإنه

يمكن أن تكون المشاركة وسيلة لتكوين تنظيمات اجتماعية تضيف قوة على أعضائها للتأثير في القرارات المجتمعية. ولانملك الاختيار من بين هذه الاحكاميات أو تفضيل إحداها بحكم أن الاختيار الرشيد من بينها يتحدد وفقاً للظروف المجتمعية أو المواقف المتعددة التي يشارك فيها كل من الأخصائي وجماعات المجتمع في سبيل تحقيق الأهداف المجتمعية.

إن قياس المشاركة من الأمور الصعبة لتعدد المتغيرات المتداخلة فيها من حيث تنوع المشاركة أو تدرج مستوياتها أو درجة شدتها لذا يكفي الاقتصار على التعرف على الأنشطة التي يمكن المشاركة فيها في المجتمع أن يتعرف على مدى وجود الاستعداد للمشاركة (لأن القيام بالمشاركة نفسها قد يقابل بمعوقات داخل المجتمع، وبرغم توفر الاستعداد لا تتحقق المشاركة نفسها) ولذا يتم عن طريق قياس مدى ظهور سمة الاغتراب بين جماعات المجتمعين على أساس أن من أهم الشروط لتحقيق المشاركة والإقبال عليها هو توافر الشعور لدى الفرد بالانتمائية إلى المجتمع أولاً ككل ليتقدم ويشارك طواعية لما فيه خدمة المجتمع.

إن مصطلح الاغتراب يشير إلى العجز أو الضياع في الحياة بالنسبة للأفراد والجماعات والمجتمعات، أنها تحديد لموقف سلبي. ويركز لودز Luds على السمات السلبية لمفهوم الاغتراب (في فترة ما قبل الميلاد وحتى هيجل وكافة علماء الاجتماع الألمان في القرن العشرين) ويؤكد على أن المفهوم اللغوي لكلمة الاغتراب Alienation في اللغة الإنجليزية يعود أصلاً للمفهوم اللاتيني

Alienation Abalienatio, Alienare. وقد تم توظيف هذا المفهوم بمعرفة الفلاسفة الرومان القدماء من أمثال شيشرون Cicero على أساس أنه محك لانتقال السلطة من حيث الملكية، ومن هنا نجد أن هذا المفهوم موجود في الحضارة الرومانية وقانون تقسيم الأراض⁽⁴⁰⁾.

ونجد أن " جورج سيميل George Simmel " أكد في أعماله نمط الرعب أو الخوف الذي ظهر مع بداية هذا القرن وتعكس مقالته تحت عنوان: Der Konflikt der Modern Kultur.

نمو المخاوف وازديادها في حياتنا اليومية، الأمر الذي أدى بالإنسان إلى أنه أصبح لا يستطيع أن يكون كيفما يريد لأنه مقدر عليه أن يعيش غريباً في الدنيا.

ويؤكد رأي "سيميل" الصراع الداخلي الناشئ عن الاختلاف بين الحياة والإنسان ويمكن أن نراه بوضوح في نمو العديد من الحضارات.

إن تطويع الحياة لتكنولوجيا العصر والعلم، بمثابة أداة تؤدي بالناس إلى الانفصال عن واقع حياتهم، وأصبح الإنسان يعترف

⁽⁴⁰⁾ Peter Christion Ludz, A Forgotten Intellectual Tradition of the Alienation Concept, (in), R. Flix Geyer & David Schweitzer, (ed), Aienation (Problems of Meaning, Theory and Methods, Routledge & Kegan Paul, London, PP 21-29

بالاغتراب كواقع ولا يحاول أن يناضل ضده، إلا أن كل ما يفعله هو محاولة مكافحة أسبابه.

إن الاغتراب معناه حياة كاملة مستقلة لمن يعيش حياته بطريقة تخالف ما اتفق عليه المجتمع، لدرجة أن هناك محاولة لتصنيف جماعات المجتمع إلى جماعات مفاعلة وجماعات مغتربة كما هو الحال في تصنيف الناس إلى صالحين وغير صالحين. إن وجود سمة الاغتراب في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى عدم المشاركة. هذا ويؤكد ماركوفتش Markovic⁽⁴¹⁾ على أن المشاركة على العكس تماماً من محتوى الإغتراب بصفة عامة وذلك للأسباب التالية:

إن السمة الغالبة للاغتراب تتضمن فقدان السيطرة على الإنتاج، بينما يضمن حق تقرير المصير ملكية الإنتاج وتوزيعه.

تتأثر العلاقات الاجتماعية بالاغتراب وتنشأ المنافسة الشديدة والحد وعدم الثقة والعدوانية، ويميل الفرد إلى الاستقلالية والفردية في تعامله مع مشكلات المجتمع.

(41) Mihailo Markovro Alienation Labour & self Determination, (in) R. Flix Geyer & David Schweitzer (ed) op. Cit P.o 130 – 148
Alastain T. White, Why Community Participation, A Discussion of the Arguments, (in), Assignment Children, A Journal Concerned Witch Children, Women and Youth in Development, Uniceff. Switzerland, December, 1982, pp. 17-34

يؤدي الاغتراب إلى قتل الطاقات الخلاقة والمبدعة في الإنسان، بينما تؤدي المشاركة إلى التحرر من السيطرة وتحرير الطاقات والتنمية.

ولكن قد يبدو سؤالاً موضوعياً عن كيفية أسلوب المشاركة في المجتمع الريفي، ومن هم المشاركون، ويمكن أن نستشهد للإجابة عن هذا السؤال بالتجارب التنموية التي تمت في مشروعات بناء القرية في غرب أفريقيا. حيث أن هناك مؤشرات للمشاركة منها:

- المشاركة تتم من قبل من سوف يتأثرون بقرارات التنمية لكي يقوموا بتحديد الاحتياجات وكيفية إشباعها.
- يمكن أن تكون المشاركة في عملية الإنجاز، أي تحمل المسؤولية التنفيذية لبعض المشروعات على مستوى القرية.
- إن الإقبال على مشروعات التنمية والاستفادة من منجزاتها يعتبر نمطاً من أنماط المشاركة بطريقة غير مباشرة.

كما أن تقدم المشروعات يعتبر نمطاً من أنماط المشاركة لأن ذلك من شأنه أن ينبه واضعي السياسة إلى الثغرات في المشروعات ومحاولة التغلب عليها في المشروعات التالية.

وفي ضوء التجارب يتضح لنا أهمية المشاركة بصفة عامة ودورها الفعال في القضاء على الاغتراب بصفة خاصة مما يؤكد صدق الإطار

التصوري للباحث عندما حاول أن يقيس مدى مشاركة المواطنين في المجتمع عن طريق أمرين:

الأول : مدى الإقدام على المشاركة الرسمية وغير الرسمية.
الثاني: مدى ظهور سمة الإغتراب كمعوق أساسي للمشاركة.

إن ظهور بعض المؤشرات التي تؤكد على وجود بعض سمات الإغتراب في المجتمع المستحدث يؤكد مرة أخرى أهمية إعادة النظر في التخطيط والتنفيذ لمشروعات المجتمعات المستحدثة.

ويمكن أن نفس زيادة معدل التكامل في القرية التقليدية وزيادة معدل المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع في ضوء الزيادة السكانية في المجتمع التقليدي بما يسمح بتوفر القيادات المدربة للتعاون في مشروعات التنمية.⁽⁴²⁾

رابعاً- مداخل الجمعيات الأهلية:

المنتبع للتطورات المختلفة التي مرت بها الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية يدرك أن هناك عدة مداخل يمكن أن توضع كأساس للتحليل هي:

⁽⁴²⁾ Grijpstra, B. G 76 (in) Rural Sociology, Vol. 43, No. 2, 1978

(١) المدخل التاريخي:

والذي أشار إليه Brain Smith وهو أحد علماء الاجتماع حيث يرى أن هذا المدخل يستهدف تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وإدارة عمليات النزاع وبالتالي أن الهدف النهائي هو تحقيق الاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن بقدر الإمكان.

(٢) المدخل الديني:

ويستهدف الارتقاء بالإنسان والدمج ما بين المساعدة أو التبرع وتنفيذ التشريعات السماوية حيث أن تقديم الخير والمساعدة يحقق الصلة بين الإنسان والخالق وعلى هذا فإن تحليل الجمعيات في إطار هذا المدخل هو تعبير عن الصلة الخفية بين الإنسان وأخيه الإنسان وتأكيد على خاصية التكافل الاجتماعي وبالتالي تتحمل الجمعيات المسؤولية المباشرة تجاه الفقراء لتدعيم أواصر الترابط وتحقيق المحبة والسلام والخير للجميع.

(٣) المدخل الاقتصادي:

وتحدث عنه باستفاضة أحد علماء الاقتصاد ذو الخلفية الاجتماعية ويدعي بيرتون ويزبورد Burton Weisbrod حيث أطلق على الجمعيات الأهلية مصطلح القطاع الثالث أو القطاع الذي لا يهدف إلى الربح وأكد ذلك ليستن سولمون Liesten Solamon

موضحاً أن هناك ثلاث أطراف تنشأ بينهم علاقة اعتماد متبادلة هي (الدولة، القطاع الخاص، القطاع الذي لا يهدف إلى الربح "القطاع الثالث") وهو القطاع الذي يقوم بدور بارز في الجوانب التي لا تستطيع الدولة أو القطاع الخاص تقديم خدمات بها بشكل سريع وباعتباره آلية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك لمواجهة الآثار السلبية لإطلاق آليات السوق.

ويؤكد كذلك أيضاً دوجلاس Douglas الذي يرى أن المؤسسات غير الحكومية تحقق الاستراتيجيات الخاصة بالدولة تجاه أفراد المجتمع المختلفين من حيث الاحتياجات أو المشكلات.

حيث أن الدولة لا تستطيع مواجهة ذلك وبالتالي فهي تعطي إعفاءات ضريبية تمكن هذه المؤسسات من تقديم خدمات سريعة، كما أن هذه الجمعيات لا تتبع سياسات تلحق الفرد بمصالح المجتمع ككل.

(٤) المدخل السياسي:

والذي ظهر في إطار مفهوم المجتمع المدني... أو منظمات المجتمع المدني ويتناول سياسات الدولة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية يتم في إطار وقواعد اللعبة السياسية وأنه يحقق الاستقرار السياسي للمجتمع لأن هذه الجمعيات تنفذ الالتزامات الحكومية تجاه أفراد المجتمع فهي تعطي شرعية أو مصداقية للدولة

وتؤكد على الاعتماد المتبادل ما بين الدولة والقطاع الخاص، والمنظمات الأهلية.

(٥) المدخل التنموي:

حيث ظهر هذا المدخل ليوافق التغيرات والتحولات التي تواجه الدول والتي انعكست في مشكلات متعددة تراوحت ما بين تعاطي المخدرات، البطالة، العنف، التطرف، الشعور بالإغتراب وفقدان الهوية أو الذاتية لتعمل الجمعيات الأهلية في هذا المدخل على تقديم المساعدات الاقتصادية كما كان في الماضي أو الاهتمام بعمليات التأهيل والتدريب وتوفير فرص العمل... أو ما يمكن أن نطلق عليه البرامج الاجتماعية، وساد هذا الإتجاه خلال السنتين وحتى بداية الإنفتاح الإقتصادي.

إلا أن التطورات الحديثة في العالم أدت إلى تعامل الجمعيات مع سياسات الإصلاح الاقتصادي وأصبح للجمعيات الأهلية ثقل كبير فأصبحت داعية للتغيير وحدوثه، وداعمة لأفراد المجتمع وقيادته ومؤثرة فيها بما يؤدي إلى مواجهة المشكلات المرضية التي يعاني منها المجتمع بكل صورها. وهذه المداخل توضح لنا عمق الترابط بين ما تقوم به الجمعيات الأهلية وما بين التطورات التي يمر بها المجتمع في مراحله المختلفة كما تكشف عن عمق الترابط بين البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات.

(٦) مجالات نشاط الجمعيات الأهلية ووظائفها:

هناك عدة وظائف أساسية تقوم بها تلك الجمعيات في المجتمعات المعاصرة وهي:

١ - الوظيفة الأولى - تنسيق رغبات الأفراد:

تتعلق بوجود الجمعيات الأهلية كمجال لتنسيق رغبات الأفراد. فهناك أفراد يرغبون في مساعدة الآخرين ويكون التطوع في تلك المنظمات هو المجال المناسب لهم، وهناك من يهتمون بأشياء مشتركة ويرغبون في تنظيم اهتماماتهم وهنا تظهر جمعيات المصالح أو الاحتياجات المشتركة. إذن فهذه المنظمات من وجهة النظر الاجتماعية تنشأ لتمكين الأفراد من تحقيق أهداف اللجوء إلى الاختلافات أو العداءات مع الأغلبية. وهذا في حد ذاته أحد أركان الأمن الاجتماعي.

الوظيفة الثانية: بتنفيذ برامج اجتماعية تطوعية بالتعاون مع الحكومات:

تتعلق بتنفيذ برامج اجتماعية حيث تقوم تلك المؤسسات التطوعية بالتعاون مع الحكومات في تنفيذ برامج الرعاية

الاجتماعية وقد نشأت تلك الوظيفة وتطورت في العديد من المؤسسات التطوعية الحالية لإشباع حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية (وهذا يعتبر الدعامة الثانية للأمن الاجتماعي).

٢- الوظيفة الثالثة - تقديم الخدمات بشكل أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية:

تتعلق بقدرة تلك المؤسسات على تقديم الخدمات بشكل أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية بالإضافة إلى عوامل سرعة الأداء والمرونة والإتقان وقلة التكلفة بما يشعر المواطن بالثقة في مؤسسات الدولة وبخاصة إذا سعت تلك المنظمات إلى إعطاء الفرصة للمواطن للمشاركة في صنع القرارات الاجتماعية (ذلك يعتبر الدعامة الثالثة للأمن الاجتماعي).

خامسا- العمل الاجتماعي التطوعي في دول مجلس التعاون:

تميزت البداية المبكرة للجمعيات الأهلية التطوعية في بعض دول المجلس بالقوة والنجاح في تلمس ورصد العديد من احتياجات المجتمع، وخاصة في المرحلة التي لم تستكمل فيها المؤسسات الحكومية تنظيماتها الإدارية الحديثة، حيث كان لتلك الجمعيات مبادراتها الإيجابية العديدة في تقديم خدمات الرعاية والعناية بالمعاقين واليتامى والطفولة والأمومة والإسهام في محو الأمية، وهي خدمات انتقل معظمها فيما بعد إلى

الأجهزة والمؤسسات الحكومية المتخصصة وعلى النحو الذي بلور واقعياً مفهوم التكامل بين القطاعين الرسمي والأهلي في خدمة المجتمع. ولقد ساهم في إنجاح هذه الجمعيات التطوعية، إلى جانب تنامي وعي الأهالي ومبادراتهم، وما تقدمه الجهات الرسمية ممثلة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية من تشجيع ودعم لتلك الجمعيات، اشتمل على تقديم المشورة والمساعدات المالية والعينية والفنية والإشراف والتوجيه اللازم لضمان القدرة على الاستمرار والتطوير من أجل تحقيق الأهداف المقررة.

ومع كل ذلك فإن الأمر يتطلب مراجعة دورية للقوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم عملية الإشراف والتوجيه الرسمي للجمعيات الأهلية، من أجل تفعيل تلك العملية وبما يواكب المستجدات والمتغيرات في المجتمع ويعزز دور العمل الاجتماعي التطوعي.

اتسع وتطور العمل الاجتماعي التطوعي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، على نحو أصبح يواكب ويلبي ما يستجد من احتياجات المجتمع وشرائحه المختلفة، حيث تمثل ذلك في عدد كبير من الجمعيات الأهلية، التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

(١) الجمعيات الخيرية:

وتأتي في مقدمة الجمعيات القائمة في دول المجلس للحد من معاناة الناس، ومد يد العون للفئات المعوزة من المجتمع، مع الاتجاه المستمر إلى تطوير مستوى خدماتها والتخصص في تقديم رعاية

متقدمة لذوي الحاجات الخاصة كالمعاقين والمسنين وغيرهم، انطلاقاً من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتي تحث على التعاون والتكافل بين الناس.

- الجمعيات النسائية.
- الجمعيات المهنية.
- الجمعيات والمؤسسات المتخصصة.
- الجمعيات والأندية الثقافية والفنية.
- الجمعيات التعاونية.

(٢) الهيئات والمؤسسات الطوعية:

إلى جانب الجمعيات الخيرية هذه بدأت تنتشر الهيئات والصناديق والمؤسسات الخيرية لتواكب متطلبات العصر من برامج تنمية، ورعاية، وإغاثة. وتحل الجمعيات والصناديق والهيئات الخيرية موقع الصدارة والنقل الاجتماعي على خارطة العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي على الرغم من اختلاف مسمياتها، إلا أن أهدافها الخاصة واحدة في دول مجلس التعاون الخليجي وهي: تقديم المساعدات المالية والعينية للأسر والأفراد المعوزين والمساهمة في رعاية الخدمات العامة وصيانة المساجد وتأثيثها ودعم مدارس تحفيظ القرآن الكريم وتقديم خدمات اجتماعية للطفولة والعجزة والأيتام والمعاقين وغيرهم من الفئات الخاصة ومساعدة منكوبي الحوادث والكوارث والقيام بمشروعات موسمية خيرية والمساهمة في برامج التوعية الإسلامية ومكافحة الأمية ومساعدة

المرضى وتسهيل تقديم العلاج لهم وتقديم المساعدات للشباب والطلبة ومساعدتهم على استثمار أوقات فراغهم.

(٣) أهداف الجمعيات الأهلية الخليجية:

تختلف أهداف الجمعيات الأهلية تبعاً لإختلاف حاجات كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي والتباين النسبي في تشكيلاتها الإجتماعية والإقتصادية السائدة كما هو مبين في الجدول أدناه.

الأهداف العامة المشتركة للجمعيات التطوعية

التسلسل	الأهداف	قطر	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت
١	تخفيف المصائب والآلام	√			√	√	
٢	الخدمات الإجتماعية والإنسانية	√		√	√	√	√
٣	مساعدة المحتاجين	√		√	√	√	√
٤	التعاون مع المؤسسات الخيرية	√			√	√	
٥	التوعية الدينية						√
٦	التدريب	√					
٧	التوعية الصحية	√		√			
٨	دراسات وبائية	√					
٩	الكشف المبكر	√					
١٠	توجيه المرضى وأسرهم	√					

١١	النهوض بالمرأة		✓	✓	✓	
١٢	العلاقات بالجمعيات العربية		✓	✓		
١٣	تشجيع عمل المرأة			✓		
١٤	قضايا المرأة	✓		✓		
١٥	عقد الندوات	✓		✓	✓	
١٦	رياض الأطفال			✓		
١٧	محو الأمية		✓			
١٨	حقوق المرأة		✓			
١٩	النهوض بالطفولة		✓			
٢٠	تعزيز العمل الاجتماعي	✓	✓	✓		
٢١	حماية الأمومة		✓			
٢٢	حماية الطفولة		✓			
٢٣	إصدار البحوث	✓		✓		
٢٤	إقامة الأنشطة الخيرية	✓	✓	✓		
٢٥	إعداد البرامج للتوعية الأسرية	✓	✓	✓		
٢٦	الشباب والوقت	✓	✓			
٢٧	الأمومة والطفولة	✓	✓	✓		

يمكن حصر الأهداف الخاصة للجمعيات النسائية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها الثقافية في: رفع مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والصحي والمساهمة في النهوض بالمرأة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وتقديم خدمات الأمومة والطفولة ورعاية الأسر المحتاجة وتقديم

الخدمات اللازمة لها والرعاية الخاصة للفئات الخاصة وإقامة المعارض والأسواق الخيرية.

أما الأهداف الخاصة للجمعيات المهنية الخليجية فيمكن إجمالها في رعاية مصالح العاملين في الجمعيات المهنية ورفع مستواهم المهني وتبادل الخبرات والمهارات المهنية مع الهيئات المحلية والعربية والدولية المختصة، وإقامة الأنشطة الخيرية المختلفة لجمع المال وإعداد البرامج للتوعية الأسرية والسكانية، وإعداد وإصدار الدراسات والبحوث لعلاج الظواهر الاجتماعية والإقتصادية والصحية وغيرها ذات العلاقة بتخصصات جمعياتها.

يلحظ إختلاف في الأهداف فيما بين الجمعيات الأهلية بعضها مع بعض، وذلك مرده إلى:

١- الإختلاف في مجالات الجمعيات، فهناك، أهداف خاصة للجمعيات الخيرية، وأهداف خاصة للجمعيات النسائية، وأهداف خاصة للجمعيات المهنية، وأهداف خاصة للجمعيات الفنية والثقافية... إلخ.

٢- إن رسم وتحديد الأهداف الخاصة لكل جمعية أهلية يتم بناءً على إحتياجات المجتمع وتوجهاته العقائدية والسياسية.

٣- إن قياس ومعرفة مدى تحقيق الأهداف الخاصة لكل جمعية من الجمعيات الأهلية من خلال أهدافها التنفيذية (التشغيلية)

التي تنجزها في شكل أنشطة وبرامج ومشروعات محددة في المكان والزمان وحجم الفئات المستفيدة منها.

وقد ترتب على ذلك اختلاف في الأنشطة والبرامج المنفذة والتي تنفذها كل جمعية باعتبارها أهدافاً إجرائية تشغيلية.

يمكن رصد بعض الملاحظات على أهداف الجمعيات الخيرية تتلخص في التالي:

١- إن الأهداف الخاصة للجمعيات الأهلية التي تلتقي في أهدافها ومجالات عملها ومن ثم أنشطتها وبرامجها هو التداخل والعمومية في أهدافها بحيث أنها لا تعكس المجال الذي تستهدفه، لذلك نجد التداخل واضحاً كمثال بين الأهداف الخاصة للجمعيات النسائية والجمعيات الخيرية.

٢- تتسم أهداف الجمعيات الأهلية على إختلاف أنواعها بمسحة رعائية وتقديم خدمات اجتماعية وصحية بالإضافة إلى غلبة الدور الخيري والمساعدات الاجتماعية على أهدافها.

٣- يلاحظ أن أهداف الجمعيات الأهلية التي تسعى لتحقيقها قد تمت صياغتها في أوقات وظروف كانت تشكل إحتياجات هامة للمجتمع العربي الخليجي خلال الفترات

التي تأسست فيها تلك الجمعيات ولكن الظروف قد تغيرت كثيراً فقد قامت الجهات الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد بعيد بتلبية أغلب تلك الإحتياجات من خلال مشاريعها التنموية التي وفرتها على شكل خدمات إجتماعية وصحية وتربوية وتعليمية متنوعة من حيث الكم والكيف، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة الأهداف الخاصة ليس للجمعيات الأهلية المشتركة في مجال معين فحسب بل أهداف كل جمعية أهلية وتقويم مدى قدرتها على عكس وتلبية الإحتياجات الفعلية للمجتمع وتنميته.

٤- تتسم أنشطة الجمعيات الأهلية بدول المجلس، وبصورة عامة بالنمطية من حيث تركيز غالبيتها على الأنشطة الرعائية وندوات التوعية الاجتماعية والثقافية والصحية، ومساعدة الأسر المحتاجة مادياً ورعاية الطفولة والأمومة والمعاقين والمنكوبين وغيرهم.

٥- يقل إسهام هذه الجمعيات في المجالات التنموية، والتي تتطلب وضوح في التوجه، وتجديد في الأساليب وابتكار نوعية المشروعات والبرامج، فضلاً عن الاستعانة بخبرات متخصصة في مجال التدريب والتعليم.

(٤) المشكلات والصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية:

تواجه الجمعيات الأهلية بدول المجلس، وبدرجات متفاوتة، العديد من المشكلات والصعوبات التي تعوق أداءها لدورها المطلوب، والتي يمكن تشخيصها بصورة عامة فيما يلي:

١- تناقص عدد الأعضاء في كثير من الجمعيات لأسباب مختلفة في مقدمتها تزايد الانشغال في الأمور الحياتية الخاصة، وتزايد الاعتماد على الجهات الرسمية في تقديم الخدمات الإجتماعية.

٢- ضعف إقبال الشباب على الانخراط في عضوية الجمعيات من أجل تجديد دمائها ووجهها وتعزيز مسيرتها.

٣- إزدواجية وتعددية العضوية في عدد من الجمعيات، والتي وإن كانت تتمثل إيجابيتها في وعي الأفراد بضرورة خدمة مجتمعهم، إلا أنها لا بد وأن تؤدي إلى تشتيت الجهود وإضعاف المساهمة وتقليل الفاعلية على المدى الطويل وفي مختلف الجمعيات المنتسب إليها.

٤- إنعدام أو ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجمعيات بعضها مع بعض، وخاصة في نطاق الأنشطة والبرامج المتشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات، مما يؤدي إلى الإزدواجية وبعثرة الإمكانيات وضعف التنفيذ والفاعلية.

٥- عدم كفاية الدعم المادي الحكومي المقدم إلى الجمعيات من جهة، وضآلة مثل هذا الدعم بل وإنعدامه من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى إلا في بعض الدول وفي حالات محدودة.

٦- ضعف مشاركة أعضاء الجمعيات فيما تقدمه من أنشطة وفعاليات، والاقتصار في كثير من الأحيان في ذلك على أعضاء مجلس الإدارة. ومرد هذا العزوف إلى قلة الوعي بالعمل التطوعي، ومع فرضية ضرورة توفر الخدمات والرعاية من قبل الحكومة، يكون التطوع بالمال رمز المشاركة في عمل الخير.

٧- قلة الخبرة وضعف الإمكانيات الفنية المتاحة وعدم توفر المستلزمات التي من شأنها تسهيل تنفيذ أنشطة الجمعيات بالصورة المنشودة.

٨- ضعف التقدير والحوافز المعنوية للناشطين في الجمعيات الأهلية، وعدم توفير التغطية الإعلامية المناسبة والمواكبة والقادرة على إبراز تلك الجهود وأهدافها الإنسانية النبيلة.

٩- عدم توفر المقار أو عدم ملاءمتها للكثير من الجمعيات مما يؤثر سلباً على مقدرتها في تنفيذ ما تطمح إليه من برامج وأنشطة.

(٥) نموذجان للعمل الاجتماعي التنموي لدول مجلس التعاون:

يؤدي القطاع غير الربحي أو ما يعرف بالقطاع الثالث دوراً تكميلياً للدور الذي تقوم به الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الخدمات الاجتماعية. ويرجع ذلك النجاح إلى المرونة التي يتحلى بها هذا القطاع الذي يتكون من مؤسسات غير حكومية (NGOs) تقدم برامج وأنشطة تخفف العبء عن كاهل كل من الحكومات والقطاع الخاص فضلاً عن قدرة هذا القطاع على التنسيق مع المؤسسات الأهلية والأجهزة الحكومية لحشد الجهود ومضاعفة الاستفادة من الموارد المخصصة لتعزيز الأمن الاجتماعي. فعلى الرغم من كل الصعوبات التي تعرضنا لها في هذه الورقة يمكن الإشارة إلى عدد من الجمعيات الخيرية التي نحت منحاً تنموياً في منهجية التفكير وأسلوب العمل مع مقتضيات العصر لتفعيل عمل الجمعيات الخيرية والأوقاف وجميعها تقوم على ركائز ثقافية أصيلة، فالبعض منها له أنشطة ضمن إطار دول

مجلس التعاون الخليجي والبعض الآخر كهيئة الإغاثة الإسلامية ولجنة مسلمي أفريقيا يمتد أيضاً إلى باقي الدول الإسلامية. هذا وسنستشهد بنموذجي عمل تطوعي يمكن تصنيفهما ضمن مجموعة القطاع الثالث، وهي بادرة طيبة يحسن تعميمها على أوسع نطاق حيث أنها تخرجنا من باب الاتكالية والتلقي السلبي إلى المشاركة الايجابية.

١ - النموذج الأول - الصناديق الوقفية:

ظهرت فكرة الصناديق الوقفية في دولة الكويت، وهي تتلخص في إيجاد قالب تنظيمي يتمتع باستقلالية نسبية، يختص بالدعوة للوقف والقيام بالأنشطة التنموية في المجالات التي تحدد لكل صندوق، وذلك من خلال رؤية متكاملة تراعي إحتياجات المجتمع وأولوياته، وتأخذ في الإعتبار ما تقوم به الجهات الرسمية والشعبية من مشروعات.

وفيما يلي عرض لهذه التجربة المميّزة:

أ- أهداف الصناديق الوقفية:

تستهدف الصناديق الوقفية المشاركة في الجهود التي تخدم إحياء سنة الوقف عن طريق طرح مشاريع تنموية في صيغ إسلامية، للوفاء بإحتياجات المجتمع، وطلب الوقف عليها، بالإضافة إلى حسن إنفاق ريع الأموال لتلبية الإحتياجات الإجتماعية التي يفرزها

الواقع من خلال برامج عمل تراعي تحقيق أعلى عائد تنموي وتحقق الترابط فيما بين المشروعات الوقفية من جهة، وبينها وبين المشروعات الأخرى التي تقوم بها الأجهزة الحكومية وجمعيات النفع العام من جهة أخرى، فضلاً عن مراعاة التوجهات الإستراتيجية للأمانة العامة للأوقاف التي تعتبر حلقة من حلقات الرؤية الشاملة لقطاع الشؤون الإسلامية في الدولة.

ب- مجالات عمل الصناديق:

تتسع مجالات عمل الصناديق الوقفية لتشمل معظم متطلبات تنمية المجتمع وما يلزم للوفاء بمختلف الاحتياجات الشعبية.. ويأتي في مقدمة هذه المجالات:

- خدمة القرآن الكريم وعلومه.
- رعاية المساجد.
- التنمية العلمية وتطوير التعليم.
- تنمية المجتمعات المحلية في المناطق السكنية المختلفة.
- البحوث والدراسات التنموية.
- التنمية الصحية.
- تنمية البيئة.
- قضايا الثقافة والفكر.
- التنمية الأسرية.

- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - دعم التعاون الإسلامي الخارجي.
- فهي بذات تغطي جانب الخدمة والرعاية الاجتماعية إلى جانب الاهتمام بالأمور اللازمة للتنمية الفردية والمجتمعية.

ج- النتائج المتوقعة لنشأة الصناديق: من النتائج المتوقعة لإنشاء الصناديق الوقفية:

- إحياء سنة الوقف بتجديد الدعوة له من خلال مشروعات ذات أبعاد تنموية تكون أقرب إلى نفوس الناس وأكثر تلبية لرغباتهم.
- تجديد الدور التنموي للوقف في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشروعات الوقف ويراعي الأولويات وينسق بينها.
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يحتذى به.
- تلبية احتياجات المجتمع والمواطنين في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب.
- إيجاد توازن بين العمل الخيري الخارجي والعمل الخيري الداخلي.
- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة للوقف، وإدارة مشروعاته.

- منح العمل الوقفي مرونة وانطلاقاً من خلال مجموعة قواعد تحقق الانضباط وتضمن في الوقت ذاته تدفق العمل وانسيابه.

(٢) النموذج الثاني - جمعية مكة المكرمة للتنمية والخدمات الاجتماعية:

تبنّت الجمعية مفهوم "التنمية الخيرية المستدامة". كأسلوب عمل رائد مبني على رؤية إسلامية من تعاليم ديننا الحنيف. ويتم تطبيق هذا المفهوم على النحو التالي:

إستمرارية المردود الخيري للمشاريع:

- إيجاد قاعدة اقتصادية واجتماعية إنتاجية جديدة في (تحقيق أقصى مردود اجتماعي للموارد بتوجيهها نحو مساعدة ذوي الحاجات بالعمل والإنتاج والتكافل).

كما انعكس هذا المفهوم على إطار عمل الجمعية التي حرصت منذ بداية عملها على تنفيذ دراسة ميدانية لواقع المجتمع من حيث الإمكانيات والمحددات، وعلى ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها تقوم الجمعية بدراسة تنفيذ مشاريع تهدف في المقام الأول إلى تنمية الموارد البشرية ودعم عناصر الإنتاج (شكل ١، إطار عمل الجمعية).

- تنمية المهارات العملية للأفراد والأسر.

انعكاس مفهوم الجمعية على طبيعة أنشطتها:

انعكس مفهوم الجمعية الذي يتركز حول مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم، على البرامج والأنشطة التي تنفذها الجمعية وتحرص من خلالها على تطبيق رسالتها على أرض الواقع، وفيما يلي إستعراض سريع لبعض تلك المشاريع:

- اختيار وتأهيل مشروعات وبرامج تحقق أهداف الجمعية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والفنية للمشروعات بالتعاون مع مستشارين متخصصين.
- وضع ضوابط التنفيذ والهيكلية.
- الحصول على مصادر التمويل.
- تأهيل واختيار المنفذين من المؤسسات والأفراد ذوي الخبرة العملية في مجال المشروع.
- متابعة التنفيذ وضمان تحقيق الأهداف.

- تنفيذ المشاريع بخبرات عملية متخصصة وبشكل يحقق المردود الاجتماعي المستديم لكل مشروع.
- للممولين: مضاعفة المردود الخيري ممثلاً في مفهوم الصدقة الجارية مقارنة بالصدقة المقطوعة.
- للمستفيدين: خدمات اجتماعية وفرص إنتاج.
- للمجتمع: إيجاد فرص عمل جديدة للمؤسسات والأفراد المتخصصين.

١- معهد الملك عبد الله بن عبد العزيز للتأهيل العملي للخريجين:

وتقديرًا من أهالي مكة المكرمة لاهتمام صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين بحفظه الله بقضايا الشباب وضرورة تطوير قدراتهم لتواكب متطلبات سوق العمل، بادر أهالي مكة خلال الحفل الذي أقاموه ترحيباً بزيارة جلالته الكريمة في ٢٣ صفر ١٤١٩هـ إلى الطلب من صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين بإطلاق اسمه على معهد لتدريب الخريجين: وقد استجاب سموه مشكوراً لطلب أهالي مكة إطلاق اسم جلالته على المعهد.

(أ) استقطاب برامج عالمية:

نظراً لأن تعلم اللغات المختلفة هو أحد ركائز تقديم الخدمات للحجاج والمغتربين، حرص المعهد على تقديم برامج اللغة من قبل مؤسسات تعليمية دولية متخصصة وذات خبرة طويلة.

ويأتي توقيع المعهد مؤخراً على إتفاقية إمتياز تجاري مع شركة " بيرلتز " في هذا الإطار حيث تعتبر الشركة إحدى المؤسسات العالمية المتخصصة في تعليم اللغات والترجمة. هذا إضافة إلى شركات عالمية أخرى مثل توماس إنترناشيونال، مايكروسوفت، وغيرها.

(ب) التدريب التعاوني في المعهد:

اعتبر مبدأ التدريب التعاوني أحد الأسس المهمة التي يتبناها معهد الملك عبد الله بن عبد العزيز للتأهيل العملي للخريجين وبموجب هذا المبدأ يقوم المعهد بالتنسيق مع مؤسسات أعمال القطاع الخاص من أجل تبني المتدربين أو التكفل بجزء من تكاليف تأهيلهم على أن يتم خصم التكلفة من المتدرب بعد إنهاء تدريبه وحصوله على فرصة عمل لدى الجهة التي تكفلت بدفع رسوم التأهيل.

(ج) تنسيق الوظائف في المعهد:

وحتى تكتمل الحلقة بين التأهيل والتوظيف، يقوم معهد الملك عبد الله بن عبد العزيز للتأهيل العملي للخريجين بتخصيص إدارة مهمتها تنسيق الوظائف من خلال تصميم قاعدة بيانات للوظائف الشاغرة في مؤسسات القطاع الخاص وفقاً لمسوحات ميدانية يقوم بها المعهد، إضافة لقاعدة بيانات أخرى لطالبي الوظائف من خريجي الثانوية والجامعات.

٢- مشروع تسويق منتجات الأسر:

على غرار ما تتطلع إلى تحقيقه الكثير من الأسر ذوات الدخل المحدود في المجتمعات النامية، تطمح العديد من العائلات السعودية محدودة الدخل إلى تحسين ظروف معيشتها من خلال زيادة مواردها المالية، لاسيما وأن تلك الأسر تتعفف عن السؤال وطلب المساعدات، ناهيك عن مجرد التفكير في طرق أساليب غير شرعية لزيادة الدخل.

من هنا انطلقت فكرة مشروع الجمعية لتسويق منتجات الأسر التي يتمتع أفرادها بالقدرة على إنتاج مصنوعات يدوية ذات قيمة إقتصادية وبكميات تجارية. إلا أن العقبة التي تواجه تلك الأسر هي

غياب آليات ومنافذ التسويق التجاري المبني على أسس علمية لتلك المنتجات. وتعزيزاً لمفهوم جمعية مكة للتنمية والخدمات الاجتماعية في مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم والعمل على إيجاد فرص للإنتاج والعمل، قامت الجمعية بالتنسيق مع الجمعيات النسائية في المنطقة لمعرفة إمكانية دعم الإنتاج الأسري.

وأسوة بجميع برامجها ومشاريعها، نفذت الجمعية دراسة ميدانية لمعرفة الجدوى الاقتصادية لإقامة معارض لمنتجات تلك الأسر، وقد أوضحت الدراسة ما يلي:

١- أن هناك أسراً قادرة على تقديم منتجات متميزة ذات قيمة اقتصادية.

٢- وجود جهود متفرقة من قبل بعض الجمعيات لتشجيع الأسر على الإنتاج واستلام منتجاتها وبيعها عن طريق معارض موسمية وبازارات وغيرها من منافذ التوزيع.

٣- عدم قدرة الجمعيات الخيرية على تحقيق عناصر وقنوات تسويق مستمرة لمنتجات الأسر بالشكل الذي يكفي لتحقيق دخل مستمر لتلك

الأسر يمكنها من الاستغناء عن المساعدات
الخيرية من جهة، والاستمرار بشكل فعال في
الإنتاج والتوسع في الإنتاج من جهة أخرى.

٤- وجود طلب على هذه المنتجات يكفي لتحقيق
دعم ذاتي لاستمرارية المشروع على أسس
اقتصادية.

بناءً عليه تم التوصل إلى أهمية التركيز على عملية
تسويق وترويج منتجات الأسر المنتجة وإيجاد منافذ
البيع لها بهدف دعم إنتاج الأسر بالشكل الذي يحقق لها
الاستدامة التي بدورها تحقق الهدف الاجتماعي المنشود
في حصول الأسر على دخل مستقر يغنيها عن الاعتماد
على الصدقات والمساعدات. وبالتالي يمكن توجيه هذه
المساعدات والصدقات إلى الأسر والأفراد المحتاجين
غير القادرين على العمل والإنتاج.

وقد أبدت العديد من المؤسسات التجارية الكبرى،
لاسئما المملوكة من قبل عائلات معروفة في مجال
العمل الخيري، رغبتها في دعم المشروع حتى يحقق
تسويقاً دائماً وبأسلوب تجاري لمنتجات الأسر وعلى
نحو يغطي تكاليف التشغيل مع تحقيق دخل إضافي
يمكن توجيهه لتوسعة نطاق المشروع أو إنشاء مشاريع
جديدة تخدم نفس الهدف.

٣- برنامج الخدمات الاجتماعية:

إنطلاقاً من دورها الاجتماعي ورسالتها الهادفة إلى مساعدة المحتاجين على مساعدة أنفسهم، قامت الجمعية بإعداد برنامج الخدمات الاجتماعية لتوزيع أموال الزكاة والصدقات. إلا أن الجمعية أخذت في الاعتبار الاستفادة من هذه الأموال في نقل المستفيدين القادرين على العمل من قائمة المتلقين للمساعدات إلى قائمة المنتجين، وإلى ربطهم ببرامج التدريب والتوظيف والإنتاج الأسري السابقة الذكر. وفيما يلي المعلومات الأساسية عن البرنامج:

أهداف البرنامج:

- تقديم مساعدات مالية أو عينية شهرية إلى المحتاجين غير القادرين على العمل.
- مساعدة المحتاجين القادرين على العمل في الحصول على مصادر دخل ذاتية بالعمل والإنتاج.
- فئات المحتاجين المستفيدين من البرنامج: الأرامل، العجزة والمسنون، الأيتام، المطلقات المرضي غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج، الشباب والشابات ذوو الحاجة الذين تتقصهم المهارات العملية لدخول سوق العمل.

سادساً- استنتاجات وتوصيات:

١- كثرة وتنوع الجمعيات الأهلية في معظم دول المجلس، إلا أن الحاجة تبدو واضحة إلى تنمية قدرات المنخرطين في العمل التطوعي وزيادة خبراتهم ومهاراتهم من خلال تنظيم دورات تدريبية وملتقيات علمية متخصصة في مجال إدارة مؤسسات القطاع الأهلي واستيعاب مفاهيمه وميادينه وصيغ تطويره وتفعيله.

٢- لهذا فإن الحاجة ملحة لتقويم الأنشطة والفعاليات الخاصة بالعمل الأهلي الخليجي، وبحيث تبدأ هذه الأنشطة والبرامج من حيث ما تتوقف عنده أو تعجز عنه البرامج والأنشطة الحكومية الرسمية وفي إطار من التكامل والشراكة الفاعلة والمبنية على الثقة المتبادلة ليس بين الحكومة والمنظمات الأهلية فحسب بل مع مشاركة القطاع الخاص أيضاً.

٣- التجاوز بالعمل الأهلي في برامجه ومشاريعه عن مجرد النوايا الحسنة أو تقديم عمل خيري يقتصر على علاقة طرفين، مانح وممنوح، وإنما وبالضرورة إلى عمل تنموي بالمفهوم الشامل. فالعلاقة مع الفئات المستفيدة ينبغي أن تخرج عن مفهوم الوصاية إلى علاقة يتحقق فيها شراكة الفئات المستفيدة، من خلال تحديد احتياجاتها وتحديد المشروعات التي يمكن أن تسهم فيها والمشاركة الفاعلة في عملية التنفيذ، وليس مجرد تلقي

الخدمة كما هو سائد في التعامل مع الفئات المستهدفة من قبل الجمعيات الأهلية.

٤- توخي الإفادة من برامج وخطط الهيئات والصناديق على نمط جمعية مكة المكرمة لتطبيق خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية توفر بدائل أمام المحتاجين من العائلات والأفراد، لاسيما الشباب منهم، تغنيهم عن السؤال والاعتماد على المساعدات وتفتح أمامهم مجالات الإنتاج.

٥- مساهمة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية في التخفيف من حدة الفقر والاحتياج من خلال تقديم مساعدات مادية وعينية مباشرة.

٦- ضرورة انتهاج المؤسسات التطوعية أساليب جديدة لمواجهة المشكلة نظراً لأن أسلوب المساعدات المباشرة يعود المحتاجين القادرين على العمل على التكاليه، فضلاً عن عجز الموارد المخصصة للمساعدات المقطوعة عن الاستجابة لجميع الاحتياجات.

٧- وعي المتبرعين ورجال الأعمال بعدم فاعلية المساعدات المباشرة، وتأكيدهم على ضرورة إيجاد خيارات جديدة للمساعدات بحيث يتم التركيز على حل أسباب المشاكل وليس نتائجها ومظاهرها.

٨- أهمية استمرار تقديم المساعدات المباشرة للشرائح الاجتماعية ذات الحاجة شريطة عدم قدرتها على العمل لعجز أو مرض أو شيخوخة أو عدم وجود عائل.

٩- العمل على تطوير قدرات ومهارات ذوي الحاجة القادرين على العمل ومساعدتهم على إيجاد مصادر دخل بديلة لإخراجهم من دائرة الاحتياج إلى دائرة الإنتاج.

١٠- ضرورة تغيير المفهوم السائد عن القطاع التطوعي في الدول النامية الذي يتركز في أنه قناة لتوصيل المساعدات، ليصبح شريكاً فعلياً في جهود تعزيز الأمن الاجتماعي والتعامل العلمي مع المشاكل ذات الصلة بالحاجة وتزايد نسبة البطالة وانخفاض البدائل المتاحة لاستيعاب الموارد البشرية.

تعزيز القطاع التطوعي بكفاءات مهنية عالية لتطوير أدوات ووسائل إبداعية للتعامل مع المشاكل الاجتماعية من جذورها والعمل على كسر حلقة الفقر.

فانطلاقاً من الحاجة إلى ترسيخ سلوك التطوع والإحساس بمقتضيات المسؤولية الفردية والاجتماعية والبيئية، ينبغي العمل على تطوير برامج عملية تدخل على الأنشطة اللاصفية والتي من خلالها يمتص قيمة العمل والإحساس بالمسؤولية كما يتدرب على حسن التعبير والأداء.

١١- النظر في اشراك التلاميذ والطلبة في معسكرات عمل تنفذ فيها بعض البرامج والمشاريع الفعلية.

١٢- اشراك التلاميذ وطلبة المدارس في أسبوع المرور؛ الشجرة؛ البيئة.... الخ، فمثل هذه البرامج تلمس جانب الإحساس بالأهمية ومراعاة جانب التقييم والمحاسبة، وهو الأمر الذي يحتاجه للارتباط بمفاهيم وقيم عظيمة تبعده عن مجالات العبث والاستهتار.

قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية:

- (١) ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة- تاريخ العلامة ابن خلدون- دار اللبناني- بيروت ١٩٧٩م.
- (٢) الأبناني، محمد ناصر الدين: صحيح الجامع الصغير وزيادته، بيروت، المكتب الإسلامي ج ٢، ط ٣، ١٩٨٨م.
- (٣) أحمد، أحمد كمال وآخرون: مقدمة الرعاية الاجتماعية. لات.
- (٤) البخاري: صحيح البخاري.
- (٥) بشور، معن: " المؤسسات الأهلية في لبنان - الجذور والآفاق والدور المرتقب" . مجلة المنار. ع (٣)، ١٩٩٣م.
- (٦) حافظ، محمود علي: العمل الأهلي التطوعي الخليجي في ميزان التقويم. (مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (٢٧ - ٢٩/٦ / ١٤٢١هـ).
- (٧) الخطيب، عبدالله: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات القطاع الثالث العاملة في الأردن. ١٩٨٨م.
- (٨) الخطيب، عبدالله ونابلسي، جهاد: دور المنظمات الأهلية في إحياء الروح المدنية. لات.

(٩) السعيد، ليبي: العمل الاجتماعي مدخل إليه ودراسة أصوله الإسلامية. جدة، دار عكاظ. لات.

(١٠) شرف الدين، خليل: في سبيل موسوعة فلسفية. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣م.

(١١) الصابوني : صفوة التفاسير. دار الحديث للطبع والنشر، بيروت. مج (٥).

(١٢) عواد، محمود حسن: تاريخ الفكر الاجتماعي وتطورات تطبيقه. دار الأنيس، بيروت، ١٩٩٥م.

(١٣) الفاروق، زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي. لات.

(١٤) القرآن الكريم.

(١٥) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. دار الحديث للطبع والنشر، بيروت. لات.

(١٦) محمد كامل، سميرة: التخطيط الاجتماعي. مدخل إلى القرن الواحد والعشرين. المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨م.

(١٧) مسلم : الجامع الصحيح.

(١٨) المقوش، عبد العزيز بن علي: الإعلام وتنمية الوعي بالعمل التطوعي. (مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي،

الأمن مسؤولية الجميع). أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،
الرياض (٢٧ - ٢٩/٦/١٤١٢ هـ).

(١٩) النجار، باقر سلمان: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول
العربية الخليجية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون
الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة
الدارسات الاجتماعية والعمالية، العدد (١١)، المنامة - ١٩٨٨ م.

ثانياً - باللغة الانجليزية:

- (1) Alastain T.: White- Why Community Participation- A
Discussion of the Arguments- (in)-Assignment Children –
A Journal Concerned Witch Children – Women and Youth
in Development-Uniceff-Switzerland-December-1982.
Grijpstra-B.G 76 (in) Rural Sociology-Vol. 43 No. 2-1978.
Fessler-Donald R. -76 (in)-Rural Sociology-Vol. 44-No. 4-
1979.
- (2) European Siminar on Function and Training of Voluntary
Social Welfare Workes_Federation Republic of Germany-
May-1960.
- (3) Irving Spergel-Community Problem Solving- The
University of Chicago Press-Chicago 1969.
- (4) Jack Rothman: Planning and Organization for Social
Change. Columbia University press, N.Y, 1974.
- (5) John F. Embre Karl Manheim (ed.): A Japanese Village-
Suye Mura- Kegan Paul – London- 1749.
- (6) Marvin E-Olsen: The Process of Social Organization-
Rineharts and Winston-N.Y. 1968.

- (7) Mihailo Markovro Alienation Labour & self Determination
(in) R. Flix Geyer & David Schweitzer (ed) op. cit p.o
130-148.
Assignment Children No. 37 Uniceff 1977).
 - (8) Neil Gilbert: Maximum Feasible Participation. Apittsburgh
Encounter-Social Work Journal, Vol, 14-No, 3-July 1969.
 - (9) Peter Christion Ludz: A Forgotten Intellactual Tradition of
the Alienation Concept (in) R. Flix Geyer & David
Schweitzer- (ed.) Aienation (Problems of Meaning Theory
and Methods Routledge & Kegan Paul London.
 - (10) Ralph M. Kramer & Harry Specht-(ed): Readings in
Community Organization Practice-Englewood Cliffs-N.Y.-
1975.
 - (11 S.N. Behattacharyya Community Development in
Developing Countries-Academic Publishings-Calcuta-
India- 1972.
 - (12) Thomaz Waltz & Georgiana Willenbring & Lanede Mall-
Enviromintal Descyhn (in)-Social Work Journal-Vo. 19-
NO.1 - January-1974.
 - (13) Violet M. Sieder: Volunteers – (in)- Encyclopedia of S.W.-
N.A.S.W.-Op.Cit.
-

غلاف البحث الثاني

المحتويات

الصفحة

١٠٢ - ١٠١ - مقدمة
١٠٥ - ١٠٢	أولاً- المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.....
١٠٨ - ١٠٥	ثانياً- أهمية المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالمجتمع المحلي والدولي.....
١١١ - ١٠٨	ثالثاً- المنظمات غير الحكومية والعولمة...
١١٦ - ١١١	رابعاً- عمل المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها وتطورها.....
١٢٠ - ١١٦	خامساً- التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والحكومات.....
١٢٣ - ١٢١	سادساً- المنظمات غير الحكومية التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي.....

١٢٣ - ١٢٥	سابعاً- واقع المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية وإسهاماتها في دول مجلس التعاون الخليجي..
١٢٦ - ١٣٠	ثامناً- وضع الجمعيات التطوعية القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي..
١٣٠ - ١٤٦	تاسعاً- ملاحظات حول واقع العمل التطوعي ووضع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي..
١٤٧ - ١٥٢	عاشراً- معالجة موضوع تطور المجتمع المدني لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها في ظل العولمة
١٥٣ - ١٥٥	- الملاحظات
١٥٦ - ١٧١	- قائمة المراجع

العولمة، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً

مقدمة:

لقد شهد القرن العشرون سلسلة من التغيرات الاجتماعية والتطورات على صعيد التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي لنظام الدولة - الوطن، ولعل أهمها هو تطور قطاع المجتمع المدني، وبروزه، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، لقد تميز المجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته الأهلية، والخاصة، والتطوعية، واللاربحية، والتي أخذت عن كاهل الحكومة المركزية الكثير من الأعباء، وانضوت تحت نظام المنظمات غير الحكومية، والتي أصبحت موجودة في كل أو معظم دول العالم، وتؤمن هذه المنظمات الآليات الفعالة لإشراك المواطنين والجماعات ضمن منظمات تساهم في تنظيم المجتمع، وتوحيد النشاطات الإنسانية للنفع العام، كما تساهم في الضغط على مراكز صنع القرار بل وتشارك في صنعه وتنفيذه.

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بوضع المجتمع المدني المحلي والعالمي، ووضع منظماته المدنية - وهي منظمات غير حكومية، والتطوعية منها - وتفاعلها مع عناصر المجتمع المدني في ظل العولمة وانعكاساتها على صعيد الدولة - الوطن وعلى المجتمع المدني ومنظماته، كما تدرس ميكانزمات التفاعل ما بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، وتركز في القسم الثاني على واقع وآفاق

الإسهامات الاجتماعية والاقتصادية للجمعيات واللجان الأهلية، وذلك من خلال دراسة وضع الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية إحصائية للتعرف على أوضاعها وتقييم أهدافها واختصاصاتها وأنشطتها في كل بلد على حدة، ثم على صعيدها مجتمعة، ودراسة ما أسهمت به حتى الآن وما يتوقع منها في المستقبل، ورصد وتحليل نتائج العولمة وتأثيراتها على مؤسسات العمل الاجتماعي والأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم تحديد أهم العوائق التي تواجه تلك الجمعيات التطوعية، وسبل معالجتها، والآفاق المستقبلية والتوجهات في ظل العولمة ونتائجها المباشرة على السياسات والقرارات المتخذة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من أجل رسم معالم سياسة خليجية مقترحة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي.

أولاً - المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني:

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في المجتمع المدني من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وحرية المبادرة، وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع (Snaveley & Desai, 2001).

ولابد لنا أولاً من تعريف المجتمع المدني الذي هو عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات ما بين الدولة والاقتصاد، يتألف هذا المجال من مجالات تابعة وأهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة)، ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية)، ومجال

الحركات الاجتماعية، وأشكال من العلاقات الإدارية والعامّة (Salamon, 1997 & Anheirer) وأنظر أيضاً: (Hall, 1995).

وتساهم المنظمات غير الحكومية في توسيع وتنظيم العلاقة القائمة ما بين الاقتصاد والدولة عن طريق تأمين مكرّمات قيام المنظمات (Boris & Steuerle, 1999) أو تقنية تشكيل المنظمات الأهلية والتطوعية والتي يجتمع الناس من خلالها لتوحد طاقاتهم وتكامل نشاطاتهم، لتحقيق أهداف المجتمع المحلي المتواجدين فيه، وللقيام بنشاطات لصالح المجتمع العام من خيرية، صحية، ترفيهية، رياضية، مهنية وغيرها (Cohen & Arato, 1992:ix).

وهذا هو المجال الحيوي للمنظمات غير الحكومية والتي تنتج الخدمات، وتساهم أحياناً بإنتاج بعض السلع في جو لا تجاري ولا ربحي (Jordan & Tuijl, 2000; Lohman, 1989).

لذلك فإن المنظمات غير الحكومية ينظر إليها وكأنها أبنية اجتماعية وسطية، تقف ما بين الأفراد، والسوق، والإدارة الحكومية (Berger & Neuhaus, 1990).

وتؤمن المنظمات غير الحكومية بيئة منظمة للعمل الإنساني غير الربحي، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص، وأحياناً متطوعين، وإبرادتهم وليس تحت ضغط أي إدارة حكومية أو ضغط السوق، ويؤمنون الخدمات، والتدريب، والخبرات، ضمن استراتيجية عمل تلقائي ذاتي التنظيم (Snavey & Desai, 2001).

ويجب التمييز ما بين المنظمات والجمعيات التطوعية، ومنظمات القطاع الخاص، ومنظمات القطاع العام أو الحكومية، ولو قامت بالمهام ذاتها وتشابهت بل وتطابقت في أهدافها ووسائلها، فالمنظمات والجمعيات التطوعية غالباً ما تركز على القيم الإنسانية، ومنها قيم الإيثار، التطوع، العمل بلا مقابل، والالتزام التطوعي أكثر من التركيز على الدوافع المادية والحوافز المالية، وهذا يستدعي تنظيم إداري يختلف عن المنظمات الأخرى، ويستتبع سلطات، وتوزيع للأدوار تتمايز به عن غيرها من المنظمات غير الحكومية (Richmond & Hyatt, 1995; Fogarty, 1993; Leat, 1988).

كما أنه من الصعوبة التعميم في ما يتعلق بأنواع المنظمات غير الحكومية التطوعية، لتنوعها وتعددتها واختلافاتها بالأهداف والوسائل والمواضيع والاهتمامات وحجمها وتقديماتها، ذلك أن المنظمات غير الحكومية تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية على أنواعها، فمنها ما يتوزع نشاطها محلياً، ومنها ما يتوسع خارج الحدود القومية، ومنها ما يكون عالمياً، وتختلف تركيبتها الإدارية وتوزيع السلطات فيها، وكيفية اتخاذ القرارات، وتنفيذ المهام، وتختلف درجة ولائها سواء للمنظمات المحلية، والإدارات الرسمية، أو للمنظمات الإقليمية والعالمية ومدى علاقتها معهم، وبالتالي، تختلف كل منظمة غير حكومية عن الأخرى بتركيبتها الفكرية، العقائدية، ميولها وفلسفتها السياسية (Dartington, 1998) وأنظر أيضاً (Held, 1991; 1995).

ومن هذه المنظمات ما يدار بعدد ضئيل من الموظفين يشاركونهم العدد الأكبر من المتطوعين ومنها ما يدار بعدد كبير من الاختصاصيين والموظفين المدربين، لذلك فمن هذه المنظمات التطوعية ما هو صغير في اهتماماته واختصاصاته وموظفيه، ومنها ما هو كبير ومنظم تنظيمياً عالياً وعالمياً (Elkington & Fennell, 1998:48).

ثانياً - أهمية المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالمجتمع المحلي والدولي:

يتكون المجتمع الدولي اليوم من حكومات، وشركات عابرة للقارات، ومجتمع مدني يتألف من منظمات غير حكومية على أنواعها (Grzybowski, 2000:35).

ولقد ازداد في السنوات الأخيرة اهتمام الباحثين والدارسين والناشطين الاجتماعيين بظاهرة تنامي المنظمات غير الحكومية، ومنها التطوعية، التي تقدم العون للجماعات المحلية في البلدان النامية وغيرها، وتكمن أهمية المنظمات غير الحكومية المحلية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى المساعدة، كالإدارات والمصالح الحكومية، ومنظمات العون، والمساعدات الدولية، أنها تلتزم التزاماً مخلصاً بقضايا مجتمعتها وتعرف أكثر من غيرها ما يحتاجه من عون وتقديرات، وتعرف أيضاً مكانم الخلل، وكيفية معالجته، وتستجيب بشكل متكامل مع غيرها من المنظمات السائدة فيه وتلتزم بالقوانين المرعية الإجراء (Ewig, 1999).

وتسعى المنظمات غير الحكومية لأن تصل إلى كافة شرائح المجتمع المدني وطبقاته، كما تسعى إلى تحريكه، وتنقيفه، وإيصال الرسائل الضمنية والعلنية إلى كافة قطاعاته وحثه على التغيير، وتقديم الاقتراحات لحلول تهم المجتمع، وإقناع فئات اجتماعية مختلفة بتقديم الدعم للمحتاجين عن طريق التوسط لدى الهيئات السياسية والحكومية، وخاصة تلك الفئات المستبعدة عن مراكز اتخاذ القرارات، وتركز تلك المنظمات غير الحكومية على العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، واحترام البيئة، ومحاربة العوز والفاقة، والاستبعاد والعزل الاجتماعي (Mato, 1996a; 1996b; 1997b).

لذلك، فإن دور المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها كبير، مع العلم أن تلك المنظمات تعتبر صغيرة إذا ما قورنت بالمنظمات العالمية والشركات العابرة للقارات، والدور الكبير هذا نابع من أنها لا تحصر نفسها في مجتمع محلي فقط بل تسعى لتتنامى مع مثيلاتها إقليمياً ودولياً - أو هكذا يجب أن تسعى - خاصة في جو الانفتاح العالمي الذي نشهده، ولا تحصر نفسها أيضاً في قضية محلية أو حتى حكومية واحدة (Gill, 1995a, 1995b).

وتكمن قوتها في أنها تنادي بقضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم، وبذلك تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما، بآخرين في مجتمع آخر، حتى تصل إلى مخاطبة الطبقات المختلفة حول العالم، رابطة المحلي بالعالمي، والخاص بالعام.

حتى أن اهتمامات حي أو شارع أو قرية نائية قد تصبح مشكلة إنسانية عالمية، كحقوق الإنسان، حماية البيئة، الأزمات الاجتماعية، معالجة الفقر والعزل السياسي والاقتصادي، مع أن معالجتها تكون محلية إلا أن المنظور الذي يتعامل به هو عالمي، وتركز على نوعية المبادئ والقيم التي تدافع عنها وتروج لها (Grzybowski, 2000:35) وأنظر أيضاً (Sala-mon & Andheier, 1996).

لذلك فإن الطرفين، المجتمع والمنظمات غير الحكومية، يشكلان علاقة ميكانيكية، بحيث يتأثر كل منهما بالآخر، مع محاولة المنظمات غير الحكومية إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي عبر القضايا الإنسانية التي تضطلع بها كما ذكرنا، وهذا ما يجعل قطاعات من المجتمع المحلي تعتمد، وبشكل كلي أحياناً على التقديرات التي يقدمها بعض هذه المنظمات، وهذا مما يعيق أحياناً تطور تلك المجموعات المستفيدة ويؤخر تحررها، وأن المجتمعات المحلية الفقيرة قد تستفيد من المساعدات الممنوحة لها، ولكن اعتمادها على تلك المساعدات يوجد لديها حالة من التبعية توصف بأنها غير منتجة اقتصادياً واجتماعياً (Ramirez, 1990:133).

فالمسألة المطروحة في علاقة المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها بكافة قطاعات الشعب المختلفة هو كيف يمكن إعانة المجتمعات المحلية المحرومة، وتقديم العون والمساعدة والتدريب اللازمين لتطويرها وتميئتها مع المحافظة على طاقتها في الإدارة الذاتية واستقلالية الشخصية الاجتماعية، والجواب يفرض نفسه وهو إقامة علاقة من التعاون المثمر والبناء بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية،

بحيث تستجيب الأولى لمتطلبات الثانية، مع المحافظة على مستوى عالٍ من الاستقلالية لدى الثانية، وأدنى تدخل من الأولى (Taylor & Burt, 2001; Silberberg, 1998).

ثالثاً - المنظمات غير الحكومية والعولمة:

كثير من يرى أن العولمة هي نظام عالمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وشبكات الاتصال العالمية، والذي أدى إلى تكثيف العلاقات والاتصالات ما بين الأمم والقوميات والدول إلا أن هذا وجه واحد من وجوه العولمة، ويغفل ما أحدثته وتحديثه العولمة من التناغم الأيديولوجي والانسجام بين القوميات والدول، وما تساهم به من الانحدار السريع لدولة الخدمات، والدولة - الوطن التي تشهد مراحل اندحارها، وقيام المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والعالمية وإزدهارها خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين.

فالعولمة تعني أيضاً نظاماً اقتصادياً عالمياً مع مبادئ واضحة تحكم السلوكيات والممارسات والأحكام في التجارة، المال، الضرائب الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، تحويل الأموال وانتقالها، حرية انتقال الأفراد، السلع، المواد، كذلك حرية انتقال الحركات الفكرية والاجتماعية والأيدلوجية عبر الحدود القومية، وحرية تشكيل الجمعيات والمنظمات الخاصة والأهلية والتطوعية، كل هذا يصاغ ضمن مبادئ الليبرالية الحديثة، مع أدنى تدخل من قبل الدولة - الوطن وقوانينها وسلطاتها (Salamon, 1995) وأنظر أيضاً: (Mengisteab, 2000).

إن أول دور للمنظمات غير الحكومية هو التمهيد لنشوء المجتمع المدني المحلي وهذا بدوره يكون الخطوة الأولى نحو جعل العولمة حالة أكثر ديمقراطية، ذلك أن المنظمات غير الحكومية ليست وليدة البارحة، ولكن ازدياد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والإنسانية بوجه عام، والتي تضاعفت في العقود الثلاثة الماضية، في عالم شهد الانفتاح العالمي على بعضه الآخر، متأثراً بالجو الليبرالي الحديث، ومتمكناً من تكنولوجيا سهلت انتقال الأفكار والحركات الاجتماعية والفكرية، والموجات التحررية والتغيرية، أدى ذلك إلى أن تتضاعف وتتشعب ضمن هيئات واضحة، وظاهرة، ومؤثرة، ومنظمة وغير حكومية (Grzybowski, 2000;35).

ولا نستطيع فصل العولمة كظاهرة عن انتشار وتوسع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية والتطوعية (Strange, 1995; 1996) فهذه المنظمات الأهلية والتطوعية أصبحت في العالم منظمة تنظيمياً جيداً وممولة تمويلاً مدروساً، وأصبحت قوة فعالة جديدة على المسرح العالمي (Mengisteab, 2000)، ولقد استغلت تلك المنظمات غير الربحية والتطوعية وغير الحكومية الفجوة القائمة ما بين عجز الحكومات المتقلصة شيئاً فشيئاً عن احتواء أثر التغيير العالمي على المواطن العادي⁽¹⁾، وحاجات المواطنين الحياتية المتزايدة، وأثر المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، والتي راحت تمول تلك المنظمات غير الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية، المختلفة، مشكلين بذلك تجمع قوى فعالة من المنظمات والجمعيات الأهلية والتطوعية تحت مظلة عالمية من المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمتخطية للحدود القومية، ومشكلين

تحالفات مع اتحادات عالمية، ولقد استثمر الإنترنت استثماراً ذكياً لبناء تحالف عالمي ضخم (Anderson, 1992:13; Robertson, 1995:30) وللتسيق فيما بينهم في عواصم مختلفة عبر دول العالم، وفي حين كانت الحكومات والسلطات العليا تردد عبارات عقيمة حول الأسواق الحرة والمفتوحة، كانت المنظمات غير الحكومية تخاطب هموم الطبقات السكانية المحلية والملحة حول العالم، وتؤلف فيما بينهم، وتعالج مشاكلهم الإنسانية والحياتية (Mcgregor, 1997:8) ويخطط بعض المنظمات غير الحكومية ضمن استراتيجيات متطورة للتأثير على شبكات الإنترنت والتلفزة والصحف والمجلات وغيرها من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وواضح أن تلك المنظمات تنمو بشكل لافت وقوي، حتى أن بعضها استطاع أن يغير في سياسة بعض الشركات المتعددة الجنسيات والمتخطية للحدود القومية، مثل (Nike) عن طريق جعلها تهتم بالحقوق الإنسانية للعاملين لديها عبر الحدود و(Monsanto) وذلك بمراقبة منتجاتها المهندسة جينياً و (Royal Dutch Shell) حول قضايا البيئة⁽²⁾.

وهنا لا بد من تساؤل حول دور المنظمات غير الحكومية بالنسبة للعوامل الأساسية في إجراءات العولمة، فاللاعبون الأساسيون في إجراءات العولمة هم الحكومات أي السياسة، والسوق أي الاقتصاد، وهم يشكلون العمود الفقري للنظم المنتجة والبناء الاجتماعي للمجتمعات الحديثة (Appadurai, 1996; Sassen, 1998) وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور التغيير والتدخل في سلطة قرارات الفئات السياسية والاقتصادية، وهي التي تمثل المجتمع المدني، وبتضافر قوى المنظمات غير الحكومية عبر الدول المختلفة، يتم تشكيل المجتمع المدني العالمي،

وهو ما تسهل القيام به إجراءات العولمة المختلفة، وأساليب الديمقراطية منهجاً، وعن طريق طرح المواضيع الإنسانية وإثارتها عالمياً بالوسائل الإعلامية والإلكترونية، تسويقاً لمفهوم المواطنة العالمية (World citizenship)، وأهمية تلك المنظمات غير الحكومية أنها تتبنى طروحات المواطنين العاديين واحتياجاتهم وتقوم بالعمل عليها محلياً وعالمياً، ولذلك فإن تلك الجمعيات مبنية على أولويات أساسية وهي دعم الفئات الاجتماعية - الاقتصادية المحتاجة والمهمشة أو الفرعية والمعزولة، أو ذات القضية الإنسانية، أو أي شيء يخدم المجتمع المدني والحركات الاجتماعية النشطة فيه، ولتحقيق غاياتها تتوصل تلك المنظمات بناء التحالفات المحلية والإقليمية والدولية، وعقد المؤتمرات واللقاءات الدورية، وبناء شبكات الاتصال المتخفية للحدود القومية، وترتبط تلك المنظمات غير الحكومية ببعضها الآخر المحلية بالعالمية وتشارك بتبادل المعلومات والخبرات، وتكوين بنوك معلومات هائلة عن مجتمعاتها المحلية والعالمية (Grzybowski, 2000:35).

رابعاً - عمل المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها وتطورها:

إن هذا الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية وانتشارها الرهيب، بدأ عملياً قبل ثلاثين سنة تقريباً، كما أشرنا، وذلك استجابة للأزمات المضاعفة، والناشئة عن الفقر، والعوز، وازدياد السكان، واستغلال البيئة والإساءة إليها، وازدياد الهجرة الداخلية إلى مراكز المدن الكبيرة وأماكن العمل، والهجرة الخارجية إلى حيث فرص العيش والعمل، إضافة إلى تخريب التعايش الطبيعي ما بين البيئة والإنسان، لذلك قامت تلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الحركات الاجتماعية والإنسانية

انطلاقاً من تلك المواضيع، ووضعت في صميم أولوياتها معالجتها، ووضع الحلول المناسبة لها، كل منظمة حسب اختصاصها، ودفعت بحكوماتها لمجاراتها في هذا المضمار (Fisher, 2000).

وتمارس المنظمات غير الحكومية اليوم دوراً هاماً على صعيد العالم لم تعرف له مثيلاً، فخلال العقود الثلاثة الماضية تضاعف أربع مرات عدد المنظمات غير الحكومية العالمية، في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، ازداد عدد تلك المنظمات بنسبة ٧٠% ليصل إلى مليونين منظمة، وفي روسيا هناك ما يقارب ٦٥,٠٠٠ ألف منظمة نشأت بعيد سقوط الاتحاد السوفيتي، وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة غير ربحية وتطوعية مسجلة، وأكثر من مئتي ألف منظمة غير حكومية في السويد، وأكثر من ٢١٠,٠٠٠ آلاف منظمة غير حكومية في البرازيل (Salamon 1999:336).

وكان هناك حوالي ٧٠,٠٠٠ ألف منظمة تطوعية مسجلة في وسط وشرقي أوروبا عام ١٩٩٤م (Les, 1994) أما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهناك أكثر من ٥٠,٠٠٠ ألف منظمة محلية (Grassroot Organization) ومنظمة غير حكومية (Chalton & May, 1995:237)، وفي كينيا ينشأ كل سنة ما لا يقل عن ٢٤٠ منظمة غير حكومية (Wood, 2000).

وفي عام ١٩٩٥م، كان هناك ما يقارب ٢٠,٠٠٠ ألف منظمة في ثلاث بلدان على الأقل، بالإضافة إلى ٥,٠٠٠ آلاف منظمة غير حكومية شمالية عالمية مقرها في بلد متطور واحد، والتطور الدراماتيكي لتلك

المنظمات كان تكاثرها في دول الجنوب، فمنذ حوالي الثلاثين سنة استفاد الكثير من الشباب المثقف من المنح والمساعدات المقدمة من الأمم المتحدة لإنشاء منظمات وجمعيات غير حكومية، لتحقيق ما يصبون إليه من تطور وتنمية على الأصعدة الإنسانية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية والبيئية، ومع أن بعضهم أنشأ منظمات متشابهة للمنظمات العالمية بل ورديفاً لها، إلا أن أغلبهم استفاد من تلك المساعدات لتحقيق برامج خاصة بمجتمعاتهم، وتحسين أنفسهم دولياً ضد القمع السياسي المحلي، وترافق نشوء تلك المنظمات المحلية بالتعاون مع المنظمات العالمية، ومع أن بعضها جديد وخاصة الجمعيات النسائية، إلا أن الآخر نشأ من تنظيمات محلية قديمة وتقليدية، خاصة تلك المتعلقة بالتقديرات الخيرية والمساعدات العينية والمالية عن طريق الوساطة ما بين الغني والفقير، وهناك ما يقارب الآلاف من تلك المنظمات غير الحكومية، والمنتشرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (Fisher, 2000).

ومع أن تلك المنظمات قد تضاعفت أربع مرات منذ العام ١٩٧٠م، إلا أن تقديماتهم في مجالات الإغاثة والتنمية لاتزال ضعيفة، نسبياً، نظراً للإقبال المتزايد على خدماتها، ولازدياد الحالات الإنسانية الطارئة وتعقيداتها، ففي العام ١٩٩٥م فقط، قدمت تلك المنظمات ما مجموعه ١٠ بلايين دولار أمريكي من أصل ٦٠ بليون دولار أمريكي مساعدات عبر البحار المصروفة للتنمية^(٣).

والملفت للنظر أن تلك المنظمات تؤمن على مبالغ كبيرة من المال يتم توزيعها إنسانياً واجتماعياً وصحياً وتربوياً، فحسب معلومات الصليب

الأحمر (Red Cross)، فإن حجم ما توزعه تلك المنظمات يفوق ما يقوم به البنك الدولي (World Bank) ⁽⁴⁾، (Wood, 2000).

ونظراً لهذه الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والنتائج المثمرة التي تحقّقها، فإن دورها على المسرح العالمي يزداد أهمية، فالحكومات أصبحت تعتمد عليها بشكل أكبر من ذي قبل، خاصة في نشاطاتها المتزايدة والتي كانت ملقاة في السابق على عاتق الدولة، ذلك أن تلك المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر، متخطية البيروقراطيات التقليدية، وبدون الرجوع إلى الهرميات الإدارية وتعقيداتها، فتستطيع توزيع المساعدات الإنسانية مثلاً، لأي جماعة وفي أي موقع بسهولة وحرية، والمعلومات التي تقدمها تلك المنظمات لا تقدر بثمن، فعلى سبيل المثال، منظمة العفو الدولية (Amnesty International) والتي تعمل في ١٦٢ دولة مختلفة، تملك معلومات عن تلك الدول، وهي جاهزة لإيصالها لمن يطلبها، وهذه المعلومات غير متوافرة في مكان آخر، أنظر مثلاً: (Wood, 2000; Gill, 1995a; 1995b).

وأصبحت هذه المنظمات تلعب أدواراً بارزة على صعيد الرأي العام العالمي وتؤثر على منظمات عالمية رسمية، وأصبح لها أدوار ونشاطات وبرامج في معظم الاجتماعات والمؤتمرات العالمية بدءاً ببروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧م المتعلق بثقب الأوزون (Montreal Protocol Regulating Ozone Emission)، ومؤتمرات البيئة عام ١٩٩٢م، إلى مؤتمر القاهرة السكاني عام ١٩٩٤م (Cairo Population Conference)، إلى مؤتمر المرأة في بيجينغ عام ١٩٩٥م، لمزيد من التفاصيل أنظر: (Hochsteler, Clark & Friedman, 2000)، فلقد ساهمت

تلك المنظمات في إدراج مواضيع تتعلق بالبيئة والسكان والمرأة ضمن الاهتمامات العالمية الأكثر إلحاحاً (Boris & Steuerle, 1999; Cohen & Arato, 1992; Gibson & Hanson, 1996, Ndegwa, 1996; Putnam, 1995; Uvin, 1995; wang, 1997).

ومع تراجع النظم التسلطية والتوتاليتارية، ظهرت أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات أهلية تركز على الممارسات الديمقراطية، والرأي العام، وسن الاقتراح، وحقوق الاقتراح للجنسين، ومراقبة الانتخابات، وحتى إيصال أتباعها إلى سدة السلطة الحكومية والتشريعية، والكثير منها رغم أهدافها ونشاطاتها الإنسانية فإنها تنادي بالتغيير السياسي بدءاً من الاحتكام إلى الشارع، وصولاً إلى أعلى السلطات المحلية، بل والاستنجد أحياناً بسلطات خارجية^(٥)، بالإضافة إلى الحركات والموجات الاجتماعية الجديدة المعارضة، والتي تنتمي عبر الإنترنت فهي كثيرة ولا حصر لها، وهذا كله يؤثر على ظواهر المجتمع المدني ويجعله شديد الحراك وبالغ التعقيد ويربط المحلي بالعالمي بسرعة متناهية ويجعله سريع التغيير، لذلك فإن المجتمع المدني المحلي، والعالمي عبارة عن مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية التي ينضوي تحت لوائها، ويستفيد من خدماتها سكان الأرض، يتفاعلون بناء على أهدافها ونشاطاتها، مما يجعل من أثر تلك المنظمات المستقبلي بالغاً ومؤثراً وحاكماً (Fisher, 2000; 1992; Carroll, 1992; Mayo, 1997; Fogarty, 1993; Taylor, Langan & Hoggett, 1995).

ولقد شجعت الأمم المتحدة قيام المنظمات غير الحكومية حول العالم، وذلك في جهودها الرامية إلى معالجة المشاكل العالمية، وساهمت بتمويلها ودعمها مادياً وإنسانياً وحتى سياسياً، وساعدت على ربطها ببعضها الآخر، وأن ترتبط بها جميعاً وتهيمن عليها ضمن شبكة من تقنيات المعلومات ووسائلها، وساهمت تلك المنظمات بتنفيذ مشاريع الأمم المتحدة وبرامجها، ومنها على سبيل المثال تطبيق شرعة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل، وكانت البيئة العالمية موضوعاً شغل عليه بشكل منظم حول العالم بتنسيق جيد ما بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ولذلك فإن تلك المنظمات تشكل اليد الطولى للأمم المتحدة في تنفيذ سياستها للتغير في دول العالم المختلفة (Annan, 2000;Speech).

ومع أن تلك المنظمات تلتزم بالقوانين المرعية الإجراء في مجتمعاتها وبلدانها إلا أن الأمم المتحدة تعتمد سياسة الأبواب المفتوحة مباشرة بينها وبين تلك المنظمات، وأن شبكات الاتصال التي تجمع ما بين المنظمات غير الحكومية بالمجتمع الأهلي المحلي والعالمي هو ما استفادت منه تلك المنظمات من ظواهر العولمة (Held, 1995; Therborn, 1995;1999).

خامساً - التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والحكومات:

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في تغيير أنماط العلاقات السائدة بين الدولة والمجتمع، وقامت المنظمات غير الحكومية بدور كبير في وضع الحدود لسلطة الدولة (Ndegwa, 2000) وبسبب تنامي دور القطاع غير الحكومي والاربحي وارتباطه في سياسة التنمية، أصبح

شريكاً فعالاً للحكومة ولسلطات الدولة (Gidron, Kramer & Salamon, 1992).

إلا أنه لا توجد دراسات كافية حتى الآن حول كيفية مساهمة المنظمات المدنية في رسم حدود سلطة الدولة، والأخذ على عاتقها بعض الصلاحيات منها، كما أنه لا توجد دراسات حول العوامل التي ساعدت المنظمات المدنية على الاستقلال بجزء من سلطة الدولة وخدماتها وكيف تمت هذه الشراكة، وكيف وافقت الدولة، بل كيف تم تشريع هذا من قبل الدولة ضمن نظم وقوانين.

هناك اهتمام عالمي ونزعة جدية نحو تقوية المنظمات والمؤسسات المدنية المحلية والإقليمية والعالمية، وإنمائها، وإعطائها أدواراً مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات، أما دور الحكومات، فيعاد النظر فيه وتحديده، كجزء من إجراءات تطبيق الديمقراطية، وكطريقة لسحب بعض الأعباء والمهام عنها، وإيراحتها من مشاكلها البيروقراطية (Gibson & Hanson, 1996; Coulson, 1995) في المقابل، أعطيت المنظمات الأهلية المدنية أدواراً أكبر في صنع السياسات واتخاذ القرارات، وحرية الاستثمارات، وشمل نفوذها المدن والقرى والأحياء (Fabian & Straussman, 1994; Daves, 1997; Morris 1992; Slater, 1994; Wang, 1997; Wieslaw & Taebel, 1994).

ولقد تضافرت ظواهر عديدة في تقوية المنظمات غير الحكومية المحلية، وتفضيل الجمعيات الخيرية العالمية والمنظمات العالمية والشركات العابرة لحدود القارات، التعامل مع المنظمات غير الحكومية

المحلية، والممثلة لفئاتها الشعبية والسكانية الأصلية (Indigenous NGOs) يضاف إلى ذلك إنهيار النظام الشيوعي وما كان يعنيه من تسلط كلي للدولة على المجتمع وإدارته، كل هذا ساهم في تقوية قطاع المنظمات الأهلية.

ولكن يجب الإشارة إلى أن نسبة حدوث اللامركزية الحكومية وعمقها، وتشكل قطاع المنظمات غير الحكومية لا يحدث بشكل متشابه بين الدول، وأن درجة التعاون الإيجابي ما بين القطاعين الحكومي والخاص ليست دائماً حتمية، إذ أن هناك الكثير من العوامل التي لم تؤد باللامركزية الحكومية إلى أن تلعب دورها بنجاح في القطاع غير الحكومي، فاستمرار السياسات الشخصية ذات المصالح الخاصة، وعدم اعتماد برامج تطويرية متكافئة للمناطق الفرعية والنائية، يؤدي إلى وجود توتر في العلاقات مع الجماعات المحلية المختلفة (Nickson, 1995; Evans, 1996).

تجد المنظمات غير الحكومية أحياناً صعوبة في التعامل مع الحكومات، فالمنظمات أحياناً لا تملك الطاقة أو الرغبة في العمل مع الحكومات، إذ أن برامج الحكومة ونشاطاتها قد تختلف عن تلك عند المنظمات غير الحكومية، أو حتى أحياناً لا تأتلف معها، وأحياناً يحدث التضارب فيما بينهما أكثر من التعاون، فخوفاً من القمع الحكومي تتحاشى بعض المنظمات غير الحكومية الظهور في مظهر تحدي للحكومة، وتحاول إبقاء مسافة معينة بينها وبين الحكومة تجنباً لأي صراع محتمل (Ndegwa, 1996)، يضاف إلى هذا، كما أشرنا سابقاً، أن المنظمات التمويلية العالمية تجد الثقة في المنظمات غير الحكومية لتمويل

برامجها، في حين أنها تشكك في مصداقية الحكومة، وكفاءة استثمارها للأموال المقدمة لها لتحقيق برامجها، مما يزيد الفجوة ما بين الحكومة والمنظمات المحلية الخاصة (Uvin, 1995; Boris & Streuele, 1999) Brautigam, 1997; Evans, 1996; Fisher, 1998; Gibson & Hanson, 1996).

إلا أن هناك العديد من الفرص والمناسبات للتعاون ما بين القطاع الأهلي والحكومات، وذلك بازدياد الانفتاح والتنسيق فيما بينهما وتوسيع قدراتهما وطاقاتهما، فالحكومة المركزية تعمل بالتنغم مع الإدارات الفرعية لتأمين الأموال اللازمة للمنظمات التطوعية للقيام بأعمال اجتماعية، وللعب دور هام في تسيير الأعمال الإدارية للخدمات العامة، وذلك من خلال الممولين والمتطوعين والواهبين (Salamon, 1997).

ويمكن الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار (Boris & Steuerle, 1999)، وألمانيا (Salamon & Anheicr, 1998)، والبرازيل (Hall, 1992)، ورومانيا (Kovacs, 1998).

وكلما تقوت العلاقة ما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وكلما تحققت إنجازات على الصعيد الوطني معاً، كان ذلك أدعى إلى تحديد متى وكيف يخططان لمشاريع حياتية وخدماتية وإنسانية معاً.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومة المركزية والمنظمات الأهلية تلعب دوراً هاماً في إنتاج الرأسمال الاجتماعي (Social Capital) (6) أنظر: (Putnam, 1993;1995) ذلك أن كلا القطاعين لديه الطاقة الكامنة

لبناء الروابط الاجتماعية، وإحداث الثقة والأمان، وبلورة الهوية الوطنية من خلال ميكانزمات متعددة، فالمنظمات اللاربحية تؤمن قطاعاً بديلاً للخدمات وهي ما يحتاجه المجتمع المدني بصورة مباشرة وعاجلة، في حين يؤمن القطاع الحكومي ما يحتاجه المواطن من أمن واطمئنان وانتماء ومواطنة (Lane, Passey & Saxon – Harrold, 1994).

ولكن، يحدث أحياناً نوع من التوترات في العلاقة ما بين المنظمات اللاربحية والتطوعية منها وبعض الفئات الاجتماعية – الاقتصادية والحكومة، تسعى الحكومة لحل تلك الاضطرابات والتوترات عن طريق الاقتراع والتصويت والتمثيل، في حين تتدخل المنظمات اللاربحية عن طريق الحركات الاجتماعية، وجماعات الضغط والناشطين الاجتماعيين (Salamon, 1993).

يؤمن القطاعان الحكومي والخاص ناتجاً اقتصادياً من خلال ما يؤديانه من خدمات في المجتمع، عن طريق التوظيف مثلاً، وعن طريق نشاطات المؤسسات التابعة لهم، وحركة الاستهلاك على أنواعها، وسوق الخدمات والسلع (Fiszbein, 1997)، مؤثرين بذلك على التنمية الاقتصادية، ويكون دور الحكومة في بناء وتأمين البنية التحتية (Infrastructure)، وضبط التجارة وحركة الاقتصاد، ويكون دور القطاع الخاص اللاربحي في تأمين ما يحتاجه المواطن حالاً من خدمات إنسانية مختلفة (Snaveley & Desai, 2001).

سادساً - المنظمات غير الحكومية التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي :

البدايات :

إن ظهور التنظيم الحديث الداخلي والمحلي للمنظمات غير الحكومية كان خجولاً داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في بدايات العشرينات تقريباً وفي الكويت تأسست الجمعية الخيرية العربية عام ١٩١٣م بهمة فرحان فهد الخالد الخضير، وكان رئيسها، وقامت لتلبي احتياجات المجتمع الكويتي بصورة تطوعية خيرية (المطيري، ١٩٨٨: ١٣)، وكان تأسيس النادي الأدبي في كل من البحرين عام ١٩١٩م، والكويت عام ١٩٢٢م، دليلاً على حاجة المجتمع الخليجي إلى تفعيل الحياة الثقافية وتطويرها، إذ كان نشوء النوادي الأدبية إثراء للحياة الفكرية، وانعكاساً للاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية السائدة وقتها. وفي العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين شهدت منطقة الخليج العربية تزايداً واضحاً في انتشار الجمعيات التطوعية الخيرية ولأعمال البر والإحسان، ولم يكن ذلك استجابة للحاجة إليها فقط، بل وللقيام بما يتطلبه منها الواجب الإنساني، ولتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، واستجابة لمؤثرات تتعلق ببعض القضايا المحلية والإقليمية، ولكن ما لبث أن اضمحل وتوقف.

في الستينيات بدأت المنظمات غير الحكومية بلعب دور بارز في الحياة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ومع أن تلك المنظمات غير الحكومية كانت قليلة العدد والأثر نسبياً إلا أنها توسعت وتطورت من

حيث الخدمات والاختصاص، كجميعات ومؤسسات خاصة أهلية غير ربحية تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي متكامل الخدمات، وكانت الحاجة إلى تلك الخدمات التي تقدمها المنظمات المذكورة أحد أهم الأسباب لظهورها وتطورها، يضاف إليها ظهور عدد من الحركات الفكرية والاجتماعية والتي نظمت جهودها ضمن منظمات وجمعيات معترف بها، وكان أحد أهم اسهاماتها في المجتمع التقديمات الخيرية والمساعدات الاجتماعية والصحية والإنسانية.

وكان ظهور تلك المنظمات في البداية خجولاً، كما أشرنا، وبدا وكأنه منافس للسلطة وخدماتها، ولكن مع ترسخ مبادئ الديمقراطية خاصة في السبعينات، وتبلورها في الثمانينات، والسماح للحركات الاجتماعية بالتعبير عن نفسها، خاصة في التسعينات من القرن العشرين، توسعت تلك المنظمات وازدهرت، وساهمت بحمل أعباء عن الدولة، والقيام بخدماتها في سبيل النفع العام والخير الاجتماعي، وبالتالي أصبحت منسجمة مع تطلعات المجتمع ومتوافقة معه، وهذا ما أدى إلى نضوج الحركات التطوعية في العمل الاجتماعي وتطورها، وهو ما سنعرض له بالتفصيل لاحقاً.

الدراسات السابقة:

في أواخر الثمانينات بدأ الدارسون بتوثيق الشواهد عن أثر تلك المنظمات على النظم الاجتماعية والخدمات، ومدى ارتباط عملها بأهداف الدولة وتطلعاتها، ولكن الكثير من تلك الدراسات لم تركز على طاقة الديمقراطية لدى تلك المنظمات، وعلى الحركات الاجتماعية

السائدة، وأثرها على المجتمع، كما أنها لم تدرس ديناميكات العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والدولة على الأرض، إنما سعت إلى وصفها وشرح القوانين المرعية الإجراء والنظم التي سادت بينهما، والتي بموجبها رخص للجمعية من قبل الدولة، القيام بنشاطاتها، ولم تدرس أيضاً الأثر الديمقراطي الذي خلفته تلك الجمعيات على الحياة الاجتماعية، وتفاعل الناس فيما بينهم.

والسياسات الاقتصادية الحديثة مبنية على أن الديمقراطية مرتبطة بالقطاع الخاص ومبادراته ونشاطاته، ويستلزم ذلك إفساح المجال أمام الحركات الاجتماعية وناشطيتها لتنظيم جهودهم الرامية إلى بناء المجتمع بناء لا يكن للدولة فيه إلا الإشراف والمراقبة، وهذا ما لم نجده في الدراسات القائمة حول المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها في دول مجلس التعاون الخليجي.

سابعاً - واقع المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية وإسهاماتها في دول مجلس التعاون الخليجي:

نتيجة للتغيرات السياسية النوعية التي طرأت على منطقة الخليج العربية منذ الحرب العراقية - الإيرانية، وحتى غزو الكويت من قبل العراق، وما رافق منطقة الشرق الأوسط من تغييرات سياسية أساسية، حصلت تغييرات هامة جداً على صعيد السياسة الاقتصادية، خاصة تجاه السياسات الاقتصادية المحافظة، وظهرت سياسة حديثة متأثرة ومدفوعة بالسياسات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربي أوروبا والتي تعطي القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد، واستتبع

ذلك تشجيع المنظمات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية والأهلية على أن تلعب أدواراً هامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ذلك أن تلك المنظمات هي الأداة الأنسب للتطوير والتحسين.

وتشير برامج التحديث والتطوير في العالم إلى مقولة ارتباط المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بالديمقراطية، ومن أهم عناصر تلك البرامج، وجود مؤسسات ومنظمات التنمية العالمية الحديثة مثل صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، والبنك الدولي (World Bank) والذان لا يقدمان مساعداتهما إلا للمنظمات غير الحكومية والتطوعية، لتقوم بنشاطات اجتماعية وإنسانية لا علاقة للدولة فيها نسبياً، وبذلك تحقق الدور الأكبر للديمقراطية في تلك البلدان، ويكون ذلك باقتطاع خدمات الدولة وتلزييمها للقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، واتباع اللامركزية في توزيع السلطات والصلاحيات وهذا ما تشجع عليه المنظمات غير الحكومية العالمية (Caroll, 1992; Fisher, 1992;). (Bebington & Thiele, 1993, Reilly, 1995; World Bank, 1994).

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك شبه اجماع حول أهميتها على صعيد تعميق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صياغة السلطة في المجتمع، وطاقتها الاحتوائية للحركات الاجتماعية والتيارات الفكرية المختلفة، وهذه النزعة الجديدة في التيارات الفكرية شهدت إرهاباتها في بداية الثمانينات وتبلورت بعيد أوائل التسعينات، وكانت شاهداً على التحول من السياسة المبنية على الطبقة إلى السياسة المبينة

على الفرد والهوية والجماعة) (Jelin, 1990 Escobar & Alvarez, 1992; Melucci, 1989).

ولكن ما هو واقع المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها في دول مجلس التعاون الخليجي؟ وهل هي حقاً نتاجاً من نتائج الديمقراطية، وعاملاً فاعلاً في بناء المجتمع المدني؟ وما هو عددها؟ وطبيعة خدماتها واختصاصاتها؟ وما هي نسبة الجمعيات التطوعية إلى عدد المواطنين؟ وما هي نسبة العاملين والمتطوعين فيها؟ وهل تؤدي إلى التغيير الاجتماعي والتنمية البشرية والثقافية؟ وهل تؤثر على صياغة القرارات وتشارك في الناحية التنفيذية لسياسات المجتمع والدولة كما هو واقع تلك المنظمات في دول أخرى كما رأينا؟

لمعالجة هذه الأمور سيتم تحديد عدد الجمعيات الأهلية التطوعية لكل بلد من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت، ومن ثم تحديد اختصاصاتها وأنواع الخدمات التي تقدمها وتواريخ ظهورها وتطورها، ثم ترتيبها على تلك الدول، ومن ثم دراسة كل نوع خدمة واختصاص لتلك الجمعيات على مستوى الدول المذكورة مجتمعة، ومعرفة إسهاماتها في مجتمعها المحلي والإقليمي، مستخدمين المنهج الإحصائي والتحليلي والمقارنة.

ثامناً - وضع الجمعيات التطوعية القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي:

من مراجعة الجدول رقم (7) نرى أن عدد الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام ٢٠٠٠م، هو ٤٥٠ جمعية مسجلة، ومعتترف بها، ولكن لعدم التخصص الدقيق للجمعيات من حيث نشاطاتها وخدماتها، وتعدد اهتماماتها، نجد أن الجمعية الواحدة قد تقوم بأكثر من نشاط، كأن تكون خيرية واجتماعية وثقافية معاً، أو نسائية وصحية وترفيهية، وما شابه، فإن عدد التخصصات لتلك الجمعيات وصل إلى ٧٩٤ تخصصاً، أما من حيث العدد فنجد أن السعودية كانت الأعلى نسبياً في عدد الجمعيات ٣٨,٢%، في حين أن قطر كانت الأدنى ٢,٢% وكانت الكويت في المرتبة الرابعة بنسبة ٩,١%، أما عدد خدماتها فكانت في المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٦%، أما أقدم الجمعيات التي لا تزال تعمل فكانت في البحرين وهي جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي اجتماعية وخيرية ودينية، تأسست عام ١٩٤١م (راجع الجدول رقم ٢)، يليها في القدم جمعيتان هما: جمعية رعاية الطفل والأمومة تأسست عام ١٩٥٣، وهي نسائية، وجمعية نهضة فتاة البحرين تأسست عام ١٩٥٥، وهي نسائية أيضاً، فتكون البحرين الأقدم في الجمعيات الخيرية والدينية والنسائية التي لا زالت قائمة.

ومن أقدم الجمعيات القائمة، جمعية البر بالمدينة المنورة، تأسست عام 1953م، وهي خيرية اجتماعية (راجع جدول رقم ٣).

لذلك نرى أن فترة الأربعينات شهدت وجود جمعية واحدة اجتماعية وخيرية ودينية في البحرين، أما الخمسينات فشهدت ثلاث جمعيات، واحدة خيرية اجتماعية، واثنين نسائية، وهذه الجمعيات لا تزال قائمة وناشطة، (راجع الجدول رقم ١:٧)، وهذه الجمعيات الأربع تشكل ما نسبته ٠,٩% من أصل ٤٥٠ جمعية باقية على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الستينات فشهدت ولادة ٢٥ جمعية (الجدول ١:٧) بنسبة ٥,٦% على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، وتوزعت على السعودية ١٣ جمعية قامت بالنشاطات الخيرية والنسائية والاجتماعية (راجع الجدول رقم ٣)، والكويت ١٢ جمعية قامت بالنشاطات الخيرية والنسائية والمهنية والدينية والاجتماعية الثقافية والتربوية (راجع الجدول رقم ٦).

وتوالى ظهور الجمعيات وتكاثرها في دول مجلس التعاون الخليجي فظهرت ٧٣ جمعية في السبعينات كان أكثرها في السعودية، ثم البحرين ثم الكويت (راجع الجدول رقم ١:٧) وكان معظمها خيرية في السعودية (الجدول رقم ٣)، وتنوعت في البحرين ما بين رعائية واجتماعية وصحية ومهنية (الجدول رقم ٢)، أما الكويت فتركزت على المهنية، فالاجتماعية والثقافية والتربوية (الجدول رقم ٦).

أما الثمانينات فشهدت قفزة كبيرة في تأسيس الجمعيات التطوعية إذ تضاعف عددها وبلغت نسبتها ٣٤,٤% من مجموعة الجمعيات، وكانت السعودية الأولى في إنشائها ٦١ جمعية، فعمان ٥٣ جمعية، فالإمارات ١٦ جمعية، فالكويت ١٥ جمعية (الجدول رقم ١:٧) وكانت خيرية

رعائية اجتماعية في السعودية (الجدول رقم ٣)، وثقافية وتربوية ورعائية اجتماعية في عمان (الجدول رقم ٤)، أما في الامارات فكانت مهنية ثم خيرية فدينية (الجدول رقم ١)، أما الكويت فركزت على الرعاية والاجتماعية ثم الثقافية والتربوية (الجدول رقم ٦).

وازداد عدد الجمعيات في التسعينات بنسبة ٨,٥% عن الثمانينات، بزيادة ٣٨ جمعية، كانت عمان هي الأكثر في تأسيس الجمعيات، تلتها السعودية، فالبحرين (جدول رقم ٧:١) نشطت عمان في تلك الفترة بالجمعيات الثقافية والتربوية، ثم النسائية (الجدول رقم ٤)، أما السعودية فتابعَت تأسيس الجمعيات الخيرية والرعاية والاجتماعية (الجدول رقم ٣)، وركزت البحرين كدأبها على الجمعيات المهنية، وبشكل كبير (الجدول رقم ٢).

ويلاحظ من تتبع حركة تأسيس الجمعيات التطوعية من حيث العدد، أن السعودية لديها ٣٨,٢% من مجموع الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي، تليها عمان ٣٢,٢% ومعاً يشكلان حوالي ٧٠% من مجموع الجمعيات التطوعية، أما البحرين والكويت والإمارات وقطر فجميعها تشكل ٣٠% من مجموع الجمعيات، ومع أن عمان قبل السبعينيات لم يكن لديها أي جمعية تطوعية، وكان للسعودية ١٤ جمعية فقط إلا أن عمان شهدت تطوراً سريعاً في تأسيس تلك الجمعيات فبدأت بـ ١١ جمعية في السبعينات، وازدادت ٥٣ جمعية بنسبة ٣٦,٥% في الثمانينات وتابعت إلى ٨١ جمعية ٥٥,٨% في التسعينات، أي أنه في عقدي الثمانينات والتسعينات أسس في عمان ١٣٤ جمعية، أي ما معدله ٦,٧ جمعية في الشهر الواحد (جدول رقم ٤)، أما السعودية فتسارعت

عملية إنشاء الجمعيات التطوعية، أيضاً في الثمانينات والتسعينات فبلغت ١٣٥ جمعية، أي ما معدله ٦,٧٥ جمعية في الشهر الواحد (جدول رقم ٣)، فكانت همة السعودية كهمة عمان في المسارعة إلى تأسيس الجمعيات التطوعية.

تليها الإمارات بمعدل ١,٤٥ جمعية كل شهر من العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تليها البحرين بمعدل ١,٢ جمعية في الشهر، تليها الكويت بمعدل ١,٧ جمعية كل شهرين، تليها قطر بمعدل ١,٣٥ جمعية كل ثلاثة أشهر.

أما من حيث خدمات الجمعيات التطوعية، فالاجتماعية والرعاية منها احتلت المرتبة الأولى ٢٦١ جمعية، تلتها الخيرية ١٩٩ جمعية، فالثقافية والتربوية ١٤٩ جمعية، فالنسائية ١٢٨ جمعية، فالمهنية ٥٣ جمعية، فالدينية ٨ جمعيات (الجدول ٨-١٣).

أما السعودية فكانت الأولى في عدد الجمعيات التطوعية الخيرية بنسبة ٨٦,٤%، والأولى في عدد الجمعيات التطوعية الاجتماعية والرعاية ٦٦%.

أما عمان فكانت الأولى في عدد الجمعيات النسائية ٦٩% والأولى في عدد الجمعيات التطوعية الثقافية والتربوية بنسبة ٨٤,٦%، تلتها الكويت بنسبة ١٢%، أما الإمارات فكانت الأولى في عدد الجمعيات التطوعية الدينية بنسبة ٥٠% وكانت البحرين الأولى في عدد الجمعيات المهنية ٤٥,٣%، تلتها الكويت ٣٢,١% (الجدول ٨-١٣).

وبمراجعة الجدول (١٤) نجد أن الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي غلب عليها الخدمات الاجتماعية والرعاية بنسبة ٣٢,٧%، تلتها الخيرية بنسبة ٢٤,٩%، أي أن الخدمات الاجتماعية والخيرية أخذت ٥٧,٦% من مجموع الخدمات، أما التربوية والثقافية فكانت بنسبة ١٨,٧%، والنسائية ١٦%، ويلاحظ أن الدينية أدناها وهي ١%.

تاسعاً - ملاحظات حول واقع العمل التطوعي ووضع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي:

١- على الرغم من التطور الهائل كمّاً ونوعاً في العمل التطوعي والجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث أسست خلالهما ٧٧,٣% من مجموع الجمعيات التطوعية (جدول ١:٧)، وعلى الرغم من الخدمات المختلفة التي تقدمها تلك الجمعيات، إلا أن الطابع الرعائي والخيري يغلب عليها كما رأينا ٥٧,٦% من مجموع الخدمات (جدول رقم ١٤)، في حين أن الخدمات المتخصصة كالثقافية والتربوية والمهنية والتي تساهم في المجالات التنموية على المدى المتوسط والبعيد كانت معاً ٢٥,٣% من مجموع الخدمات (جدول رقم ١٤)، أما النسائية فكانت ١٦%.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات الخيرية والرعاية أنت في مقدمة الجمعيات القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي،

وكانت الأقدم في التأسيس والعمل، وذلك انطلاقاً من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والتي تحث على التعاون والتكافل والتضامن بين الناس، وانطلاقاً من التقاليد العربية الأصيلة المتعارف عليها في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تساهم في تقديم الرعاية المتقدمة لذوي الحاجات المادية والمعنوية والاجتماعية كما ترعى فئات المتقدمين في العمر وذوي الاحتياجات الصحية الخاصة.

٢- وهنا نلاحظ غياب الجمعيات التطوعية الأخرى الموجودة في دول أخرى ذكرناها سابقاً، ونخص بالذكر جمعيات العمل الدفاعي (Advocacy) كالدفاع عن حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الأقليات، والدفاع عن حقوق المرأة، والدفاع عن حقوق المستضعفين والمهمشين، وعن حقوق العمال، وحقوق الأطفال، بالإضافة إلى الدفاع عن سلامة البيئة، وجمعيات الدفاع عن المحميات الطبيعية، والدفاع عن حقوق الحيوان، بالإضافة إلى جمعيات الدفاع عن حقوق الملاكين الصغار، وحقوق المستثمرين، وغيرها مما لا حد له، فهذه لا نجدها من ضمن الجمعيات التطوعية وغير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما نجدها بكثرة في دول أميركا الجنوبية مثلاً، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وكندا، ودول غربي أوروبا، وتزايد في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً كما رأينا*.

* في السنوات الأخيرة التي تلت إعداد هذه الورقة البحثية أنشأت العديد من الجمعيات الحقوقية وحقوق المرأة والنقابات العمالية والبيئة وغيرها وبالأخص في مملكة البحرين. (هيئة تحرير السلسلة).

٣- لم تهتم الجمعيات التطوعية ببناء الطاقة الإنتاجية (Productive Capacity) عند الطبقات التي تقدم لهم العون والمساعدة، خاصة أن أكثر من نصفها خدماتي رعائي خيري، ويقوم مقام الوسيط ما بين المانح للمال والخدمات والفئات المحتاجة، وهذا ما يجعل تلك الفئات دائماً محتاجة، بل وتزايد بتزايد عدد السكان ويجعلها مرتبطة دائماً بتلك الجمعيات كما رأينا، وهذا مما يعيق عملية التنمية الاجتماعية، بل ويثقل كاهل الجمعيات التطوعية، ويخرجها عن دورها الأساسي وهو الإنماء للمواطن والتنمية للمجتمع.

٤- معظم هذه الجمعيات والبالغ عددها ٤٥٠ جمعية مرتبطة بصورة أو أخرى بالدولة، سواء من خلال الدعم المالي، أو الهيمنة الحكومية، وهذا مما يعيق العمل غير الحكومي والأهلي والتطوعي (اليقوب، ٢٠٠١).

وهذا مما يؤدي إلى إضعاف عنصر أساسي من عناصر المجتمع المدني، وهو عنصر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والتي لم توجد إلا لتأخذ مسؤوليات عن كاهل الدولة، ولإعطاء الأفراد والجماعات حرية المشاركة في صياغة نشاطات المجتمع، والتدخل في أنماط السياسات السائدة، وإحداث التغيير والتأثير على مراكز إتخاذ القرارات.

٥- إذ كان عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يقارب ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، وعدد الجمعيات التطوعية

٤٥٠ جمعية، فيكون لكل ٦٠,٠٠٠ نسمة جمعية واحدة، وإذا كان معدل العاملين والموظفين والمتطوعين في كل جمعية من تلك الجمعيات هو ٢٠ فرداً، فيكون عدد الأفراد العاملين في تلك الجمعيات هو ٩,٠٠٠ عامل، أي متطوع واحد لكل ٣,٠٠٠ نسمة، وتكون نسبة المتطوعين من مجموع السكان هي ٠,٠٣% متطوع.

في حين أن لكل ٣٠ شخصاً في فرنسا جمعية واحدة، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة وعدد الجمعيات حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠ جمعية، أما أميركا اللاتينية فهناك جمعية لكل ١٠٠٠ نسمة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي يقارب عدد سكانها ٣١٤,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، وعدد الجمعيات غير الحكومية ٢,٣٠٠,٠٠٠ فيكون لكل ١٣٦,٥ نسمة جمعية واحدة.

٦- إن هذه الأرقام تظهر مدى حاجة المجتمع المدني الخليجي إلى التطوير، وتفعيل دور الأفراد والجماعات على اختلافها، وتظهر أيضاً مدى حاجتها إلى التنمية المستدامة لإنماء الأفراد والجماعات وتطوير المجتمع بكافة فئاته، وتظهر أيضاً الدور الكبير الذي تلعبه السلطة في تسيير أمور المجتمع حتى في التفاصيل الصغيرة، والدور البسيط الذي يلعبه الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية حتى في الشؤون العادية والاجتماعية والحياتية.

٧- وإذا كانت المجتمعات الحديثة في ظل الإنفتاح العالمي، وآثار العولمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على الدولة - الوطن، والجماعات والأفراد، أصبحت تتشكل من الحكومات، والشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات، والمجتمع المدني، وإذا كان المجتمع المدني يتشكل من منظمات غير حكومية، فإننا نرى أن العنصر الثالث - وهو المنظمات غير الحكومية - تكاد تكون معدومة، أي أن مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي، عليه أن يلحق بالمجتمعات الحديثة ويستكمل بناء العنصر الثالث المفقود لديه، وهو تنمية مجتمعه المدني عبر تنمية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، والسماح للأفراد بتشكيل هيئات خاصة تمثلهم وتمثل طموحاتهم، وتجسد آمالهم، وتشركهم في تشكيل المجتمع، واتخاذ القرارات.

جدول (۱)

جدول (۲)

جدول (۳)

جدول (۴)

جدول (۵)

جدول (۶)

جدول (۷)

جدول (۱:۷)

جدول (۸-۹)

جدول (۱۰-۱۱)

جدول (۱۲-۱۳)

جدول (۱۴)

عاشراً - معالجة موضوع تطور المجتمع المدني لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال المنظمات غير الحكومية، والتطوعية منها في ظل العولمة :

١- إن التفاعل السياسي ما بين الجمعيات الأهلية والوزارات والإدارات الحكومية، وما تقدمه كل جهة من خدمات، يجب أن يعاد النظر فيه، بحيث تتخلى الدولة عن جزء مهم من صلاحياتها لصالح المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والتطوعية، ذلك أدنى إلى الديمقراطية، وإلى إشراك الفئات المثقفة والقادرة على تسيير أمور المجتمع.

٢- معالجة الحركات الفكرية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور تيارات فكرية وأيديولوجية في المجتمع - وحاجاتها إلى تنظيم أتباعها وبرامجها ضمن مؤسسات أهلية - معالجة موضوعية، يسمح لها بتأطير أعمالها وأتباعها ضمن منظمات أهلية، تسعى إلى التأثير على سياسة الدولة.

٣- لابد من مراقبة كل قطاع للآخر، أي القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي، ضمن نظام من القيم والمبادئ الديمقراطية يتفق عليه، ولدراسة ما أنجز كل على حدة، وتقييم النتائج.

٤- وبالتالي، لابد من عزل عمل الحكومة عن عمل المنظمات غير الحكومية، وتحديد صلاحية كل منهما وحدود العمل، وتحديد الطرق التي من خلالها يتكامل عمل كل منهما مع

الآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يميز علاقاتهم دائماً هو التضارب كما التعاون التفاعلي.

٥- وهذا يستدعي وجود اللامركزية الحكومية، لإتاحة المجال أمام نشوء منظمات غير حكومية فعالة وذات تأثير أكبر من مجتمعاتها المحلية وإقليمياً وعالمياً، (Fisher, 1998).

٦- إن التنظيم الحديث للمنظمات الأهلية يرتبط مباشرة بعدد من عوامل العولمة، وهي بدورها عاملاً عولمياً هاماً، نسبة لنشاطات الحراك الاجتماعي، وهي تسعى لبناء العلاقات المتخطية للحدود القومية.

ولذلك، فإن أي تخطيط لعمل المنظمات الأهلية بدول مجلس التعاون الخليجي يجب أن يأخذ ضمن خطته إتاحة المجال الواسع أمام تلاقي المنظمات المحلية مع تلك الإقليمية والعالمية، لتوثيق العلاقات، وتبادل الخبرات، وتكامل الخدمات، وذلك أقرب إلى تشكيل المجتمع المدني المحلي، ومن ثم ربطه بالمجتمع المدني الاقليمي والعالمي.

٧- إن المنظمات الأهلية الحديثة لم تقم فقط باستجابة للحاجة إليها، وللقيام بما يتطلبه الواجب الإنساني منها، ولتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، بل كانت أيضاً نتيجة استجابتها لمؤثرات تتعلق مباشرة ببعض القضايا العالمية، ومنها حقوق الإنسان، والطفل، والمرأة، والمسنين، والمستبدين وغيرها من القضايا

التي أشرنا إليها سابقاً، ولقد ساهمت عوامل العولمة بتمكين تلك المنظمات الأهلية من تمتين اتصالاتها وتطوير أعمالها مع منظمات عالمية أخرى على أسس العلاقة المنظمة، والنشاطات التي قامت بها تلك المنظمات غير الحكومية، مكنتها من أن تقوي مراكزها في المحافل المحلية والدولية، وأن تشرعن أعمالها محلياً وعالمياً، كما مكنتها من أن تعمق اتصالاتها فيما بينها والمنظمات الأهلية العالمية، وهذا ما يجب أن يخطط له العاملون في المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٨- إن وجود شبكات الاتصالات المتخطية للحدود القومية واستفادة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية منها، يؤثر بطرق متعددة على الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة التي تعمل بها، ومع وجود تنوع واختلاف في العلاقات المتخطية للحدود القومية والمتعلقة بالإجراءات الثقافية المحلية والعالمية كذلك، السياسية والاقتصادية، فإن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تتحرك في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد، لتحقيق أهدافها محلياً وعالمياً، أنظر مثلاً (Moseley - Williams, 1994)، وهذا ما يجب أن تقوم به المنظمات الأهلية والتطوعية منها بدول مجلس التعاون الخليجي.

٩- إن الدعم الذي تلاقيه المنظمات غير الحكومية - سواء كانت محلية بالأصل أو ممثلة لمنظمة عالمية متخطية للحدود القومية - يجب أن لا ينظر إليه من باب المؤامرات أو الدسائس أو

العمل السري، كما يوصف أحياناً من قبل الدولة - الوطن للتقليل من شأن تلك المنظمات التي تنافس الدولة في أعمالها وصلاحياتها، فالدعم هذا واضح وعلني ومعروف، وعلى الملأ، وجزء من سياسات تلك المنظمات العالمية وأهدافها ونشاطاتها، حتى ولو اعتمدت سياسية الأبواب المفتوحة وعقدت اتفاقيات مع المحلية دون الرجوع إلى الدولة المعنية.

١٠- يجب الاهتمام بأثر المنظمات غير الحكومية العالمية على المنظمات غير الحكومية المحلية، والدور الذي تلعبه الأولى، ويؤثر تأثيراً واضحاً على الثانية، والدور هذا محكوم أولاً بالمصالح السياسية، وتليه المصالح الاقتصادية، والعالمية، ولو تلبس بالزّي الإنساني والنفع العام. والتقييم المنهجي لدور القوى العالمية وممارساتها ضروري لفهم وتفسير التغيير الحاصل في عصر العولمة ذلك أن القوى العالمية غير الحكومية تجلب إلى المجتمعات المحلية العناصر الاجتماعية، والظواهر المختلفة، وبرامج العمل المخطط لها، كما أن المنظمات الأهلية المحلية، ومن خلال علاقاتها مع المنظمات الأهلية العالمية تزودها، بطبيعة الحال، بالمعلومات الحيوية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية السائدة في بلدها، وأحوالها الإدارية والحياتية، وغالباً ما تكون تلك المنظمات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربي أوروبا.

إحدى طرق التأثير التي تمارسها المنظمات غير الحكومية العالمية على تلك المحلية، هي إدراج جداول مشاريع تمويلها، وتؤثر على البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي للدولة الموجودة فيها المحلية، وقد تكون المشاريع مفيدة من الناحية الشكلية والوجيهية، لكنها قد تحمل في طياتها صفة وعناصر القوى العالمية التي أنشأتها، كما قد تتضمن الكثير من القيم والمعايير المستقاة من البلد الأم والتي قد لا تتوافق مع قيم المجتمعات المحلية ومبادئها، بالإضافة إلى أن تلك المشاريع قد تحمل معها سلبيات ومشاكل بلدها، وما تعانيه الطبقات الاجتماعية هناك، فتضيف إلى مشاكل المجتمعات المحلية مشاكل أخرى.

ولذلك يفترض في المنظمات غير الحكومية المحلية، عند التعامل مع تلك العالمية، مراعاة الخصوصيات المحلية التابعة لحضارتها وبيئتها، وأن تعمل ضمن الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء في بلدها وتحافظ على الالتزام بما يمليه عليها مجتمعها وما يفرضه من أعراف وتقاليد (Mosoley - Williams, 1994: 55; Carroll, 1992: 153).

١١- ولا يغرب عن بالنا، أن المنظمات غير الحكومية العالمية، لها اليد الطولى في العمل ضمن المنظمات غير الحكومية المحلية، ولذلك تدعمها مادياً ومعنوياً، في حين أن المحلية لا تملك الخاصة، إلا أن لكل منظمة غير حكومية عالمية ظروفها الخاصة وعناصرها المكونة لها، كما أن لكل منظمة غير

حكومية محلية ظروفها الخاصة وعناصرها المميزة، فلا نستطيع التعميم والخروج بتصورات واحدة حول طبيعة العلاقة بينها، لذلك يجب دراسة عمل كل منظمة غير حكومية عالمية وتعاونها مع المنظمات غير الحكومية المحلية، كل حالة على حدة، ويكون ذلك من قبل مجلس يضم المنظمات غير الحكومية يشرف عليها وينسق فيما بينها، ولا يكون للدولة فيه تدخل فعلي، إلا للاستشارة وتقديم المعلومات والنصح، وإلا تفسد عملية توزيع السلطات والصلاحيات وتأصيل المجتمع المدني ومنظماته وتطورها (Clark, 1991; Salamon & Anheier, 1997).

الملاحظات

(١) في دراسة أجريت في بريطانيا من قبل Henley Centre، أظهرت أن الثقة العامة في الخدمات المدنية - الحكومية تراجعت من ٤٦% عام ١٩٨٣م إلى ١٧% عام ٢٠٠٠م، وأن الثقة في الجهاز الحكومي تدنت من ٥٨% عام ١٩٨٣م إلى ٢٢% عام ٢٠٠٠م، والثقة بالبرلمان تدنت من ٥٤% إلى ١٤% للفترتين المذكورتين (Taylor & Bure, 2001:58; Burt & Taylor, 1999).

ومن ناحية ثانية فإن ثقة المواطنين وانخراطهم في المنظمات التطوعية يزداد، ففي دراسة أجراها National Council for Voluntary Organizations في لندن، وجد أن ٩١% من المواطنين يتقنون بالمنظمات التطوعية، وأن كثافة العمل التطوعي ازدادت من ساعتين ونصف يومياً عام ١٩٩١م إلى أربع ساعات يومياً عام ١٩٩٧م (Institute for Volunteering Research National) م (Survey for Volunteering in the UK, 1997).

(٢) عام ١٩٩٧م استطاعت أكثر من ٦٠٠ منظمة غير حكومية تمثل ٧٠ بلداً أن تخرب مفاوضات حكومية عالمية في منظمة التجارة العالمية (WTO)، لوضع قوانين عالمية تتعلق بالاستثمارات الخارجية، وفي عام ١٩٩٩م، استطاعت أكثر من ١٠٠٠ منظمة غير حكومية إفشال جلسة أخرى من جلسات مفاوضات منظمة التجارة العالمية في سياتل - واشنطن، تحت احتجاج أن التجارة المنفلتة القيود تؤذي العمال والمستهلكين والبيئة، وأن منظمة التجارة

العالمية لاتحسب حساب المواطنين العاديين، وكان من بين المشاركين: منظمة حقوق الإنسان Human Rights Watch، وإتحادات الطلبة مثل United Students Against Sweatshops، والنوادي المختلفة مثل Sierra Club ومن المرشح أن تسيطر تلك المنظمات غير الحكومية على الرأي العام العالمي، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، والاستثمارات المالية، والقضايا الاجتماعية، والسكانية، والحركات الفكرية، ومع أن مثل هذه المنظمات تؤدي نشاطات هامة على الصعيد الإنساني والحياتي، إلا أنها تطورت في اهتماماتها لتتدخل في شئون اقتصادية عالمية وسياسية تحت غطاء حماية العمال، والبيئة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ورعاية مصالح الأقليات والمستضعفين والحفاظ على التراث ومؤسساته (Mato, 2000; Business week, 1999; French, 1999).

(٣) على سبيل المثال، استطاعت جمعيات الأزقة والحواكير في منطقة (Oranji) في باكستان، تأمين المياه الصالحة للشرب وتصريف المبتدل منها لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص، وهناك ما يقارب ٥٠,٠٠٠ منظمة غير حكومية باكستانية محلية ومتخصصة تساعد في تأمين الدعم المالي للطبقات الدنيا، وفي الهند هناك العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بفضح الممارسات المخلة بحقوق الإنسان، فجمعية Maharashta مثلاً، وبدعم من شبكات المنظمات العالمية لحقوق الإنسان، استطاعت إعادة أربعين مسئولاً في المالية فصلوا عن وظائفهم، وتلقت طلبات للمساعدة لمتابعة تلك القضايا في المحاكم من قبل منظمات محلية وعالمية (Fisher, 2000).

(٤) صحيح أن المنظمات غير الحكومية تستفيد من المساعدات والمنح المعطاة لها من قبل منظمات حكومية وغير حكومية، إلا أنها تقع أحياناً تحت رقابة الجهة المانحة، بحيث تراقب أعمالها وأوجه الصرف، كما حدث تماماً مع الممثلة الأوروبية (European Commission)، ولجنة الارتباط لتطوير المنظمات غير الحكومية في الاتحاد الأوروبي (European Union) حين سألت الأولى الثانية عن أوجه صرف مليون يورو مولت بها أعمال تلك المنظمات، وحددت مهلة ٣٠ يوماً كحد أقصى لتقديم الإجابة، مهددة برفع القضية إلى المحاكم وإيقاف المساعدات (European Report, 2000:521) ولمزيد من التفاصيل أنظر: (European Report, 2000: 105;551).

(٥) فهناك مثلاً منظمة غير حكومية في الهند تعني بشؤون الطفل (Integrated Child Development service) تسعى إلى التغيير السياسي في الهند بالتعاون مع منظمات أخرى، وممثليها في المحافظات والأقاليم الحكومية (Fisher, 2000) وانظر أيضاً للتفصيل (Dartington, 1998; Leat, 1988).

(٦) الرأسمال الاجتماعي (Social Capital) هو ملامح من التنظيم الاجتماعي وظواهره، مثل شبكات الإتصال، والقيم، والأعراف، والثقة، والأمان الاجتماعي، وهذه كلها تسهل عملية التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع لتحقيق منافع وحاجات مشتركة (Putnam, 1995:67).

قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية:

- ١- قنديل، أماني: تفعيل دور المؤسسات الأهلية المدنية في دول الخليج العربية (ندوة واقع ومستقبل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠م). الكويت: جامعة الكويت. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، أبريل ٢٠٠٠م.
- ٢- المطيري، بدر ناصر: الجمعية الخيرية العربية وبواكير النهضة الحديثة في الكويت. الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٨م.
- ٣- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الدوحة. الأسبوع العربي الخليجي الخامس للعمل الاجتماعي، (٢٩-٣١ مارس ٢٠٠٠م).
- ٤- اليعقوب، بدر جاسم: المجتمع المدني في الخليج - الاشكاليات والمستقبل. (ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، ٣-٤ أبريل، ٢٠٠٠م). الكويت. جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، أبريل ٢٠٠٠م.

ثانياً - باللغة الإنجليزية:

- 1- Anderson, B. : The new world disorder New Left Review. (1992).
- 2- Annan, Kofi: Role of civic groups. Hailed at U.N. Nongovernmental Organizations 5^{3rd} Annual Conference. Xinhua news Agency, Aug 2000 .
- 3- Appadurai, A. Modernity at large: Cultural dimensions of globalizations. Minneapolis: University of Minnesota, 1996.
- 4- Bebbington, Anthony & Thiele, Graham: Non-Governmental Organizations and the state in Latin America, Rethinking roles in sustainable agricultural development. Non-Governmental Organizations Series, London, Routledge and the Overseas Development Institute, 1993.
- 5- Berger, Peter & Neuhaus, Richard J.: To empower the people: The role of mediating structures in public policy. In: David L.; Gies, J; Steven Ott, & Jay M. Shfritz, (eds). The nonprofit organization, Pacific Grove, Calif: Brooks/Cole, 1990 .

- 6- Boris, Elizabeth T. & Steuerle, Eugene.: Nonprofits and government: Collaboration and Conflict. Washington, D.C.: Urban Institute Press, 1999 .
- 7- Brautigam, Deborah: Substituting for the state: Institutions and industrial development in Eastern Nigeria. World Development, 1997 .
- 8- Burt, E. & Taylor, J. A.: Information and communication technologies: Reshaping the voluntary sector in the information age? CSTAG, Caledonian Univ, Glasgow, Scotland, June 1999 .
- 9- Burt, E. & Taylor, J.A: Voluntary organizations on the Net: Insights and innovations, New Review of Information Networking, Dec 1999 .
- 10- Business Week: A sophisticated assault on global capitalism, Nov 1999.
- 11- Carroll, Thomas: Intermediary NGOs: The supportive link in grassroots development. West Hartford, CT: Kumarian Press, 1992 .

- 12- Charlton, Roger, & May, Roy: NGOs, Politics, projects and probity: A policy of implementation perspective. Third World Quarterly, 1995.
- 13- Clark, John: Democratizing development: The role of voluntary organizations. West Hartford, CT: Kumarian Press, 1991 .
- 14- Cohen, Jean L. & Arato, Andrew: Civil society in political theory. Cambridge, Mass: MIT Press, 1992 .
- 15- Coulson, Andrew: Local government in Eastern Europe: Establishing democracy at the grassroots Aldershot, U.K.: Edward Elgar, 1995 .
- 16- Dartington, Tim: From altruism to action: Primary task and the not-for-profit organization. Human Relations, Dec 1998 .
- 17- Devas, Nick.: Indonesia: What do we mean by decentralization? Public Administration and Development, 1997.
- 18- Edwards, Michael & Hulme, David: Beyond the magic bullet: NGO performance and accountability in the post Cold War. West Hartford, Conn: Kumarian, 1996 .

- 19- Elkington, John & Fennell, Shelly: Partners for sustainability. Greener Management International, (Winter), 1998.
- 20- Escobar, Arturo & Alvarez, Sonia E. (Eds.): The making of social movements in Latin America. Boulder, Colo, West view, 1992 .
- 21- European Report: NGOs uneasy over reform of commission's environment D G, Dec 2000 .
- 22- European Report. Development: External audit marks near breakdown in E.U. Commission – NGO relations, dec 2000 .
- 23- European Report: Uncertain future for development NGO-EU Liaison group, Dec 2000 .
- 24- Evans, Peter: Government action, social capital and development: Reviewing the evidence on synergy, World Development, 1996 .
- 25- Ewig, Christina: The strengths and limits of the NGO women's movement model: Shaping Nicaragua's Democratic institutions. Latin American Research Review, Sum 1999.
- 26- Fabian, Katalin & Straussman, Jeffrey: Post-communist transition of local government in Hungary: Managing

emergency Social Aid. Public Administration and Development, 1994 .

- 27- Fisher, Julie: “Local governments and the independent sector in the Third World”. [In: Kathleen D. McCarthy, Virginia A. Hodgkinson, Russy D. Sumari-walla et al., The non-profit sector in the global community, 89-70 San Francisco, Calif.: Jossey-Bass, 1992 .
- 28- Fisher, Julie: Non-governments: NGOs and the political development of the third world. West Hartford, Conn.: Kumarian, 1998 .
- 29- Fisher, Julie: Social pioneers come of age. UNESCO Courier, Sep 2000 .
- 30- Fiszbien, Ariel: The emergence of local capacity: Lessons from Colombia. World Development, 1997 .
- 31- Fogarty, M: Democracy in large voluntary organizations- Does it matter? London: Policy Studies Institute, 1993 .
- 32- French, Hillary. :Challenging the WTO. World Watch, Nov 1999 .

- 33- Gibson, John. & Hanson, Philip: Transformation from below: Local power and the political economy of post-communist transition. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar, 1996 .
- 34- Gidron, Benjamin; Kramer, Ralph & Salamon, Lester: Government and the third sector: Emerging relations in the Welfare states. San Francisco: Jossey Bass, 1992 .
- 35- Gill, S.: “Theorizing the interregnum: The double movement and global politics in the 1990’s, [In: Bjorn Hettne (ed.). International Political Economy: Understanding global disorder]. Halifax Fernwood, 1995a .
- 36- Gill, S: “Knowledge, politics and neo-liberal economy” [In: R. Stubbs & G. R. L. Underhill eds. Political economy and the changing global order, London: Macmillan, 1995b .
- 37- Grzybowski, Candido: NGOs: Searching for solid ground. UNESCO Courier, Sep 2000 .
- 38- Hall, Anthony: “From victims to victors: NGOs and the politics of empowerment in Itaparica. “[In: Michael Edward & David Hulme (Eds). Making a difference.] London: Earthscan, 1992.

- 39- Hall, John(ed.): Civil society: Theory, history, compassion. Cambridge, UK: Polity Press, 1995 .
- 40- Held, D.: “Democracy, the nation-state, and the global system”. [In: D. Held (ed.). Political Theory Today, Cambridge: Polity Press, 1991 .
- 41- Held, D. : Democracy and global order, Cambridge: Polity Press.
- 42- Held, D.: McGraw, A.;Goldblatt, D. & Perraton, J.: Global transformations, Cambridge: Polity Press, 1995.
- 43- Hirst, P. & Thompson, G: Globalization in Question. Cambridge: polity Press, 1996 .
- 44- Hochstetler, Kathryn; Clark, AnnMarie & Friedman, Elisabeth J: Sovereignty in the balance: Claims and bargains at the UN conferences on the environment, human rights, and women. International Studies Quarterly, Dec 2000 .
- 45- Institute for volunteering Research, National Survey of Volunteering in the UK.; www.ivr.org.uk/national_survey.htm, 1997 .
- 46- Jelin, Elizabeth, (Ed.), Women and social change in Latin America. London: Zed, 1990 .

- 47- Jordan, Lisan & Tuijl, Peter Van, Political responsibility in transition NGO advocacy. *World Development*, Dec 2000 .
- 48- Kovacs, Erzsebet: *Dialog*. NGO News, Fall 1998 .
- 49- Lane, J.; Passey, A. & Saxon-Harrold, S : “The resourcing of the charity sector: An overview of its income and expenditure "[In: S. Saxon-Harrold & J. Kendall (eds.), *Researching the Voluntary sector*] London: Charities Aid Foundation, 1994 .
- 50- Leat, D: *Voluntary organizations and accountability*. London: National Council for Voluntary Organizations, 1988 .
- 51- Les, Ewe: *The Voluntary sector in post communist East Central Europe*. Washington. D.C.: Civicus, 1994 .
- 52- Lohmann, Roger A: *And lettuce is nonanimal: Toward a positive economics of voluntary action*. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 1989 .
- 53- Macdonald, Laura: *Supporting civil society. The political role of nongovernmental organizations in Central America*. New York: St. Martin's, 1997 .
- 54- Mato, Daniel: *On the theory, epistemology, and politics of the social construction of cultural indentitics, in the age of globalization*. *Identities*, 1996a .

- 55- Mato, Daniel: International and transnational relations, the struggles for the rights of indigenous peoples in Latin America, and the transformation of encompassing societies. Sociotam, 1996b .
- 56- Mato, Daniel: A research based frame work for analyzing processes of reconstruction of civil societies in the age of globalization. [In: J. Servaes & R. Lie (eds). Media and politics in transition: Cultural identity in the age of globalization], Leuven: Acco, 1997a .
- 57- Mato, Daniel: On global and local agents and the social making of transnational identities and related agendas in Latin America, Identities, 1997b .
- 58- Mayo, E.: Social auditing for voluntary organizations, London; vol-proe, 1997.
- 59- Mc Grew, A., (ed): The transformation of Democracy. Milton Keynes: The Open University, 1997 .
- 60- Melucci, Alberto: Nomads of the present: Social movements and individual needs in contemporary society. Philadelphia, Pa.: Temple University Press, 1989 .

- 61- Mengisteab, Kidane: Renewing the state, UNESCO Courier, Sep 2000 .
- 62- Moseley- Williams: Richard, Partners and beneficiaries: Questioning Donors. Development in Practice, 1994.
- 63- Mulgan, G. & Landry, C: The other invisible hand: Remarking charity in the 21st century. London: Demos, 1995 .
- 64- Ndegwa, Stephen N: The two faces of civil society: NGOs and politics in Africa. West Hartford, Conn.: Kumarian, 1996 .
- 65- Ndegwa, Stephen N: Civil society and political change in Africa: The case of Non-governmental organizations in Kenya. International Journal of Comparative Sociology, Nov 2000.
- 66- Nickson, R. Andrew: Local government in Latin America. Boulder. Colo.: Lynne Rienner, 1995 .
- 67- Putnam, Robert: Making democracy work. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993 .
- 68- Putnam, Robert: Bowling alone: America's declining social capital. Journal of Democracy, 1995 .

- 69- Ramirez, Ricardo: The application of adult education to community development. *Community Development Journal*, Apr 1990 .
- 70- Reilly, Charles A: New paths to democratic development in Latin America: The rise of NGO-Municipal Collaboration. Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1995 .
- 71- Richmond, H. & Hyatt, J: A question of values? London National Institute Social work, 1995.
- 72- Salamon, Lester: "Partners in public service: The scope and theory of government-non-government relations". [In: Walter W. Powell, (ed). *The nonprofit sector.*] New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987.
- 73- Salamon, Lester: "The nonprofit sector and the evolution of the American welfare state". [In: Robert D. Hiemovics, (ed.), *The Jossey Bass Handbook on nonprofit leadership and management.*] San Francisco: Jossey-Bass, 1994.
- 74- Salamon, Lester: The marketization of welfare: changing nonprofit and forprofit roles in the American welfare state. *Social Science Review*, 1993.

- 75- Salamon, Lester: Partners in public service: Government – nonprofit relations in modern welfare state. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.
- 76- Salamon, lester: “Government – nonprofit relations in international perspective”. [In: Elizabeth T. Boris & Eugene Steuerle, (eds.)Nonprofits and government: Collaboration and conflict.] Washington, D. C. : Urban Institute Press, 1999.
- 77- Salamon, Lester. & Anheier, Helmut K: The emerging nonprofit sector: An overview. Manchester: Manchester University Press.
- 78- Salamon, Lester, & Anheier, Helmut K. 1997 . The civil society sector. Society, Jan – Feb 1996.
- 79- Salamon, Lester & Anheier, Helmut K: “The third route: Government-Nonprofit collaboration in Germany and the United States”. [In: Walter W. Powell & Elizabeth S. Clemens, (eds.). Private action and the public good.] New Haven, Conn.: Yale University Press, 1998 .
- 80- Sassen, S: Cities in a world economy. London: Pine Forge, 1994 .

- 81- Sassen, S: "The global city". [In: S. Feinstein & S. Campbel (eds.), Readings in Urban theory Oxford: Basil Blackwell, 1996 .
- 82- Sassen, S: Cities in the global economy, Alphabet City, 1998 .
- 83- Silberberg, Mina: Balancing antonomy and dependence for community and nongovernmental organizations. Social Service Review, Mar 1998 .
- 84- Slater, Richard: Approaches to strengthening local government: lessons from Srilanka. Public Administration and Development, 1997 .
- 85- Snavelly, Keith & Desai, Uday: Mapping local government-nongovernmental organization interactions: A conceptual framewok. Journal of Public Administration Research and Theory. April 2001.
- 86- Strange, S: The limits of politics. Government and opposition, 1995 .
- 87- Strange, S: The retreat of the state: The diffusion of power in the world economy, Cambridge: Cambridge University Press, 1996 .

- 88- Tarrow, Sidney: Power in movement: Social movements, collective action, and politics. New York: Cambridge University Press, 1994 .
- 89- Taylor, John A. & Burt, Eleanor: Not-for-profit in the democratic polity. Communications of the ACM, Jan 2000 .
- 90- Taylor, M., Langan, J.& Hoggett, P: Encouraging diversity: Voluntary and private organizations in community care. Alder shot: Arena..., 1995 .
- 91- Therborn, Goran: European modernity and beyond: The trajectory of European societies 1945-2000. London: Sage, 1995 .
- 92- Therborn, Goran, (ed.), Globalizations and modernities: Experiences and perspectives from Europe and Latin America. Stockholm: Swedish Council for Planning and Coordination of Research, 1999 .
- 93- Therborn, Goran: Globalizations: Dimensions, historical waves, regional effects, normative governance.. International Sociology, 2000 .
- 94- Uvin, Peter: Scaling up the grassroots and scaling down the summit: The relations between third world nongovernmental

organizations and the United Nations. *Third World Quarterly*, 1995 .

95- Wang, Xu: Mutual empowerment of state and peasantry: Grassroots democracy in rural China. *World Development*, 1997 .

96- Wieslaw, Kisiel & Taebel, Del: Poland's Quest for local democracy: The role of polish Mayors in an uncertain environment. *Journal of Urban Affairs*, 1994.

97- Wood, Ellen: NGOs: More powerful than ever. *The Ecologist*, Apr 2000 .

غلاف البحث الثالث

المحتويات

الصفحة

١٧٨ - ١٧٧ المقدمة -
١٨٢ - ١٧٨	أولاً - محاور في المفهوم.....
١٨٤ - ١٨٣	ثانياً - العمل الاجتماعي التطوعي والتنمية: الدور التنموي للعمل الأهلي.....
١٩٥ - ١٨٥	ثالثاً - المنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي - الأنشطة والبرامج في الميزان.....
٢٠٥ - ١٩٦	رابعاً - المشكلات والعقبات التي تعترض العمل في دول مجلس التعاون....
٢١٢ - ٢٠٥	خامساً - مستقبل الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي....
٢١٣ - ٢١٣ الخاتمة -
٢١٥ - ٢١٤ قائمة المراجع -

المشاركة الأهلية في تنمية المجتمع العربي الخليجي

المقدمة:

مثلت التغيرات السياسية التي جاءت على مجتمعات أوربا الشرقية منذ عقد الثمانينات حتى الآن نقطة تحول أساسية في مفهوم ودور ووظيفة المنظمات غير الحكومية ليس على الصعيد الغربي فحسب وإنما على الصعيد العالمي بشكل عام، وإذا كانت المجتمعات الغربية قد استطاعت أن تعبر الطريق، وإلى حد كبير، في تحديدها لمفهوم ودور المنظمات غير الحكومية وأن يتوارى فيها دور الدولة لصالح ما يسميه البعض هنا بالقطاع الثالث والذي أصبح دور الدولة فيها وبفعل تطور المفهوم، إدارة للمشروع العام وليس تنفيذه، أما في العالم الثالث فإن المفهوم لم يراوح من مكانه بشكل كبير رغم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية، والتي أحياناً تكاد تكون مدمرة، والتي جاءت على بعض مجتمعات العالم الثالث. وحتى لا نذهب بعيداً هنا فإننا نقول أن المنظمات الأهلية في العالم الثالث الفقيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قد استطاعت أن تطور من دورها ووظيفتها داخل هذه المجتمعات، كما أنها قد استطاعت أن تدعم حضورها على الصعيد العالمي، إلا أنه يبقى للمنظمات الأهلية الغربية حضورها المؤثر ليس فقط على مستوى القرار الداخلي في مجتمعاتها المعنية، وإنما تأثيرها كذلك على توجهات الدول والشركات الصناعية الكبرى في العالم، وتمثل حالات معارضة هذه المنظمات لقوى العولمة من دول صناعية وشركات عالمية كبرى كما تمثلت في مؤتمرات منظمة التجارة الدولية والدول الصناعية الكبرى في سياتل وواشنطن ودافوس وجنوة حجم التأثير الذي

يمكن أن تلحقه هذه المنظمات على أصحاب القرار في هذه الدول وبالتالي قدرتها بالتأثير على مسيرة التنمية في دولها المعنية، وتمثل هذه الدراسة محاولة لتفسير المفهوم ولتقييم برامج وأدوار المنظمات/الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، والبحث في العوامل الذاتية والموضوعية المعيقة لدور المنظمات الأهلية من أن تلعب دورها في المشروع التنموي المحلي.

أولاً- محاورة في المفهوم:

رغم كثرة الكتابات والاهتمام المتزايد بقطاع المنظمات الأهلية أو غير الحكومية على مستوى العالم إلا أنه ما زالت هناك بعض الصعوبات التي تقف في طريق التطور النظري لهذا القطاع ومن هذه الصعوبات عدم وضوح المفاهيم المستخدمة في التعريف به بالشكل الذي يبرز عناصره التي تختلف باختلاف الظروف والمجتمعات. وتظهر المشكلة بداية في المسميات العديدة التي تطلق على هذا القطاع مثل: القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع المستقل، القطاع التطوعي، الجمعيات التطوعية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الأهلي، المنظمات الأهلية. ومن الملاحظ أن كلاً من هذه المصطلحات يركز على جانب من جوانب الواقع الذي تمثله هذه المنظمات على حساب تجاهل الجوانب الأخرى.

فاسم القطاع الخيري يركز على التبرعات التي تتلقاها تلك المنظمات من مصادر خيرية خاصة، على الرغم من أن هذه الموارد لا تمثل كل أو حتى غالبية مواردها، كما أنه ينفق هذه الأموال على مجالات تتسم بالرعاية، أو ما يسمى بأعمال الخير ذات الصبغة الدينية،

أما مصطلح القطاع المستقل فيركز على الدور الذي تلعبه هذه المنظمات كقوة ثالثة خارج نفوذ قطاع الحكومة وقطاع رجال الأعمال ومع ذلك فإن الحقيقة تستوجب القول أن هذه المنظمات ليست مستقلة، فهي تعتمد مالياً بشكل أساسي على الحكومة وعلى قطاع الأعمال خاصة في الغرب، أما في دول العالم الثالث فهي تعتمد على مصادرها الذاتية وعلى الحكومة وعلى مصادر التمويل الأجنبية في بعض الأحيان، ويركز مفهوم القطاع التطوعي على المجهود الذي يبذله المتطوعون في إدارة وتسيير هذا القطاع، غير أن جزءاً كبيراً من نشاط هذه المنظمات في الدول المختلفة لا يقوم به متطوعون ولكن موظفين يتقاضون أجراً نظير عملهم هذا⁽¹⁾.

بل أن تناقص عدد المتطوعين أو الداخلين في العمل التطوعي دون أجر قد دفع هذا القطاع بصورة أكبر نحو عمالة مدفوعة الأجر في قطاع نفترض أن يشكل العمل التطوعي محوره الأساسي وهذا لا ينطبق على المجتمعات المتقدمة فحسب وإنما ينطبق كذلك على الكثير من مجتمعات العالم الثالث، بل أن هذا القطاع الذي يسمى في بعض الأدبيات بالقطاع ذي الأنشطة غير الربحية قد بات في الكثير من مجتمعات العالم الثالث بالنسبة لبعض العاملين فيه مدخلاً أو مجالاً من مجالات الإثراء، خصوصاً إذا ما وضعنا في اعتبارنا حجم الدعم المالي المقدم لهذا القطاع من مصادر التمويل الأجنبية وبعض مصادر التمويل العربية، بل إن هذا القطاع أصبح في بعض المواقع في العالم الثالث أحد مصادر كسب القوة أو النفوذ السياسي الداخلي أو الخارجي.

(1) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٣٩

أما مصطلح المنظمات غير الحكومية فيشمل مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي وذلك لكون عملها يختلف في ذلك عن أسلوب العمل الحكومي.. كما أنها تنشأ بمبادرات ذاتية ينظمها مجموعة من أفراد المجتمع لتحقيق أهداف مجتمعية يستفيد منها مباشرة " المجتمع المحلي" كما تختلف المنظمات غير الحكومية فيما بينها باختلاف مؤسساتها من جهة وباختلاف القضايا والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من جهة أخرى⁽²⁾. وقد شاع في السنوات الأخيرة استخدام مفهوم القطاع الثالث ليدل على القطاع الأهلي الذي يميز المبادرات النابعة من الأهالي والمجتمعات المحلية، ويشير مصطلح " القطاع الثالث" إلى مجموعة من المنظمات التي تتبع من مبادرات المواطنين أنفسهم وتحتل موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام في إطار ما تحدده الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع وتسمى هذه المنظمات بالمنظمات التطوعية الخاصة وهي ما تسمى في المجتمعات العربية باسم الجمعيات والمؤسسات الخاصة⁽³⁾.

وهناك إلى جانب مصطلح القطاع الثالث أو المنظمات غير الحكومية مصطلح القطاع التطوعي Voluntary Sector، حيث يركز هذا المصطلح على أحد أهم مدخلات القطاع وهو التطوع، إلا أن المصطلح يغفل أن قدراً كبيراً من النشاط في منظمات هذا القطاع يقوم به فريق من العاملين بأجر محدد ومن الضروري التأكيد هنا على أن هذه المنظمات

(2) أماني قنديل: القطاع الثالث في الوطن العربي، في سبيغكوس، مواطنون: دعم المجمع المدني في العالم، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، القاهرة ١٩٩٥م، ص ١٤٩

(3) أماني قنديل: المرجع السابق، ص ١٤٩

لا تسعى لتحقيق الربح بمعنى لا تنشأ أساساً لتحقيق الربح وإن كانت أحياناً تحقق أرباحاً تمثل عائد بيع بعض السلع والخدمات والأنشطة⁽⁴⁾. هذه الأرباح التي قد توظف في دعم أنشطة وبرامج المنظمات ذاتها، إلا أنه تبقى المعضلة المالية، معضلة التمويل واحدة من أهم المشكلات التي تواجه المنظمات الأهلية في عموم المنطقة العربية بما فيها دول مجلس التعاون، وعلى الرغم من أن البعض يخلط بين مفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، إلا أننا نقول هنا أن المنظمات الحكومية، أو تلك المسماة بالمنظمات/الجمعيات الأهلية، تبقى تمثل جزءاً أو أحد روافد المجتمع المدني، الذي يمثل حالة أشمل منهما، فالمنظمات غير الحكومية، يعرفها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م "على أنها منظمات تطوعية تعمل مع آخرين وكثيراً جداً ما تعمل لصالح آخرين، وتتصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها، وهي مرتبطة بالمنظمات الأهلية والشعبية الأخرى، من حيث توجيه المشورة التقنية أو الدعم المالي كمنظمات وسيطة للخدمات، وتتسم المنظمات غير الحكومية بتسلسل هرمي بيروقراطي، وهي في أسلوب عملها تختلف عن الأسلوب الإداري الحكومي، سواء أكان ذلك من حيث حجم العمل أو من حيث طبيعة هيراركية مؤسسة العمل، وهي في هذا تغطي مجالات واسعة من الأنشطة والقضايا: بدءاً من حقوق الإنسان وصولاً إلى الاهتمامات التنموية والإنمائية العامة"⁽⁵⁾.

(4) أماني قنديل: مرجع سابق، ص ١٦.
(5) الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ١٩٩٣م، ص ٨٤-٨٦.

وبالإمكان تحديد معايير العمل الاجتماعي التطوعي في الآتي:

١- إن العمل الاجتماعي التطوعي لا يتم إلا من خلال تنظيم مؤسسي رسمي، له صفة الدوام ولو المؤقت.

٢- إن العمل الاجتماعي عملاً غير ربحي العائد، سواء أكان ذلك عائداً إلى الأشخاص الفاعلين والعاملين في المؤسسة التطوعية، أو إلى المؤسسة التطوعية ذاتها.

٣- إن أهم صفة للمنظمات التطوعية الأهلية، هي بعدها عن دائرة هيمنة المؤسسة الحكومية أو الجهات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، فهي مؤسسة أهلية تطوعية تدار من قبل القطاع الذي تمثله أو المكونة له بعيداً عن إرادة الدولة، أو أي جهة أخرى.

٤- لا تعمل المنظمة الأهلية وبشكل مباشر في السياسة بمعناها الحزبي، وإن تكن المنظمة ممثلة في بعض رموزها وأنشطتها للعمل السياسي، مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة والتوعية السياسية.. إلخ^(٦).

٥- يتسم العمل داخل المؤسسة بقدر من المرونة، كما أن رابطةها الداخلية التي في ضوئها يتم إختيار قيادتها ورموزها القيادية هي في الأساس والجوهر رابطة ديمقراطية.

^(٦) جبهة العيسى: المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية، ورقة مقدمة لمؤتمر المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي، الدوحة ١٥-١٧ مايو ٢٠٠١م، ص ٤

ثانيا- العمل الاجتماعي التطوعي والتنمية: الدور التنموي للعمل الأهلي:

على الرغم من أن السمة العامة وهي السمة الرعائية التي توصف بها المنظمات الأهلية أو أنشطتها إلا أن الصفة غير الربحية التي توصف بها أنشطة هذه المؤسسة بالإضافة إلى أن خدماتها الرعائية الاجتماعية والتربوية وكذا أنشطتها التنقيفية لها دور تنموي على المدى البعيد كما القصير، وبالتالي فإن دور الجمعيات الأهلية في عملية التنمية يكمن في تأمين مجال تنتج أو تنطلق فيه أفكار وتصورات نابعة من الاحتياجات الفعلية للقطاعات الواسعة من المجتمع⁽⁷⁾، ومن خلالها - أي الجمعيات الأهلية - يمكن أن تصاغ بدائل للسياسات الرسمية أو أنها يمكن أن تساعد في وصول الخدمات الرسمية لأصحابها الحقيقيين، كما أن هذه المؤسسات وفي بعض حالات الوطن العربي قد استطاعت في إيصال خدماتها لقطاعات عجزت الدولة عن الوصول إليها لأسباب عدة، كما أن هذه المؤسسات من خلال حقيقة تكوينها الاجتماعي تشكل في بعض الحالات جماعات ضاغطة، من أجل تجويد أو تحسين خدمات الدولة ومشروعاتها الاجتماعية، أو من خلال خدماتها ومشروعاتها البديلة أو المكملة لخدمات ومشروعات الدولة، ولا ننسى حقيقة أخرى وهي أن الطبيعة الديمقراطية التي تقوم عليها المنظمات الأهلية يمكن أن تساهم أو أن تؤسس لمسألة التنمية والتحديث السياسي في الكثير من المواقع في الوطن العربي.

(7) أنظر: عبد الغفار شكر (تحرير): الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٤٤

من هنا فليس بغريب، ولا هو كذلك بجديد أن تدعو المنظمة الدولية في تقاريرها الدورية وفي تقرير التنمية البشرية السنوي، إلى ضرورة تفعيل دور ووظيفة المنظمات الأهلية، لأهمية دورها في إنجاح المشاريع الرسمية وفي تطوير عملية التنمية وتجويد مخرجاتها بحيث أنها تشمل كل أفراد المجتمع، فالمنظمات الأهلية، تضطلع بأدوار مهمة في إحداث التغييرات البنوية التي تهدف نحو تمكين المجتمع بأفراده وجماعاته من التطور الذاتي المستمر بمعدلات تضمن تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع والتطوير والارتقاء بالخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع، كما تنزع المنظمات الأهلية إلى ربط أهدافها وغاياتها، بأهداف وغايات المجتمع المدني، والمتمثلة في إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس، وترشيد استغلال الموارد المتاحة، وعدالة توزيع الثروة، واستثمار الموارد البشرية استثماراً إيجابياً، من خلال التعليم والتدريب، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة تحظى بأهمية كبيرة تظهر في مساهماتها في الحياة العامة لأنها تعنى بحماية حقوق الإنسان وحماية البيئة وتعزز المشاركة الشعبية في التنمية، وتضطلع بمهام ومسؤوليات إجتماعية وثقافية لا غنى عنها، كما أنه من الصعوبة بمكان أن تتولى المؤسسات الحكومية وحدها إدارة المجتمع وتلبية احتياجاته ومتطلباته والنهوض بعملية التنمية الشاملة والمستمرة في عصر زادت فيه متطلبات وحاجات الأفراد⁽⁸⁾.

(8) جبهة العيسى، مرجع سابق، ص ١٥.

ثالثاً- المنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي - الأنشطة والبرامج في الميزان:

لا تختلف عملية تقييم أنشطة وبرامج المنظمات/ الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون عن تلك في الأقطار العربية الأخرى، حيث أن أنشطة وبرامج هذه المنظمات تختلف باختلاف نوعية الجمعية ذاتها وقد يشمل ذلك المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الجمعيات ذاتها، فالجمعيات المعنية مثلاً بحقوق الإنسان والتنظيمات العمالية تكاد تقتصر على حالة المجتمع البحريني والكويتي، أما فيما يتعلق بالجمعيات الأخرى فهي قد تشمل الدول الخليجية الأخرى بشكل أو بآخر وتتداخل أنشطة الجمعيات بين طبيعتها التقليدية الرعائية والتنمية الجديدة، إلا أن جل الجمعيات الأهلية الخليجية، من حيث جوهر طبيعة أنشطتها، تنزع لأن تكون تقليدية رعائية، ومن المهم الإشارة إلى أن طبيعة التكوين الاجتماعي للجمعيات الأهلية الخليجية ذات المنشأ المدني النخبوي وتحديداً النسوية منها يفرض عليها الطبيعة الرعائية، في حين بدت بعض المنظمات الأهلية الحديثة التكوين تتجه نحو الانعتاق من رعائية النشاط إلى تبني بعض الأنشطة التنموية في مجال رعاية بعض الفئات الخاصة أو من حيث نشاطها الثقافي والتوعوي السياسي الذي قد يصب بصورة غير مباشرة في الإطار العام للعمل التنموي وكذا في عملية التحديث السياسي.

ويمكن هنا تقسيم طبيعة عمل وأنشطة الجمعيات الأهلية الخليجية إلى المجالات الخمسة الكبرى التالية:

١ - الجمعيات الخيرية:

وتأتي الجمعيات الخيرية في مقدمة الجمعيات القائمة في دول مجلس التعاون حيث أن بعضها يذهب من حيث تاريخ نشأتها إلى العشرينات والثمانينات من القرن الماضي، وتتنوع هذه الجمعيات في أنشطتها من أسس الدين الإسلامي الداعي لمساعدة المحتاجين والمستضعفين، وفي حين يقتصر بعض أنشطة هذه الجمعيات على تقديم المساعدة المالية والفنية، فإن بعضها الآخر ينوع من هذه الخدمات ليشمل في ذلك خدمات تعليمية وثقافية وإجتماعية ووعظية كما هو حال جمعية الإصلاح والجمعية الإسلامية في البحرين وجمعية ببادر السلام في الكويت وغيرها، وللطبيعة الخيرية الدينية لهذه الجمعيات فإنها ذات حضور في كل دول المجلس، كما أنها تتسم بقدر من الفاعلية وتحظى بقدر كبير من الدعم الرسمي والخاص، كما أن بعضها يتجاوز الإطار المحلي والإقليمي في نشاطها ليدخل الدول العربية والإسلامية الأخرى في آسيا وإفريقيا، ونتيجة لاتساع دائرة نشاط هذه الجمعيات فإن أعداد العاملين فيها بأجر في إزدیاد مستمر.

٢ - جمعيات خيرية ولكن ذات أنشطة خاصة:

برزت خلال العقد ونصف العقد الماضيين مجموعة من الجمعيات الأهلية الخليجية التي قد توصف من قبل البعض على أنها جمعيات خيرية، إلا أنها في واقع الأمر تقدم خدمات وأنشطة تستفيد منها فئات خاصة في المجتمع، كفئات الطفولة والمعاقين

والمسنين، أو مرضى السكر أو مرضى الأمراض الوراثية.. أو جمعيات تنظيم الأسرة وغيرها، ورغم التنوع في خدمات هذه الجمعيات وربما اختلافها عن بعضها البعض إلا أنها تشترك في خاصية أساسية وهي أنها تستهدف من خدماتها جماعات أو فئات محدودة داخل المجتمع، ورغم القصور الذي قد يتسم به نشاط هذه الجمعيات أو بعضها، إلا أنها قد استطاعت أن تثير قدراً كبيراً من الاهتمام بالفئات الخاصة من قبل العامة وكذا الخاصة، كما أنها بنشاطها التوعوي وأنشطتها الفعلية الأخرى، قد استطاعت أن تسقط قدراً من التحفظ الاجتماعي نحو هذه الفئات، فقد استطاعت مثلاً الجمعيات الخليجية المعنية بقضايا المعوقين أن تشرك أسر الأفراد المعاقين وكذا الدولة في أنشطتها، وأن تدفع بتلبية الحاجات الخاصة لهذه الفئة في الحياة العامة كما هي في مؤسسات العمل، كما استطاعت الجمعيات المعنية بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مثل الجمعيات والمراكز غير الربحية المعنية بأطفال التوحد أو الأطفال الذين يعانون من مشكلات في السمع والنطق أو الأطفال المصابين بشكل من أشكال التخلف العقلي أن تثير قدراً غير عادي من الاهتمام الرسمي واهتمام العامة وأسر الأطفال المصابين لإبداء قدر أكبر من الرعاية لهؤلاء الأطفال وإشراكهم في الحياة العامة كأقرانهم من الأطفال الآخرين.

ومع ذلك تبقى هذه المنظمات في الوصول للجماعات والفئات المستهدفة يعوقها إلى قدر كبير محدودية القدرات والإمكانيات المادية، كما تحدها مصفوفة من القيم الاجتماعية والتي قد تحجم

الأفراد والأسر والجماعات عن الإفصاح عن أفرادها المصابين هروباً من العيب الاجتماعي.

٣- الجمعيات النسائية- تزاوج الرعاية والحقوقية:

وهذه الجمعيات التي تولي قضايا المرأة والطفولة والأسرة جل اهتمامها وأنشطتها، والجمعيات النسائية تكاد تحتل الخريطة الأكبر من حيث عددها كما هو في حال سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، ويكاد يكون لها حضور فعلي في معظم دول المجلس باستثناء دولة قطر، ومن المهم الإشارة، إلى أن الجمعيات النسائية غير متطابقة من حيث أنشطتها، ففي حين تشترك معظم هذه الجمعيات من حيث إهتمامها بقضايا المرأة ومشكلاتها الأسرية والوظيفية، إلا أن البعض من هذه الجمعيات يتجه في الوقت ذاته إلى تبني القضايا الحقوقية للمرأة، مثل حقها الاقتصادي والسياسي والحقوق الأسرية الأخرى والمطالبة بقوانين أسرية أكثر إنصافاً للمرأة، كما يتجه البعض الآخر، وهي الحالة الأعم، لأن يشمل نشاطها خدمات وأغراض أخرى تعليمية وثقافية أو مساعدات إنسانية وصحية متعلقة بالمرأة، وعلى الرغم من كبر حجم القطاع النسوي المستهدف من أنشطة هذه الجمعيات، إلا أن حجم الجماعات النسوية المستفيدة فعلياً من برامجها وخدماتها يبقى محدوداً. واستطاعت اللجان النسائية في بعض الجمعيات الخيرية والدينية استقطاب الجيل النسوي الجديد لأنشطتها وبرامجها في حين عجزت الجمعيات النسوية ذات

المطلب الحقوقي عن تحقيق ذلك⁽⁹⁾، أو أنها قد استطاعت تحقيق ذلك عن طريق تشكيل جمعيات نسوية ذات صبغة دينية كما هو حال جمعية بيادر السلام في الكويت.

٤ - الجمعيات المهنية - في مطلب أصحاب المهنة:

وهي جمعيات تضم في الغالب المهنيين من العاملين في القطاع الحكومي أو الخاص، كالأطباء والمحامين والمهندسين والاقتصاديين والمحاسبين والاجتماعيين وغيرهم، وتقتصر وجود الجمعيات المهنية في دول المجلس على الكويت وربما البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهي قديمة النشأة في الكويت وربما البحرين، أي أن تاريخ نشأتها يذهب إلى الستينات والسبعينات في حين أنه في الإمارات العربية يؤرخ نشأة الجمعيات المهنية فيها في الثمانينات، وتأخذ بعض أنشطة الجمعيات منحى فنياً وخصوصاً تلك الفئة الخاصة بالمهندسين والمحاسبين والكيميائيين... إلخ، وهم أي الجمعيات المهنية - تشكل في بعضها نخباً مهنية وإجتماعية كالأطباء والمهندسين والمحامين - وعلى الرغم من إزدياد أعدادها في الدول الخليجية المعنية، إلا أن نشاطها يكاد يكون مقتصرًا على أصحاب المهنة ويخدم في الغالب حاجاتها الوظيفية والمهنية، وتعاني هذه الجمعيات كما هو حال الجمعيات الأهلية الأخرى من ضعف المشاركة الأهلية في النشاط واقتصراره على أعضاء مجالس

(9) أنظر باقر النجار: الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي، التاريخ والمجتمع، بحوث ودراسات مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ٣١ أكتوبر ١٩٨٩م.

الإدارة حتى باتت هذه الجمعيات تمثل في بعضها شللاً أو بالأحرى رتباً اجتماعية تعيد إنتاج نفسها في مواقع العمل الأهلي بالإضافة لسيطرتها على مواقع القيادة في المؤسسة الرسمية وبعض مجالات القطاع الخاص⁽¹⁰⁾.

٥ - الجمعيات الثقافية - نخبوية النشاط:

وتضم هذه الفئة لفيماً من المؤسسات الأهلية المتعددة الأهداف والبرامج والأنشطة، فهي تضم الأندية والجمعيات الثقافية، كنادي الاستقلال في الكويت سابقاً. ونادي العروبة في البحرين والجسرة في قطر ومجموعة كبيرة من الأندية الأدبية والثقافية في المملكة العربية السعودية، كما تضم هذه المجموعة جمعيات الأدباء والكتاب، مثل أسرة الأدباء والكتاب في البحرين ورابطة الأدباء في الكويت واتحاد الكتاب في الإمارات العربية المتحدة، كما أنها تضم بالإضافة لذلك الجمعيات المعنية بالفنون التشكيلية والفنون الشعبية والتراث الشعبي، وتمثل هذه الجمعيات نخباً ثقافية بعضها منقطع الوصل عن المجتمع، أو أنه يتحدث بخطاب غير ذلك الذي يتحدث به المجتمع، وهي كالسابقة تعاني من قلة الأعضاء وكذلك قلة النشاط والدعم الرسمي، وقد يستثنى منها بعض الجمعيات المعنية بالفنون التشكيلية وكذلك تلك المهتمة ببعض جوانب التراث

(10) باقر النجار: الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

الشعبي بفعل اهتمام بعض مؤسسات الدولة أو بعض رموزها بهذه الجوانب⁽¹¹⁾.

وتتسم أنشطة الجمعيات الأهلية بدول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل عام، بالنمطية من حيث تركيز غالبيتها على الأنشطة الرعائية وندوات التوعية الاجتماعية والثقافية والصحية ومساعدة الأسر المحتاجة مادياً ورعاية الطفولة والأمومة والمعاقين وغيرهم، في حين يقل إسهام هذه الجمعيات في المجالات التنموية والتي تتطلب وضوحاً في التوجه وتجديداً في الأساليب وابتكاراً في نوعية المشروعات والبرامج، فضلاً عن الاستعانة بخبرات متخصصة في مجال التدريب أو التعليم.

وتؤكد إحدى الدراسات الميدانية المتخصصة في العمل الاجتماعي التطوعي بدول مجلس التعاون الخليجي على أن أنشطته ومشروعات الجمعيات القائمة تنحصر في المجال الرعائي وهناك قصور في المجال التنموي، حيث حددت مجالات وأنشطة تلك الجمعيات في الآتي⁽¹²⁾:

١- برامج التوعية الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية في القرى والمدن المختلفة سواء كان ذلك على صعيد الجمعية نفسها أم بالتعاون مع هيئات أخرى.

(11) لمزيد من التفاصيل حول المنظمات الثقافية والنخب الثقافية في الخليج أنظر: باقر النجار: سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨م.
(12) باقر النجار: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية، البحرين، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ١٩٨٨، ص ٣٥.

٢- المشاركة في لجان الاحتفال بالأنشطة والمناسبات الأهلية والوطنية والدولية مثل اليوم العالمي للتطوع ويوم المرأة وأسبوع المرور... إلخ.

٣- برامج لتنمية المهارات الفنية لأعضاء الجمعيات والراغبين في ذلك من أفراد المجتمع كالخياطة والتطريز وتصنيف الشعر والكمبيوتر... إلخ.

٤- المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والدولية.

٥- الاهتمام بالأمومة ورعاية الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة ومع وجود هذا الاتفاق العام في الأنشطة، إلا أنه يبقى هناك جانب من الخصوصية في برامج وأنشطة كل نوع من أنواع الجمعيات، وقد تكون هذه الخصوصية نابعة من الظروف المهنية والاجتماعية وكذلك من تميزها القطري.

ففي حالة الجمعيات المهنية وعلى الرغم من اختلاف تخصص عمل الأعضاء من (أطباء، مهندسين، اجتماعيين.. إلخ) إلا أن هناك قاسماً مشتركاً لها يبقى ملازماً لأنشطتها ومميزاً لها عن بقية الجمعيات الأخرى ومن ذلك ما يلي:

١- إجراء الدراسات التخصصية ذات العلاقة بخدمة المجتمع وأفراده.

٢- عقد المؤتمرات والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع.

٣- الحلقات الدراسية لتطوير المهنة.

أما الجمعيات الخيرية فتكاد تتركز أنشطتها ومجالاتها ذات العلاقة بخدمة المجتمع والرعاية الاجتماعية فيما يلي:

١- إقامة الأسواق الخيرية التي يوظف ريعها في الغالب لمساعدة المحتاجين والفقراء ولشراء الأجهزة لبعض المؤسسات التعليمية والصحية.

٢- مساعدة الأسر المحتاجة مالياً وترميم البيوت أو المساجد.

٣- مساعدة المنكوبين في الكوارث والفيضانات خارج البلاد.

٤- إقامة برامج للتدريب على الإسعافات الأولية.

والجمعيات النسائية تتمثل بعض أنشطتها في التالي:

١- إقامة فصول لمحو الأمية أو رعاية مراكز لهذا الغرض.

٢- إقامة ندوات التوعية الاجتماعية والصحية والثقافية.

٣- رعاية الطفولة والأمومة والاهتمام بها.

٤- تقديم المساعدات المالية والمشورة للأسر المحتاجة.

وبمقارنة عمل وأنشطة جمعيات العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول العربية نجد أنه لا توجد اختلافات جوهرية وإنما بعض البرامج ذات خصوصية مجتمعية لاختلاف الحاجات

من مجتمع عربي لآخر.. فعلى سبيل المثال يشمل مجالات نشاط المنظمات الأهلية في مصر، رعاية الطفولة والأمومة، ورعاية الأسرة، والمسنين والمعاقين والمساعدات الخيرية أو الاجتماعية، ورعاية الأيتام والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والثقافية والعلوم والفنون والأدب والبيئة والخدمات الدينية وتنظيم الحج، ورعاية الأحداث والمسجونين والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية، وتمثل تلك المجالات التي تهتم بها غالبية الجمعيات والمؤسسات الخاصة في الأقطار العربية.. وإن كانت هناك خصوصية لمجالات عمل بعض المنظمات الأهلية يكون مصدرها الظروف الاستثنائية أو تصاعد مشكلات اجتماعية واقتصادية في بعض الدول⁽¹³⁾.

ويوجد في مصر حالياً ما يزيد على (١٣٥٠٠) جمعية موزعة على جميع المحافظات وتعمل في ميادين العمل الاجتماعي السابقة مثل المساعدات الاجتماعية، الأسرة، الطفولة، الأسر المنتجة رعاية الفئات الخاصة، النشاط الثقافي والأدبي والعلمي والديني بالإضافة إلى الجمعيات التي تعمل في حقل التنمية الاجتماعية بصورة شاملة وتضم هذه الجمعيات عدداً كبيراً من المواطنين سواء أكانوا أعضاء في جمعياتها العمومية أو في مجالس إدارتها، وتمتلك موارد مالية لا يمكن التقليل من شأنها بالإضافة إلى الأصول الثابتة من عقارات وغيرها، وبهذه المقومات يفترض على الأقل أن يصبح لها دور هام في عملية التنمية الاجتماعية وقد قامت إحدى الدراسات على تحريك هذا الدور في الإتجاه الصحيح

(13) أماني قنديل: مرجع سابق، ص ٢٥.

نحو الاشكاليات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية والقانونية التي قد تصاحبها⁽¹⁴⁾.

وبالعودة مرة أخرى للحالة الخليجية فإننا نشير إلى أنه ونتيجة لحدثة القطاع الأهلي المنظم في المجتمعات الخليجية ولعوامل ديمغرافية فإن حجم المنظمات التطوعية صغير وما زال دون مستوى الطموح، وإن بينت المعطيات الاحصائية تزايداً في أعداد وأنواع هذه الجمعيات. ويمكن القول أن أنشطة المتطوعين في المنظمات غير الحكومية يختلف باختلاف نوعية الجمعية أو المنظمة وباختلاف المجتمع بالدرجة الأولى، فالمجتمعات التي تأخذ بالتعددية السياسية يمارس أفرادها أنشطة في مجالات حقوق الإنسان والحرية الفردية والتنظيم النقابي والحزبي، بينما يركز العمل التطوعي في المجتمعات الأخرى في المجالات الخيرية بصفة أساسية، وتلاحظ هذه الظاهرة في مجتمعات الخليج العربي الذي يتميز بارتفاع نسبي في دخل الفرد وتوفير الخدمات الأساسية من إسكان وتعليم وصحة من قبل الدولة، وترتب عليه أن أصبح العمل التطوعي يركز على الجهود الخيرية بمعناها التقليدي وبدون ارتباط أو صلة بعملية التنمية في هذه المجتمعات، ففي مجتمعات الخليج العربية وفي ظل الأنظمة السياسية المحافظة نجد عدد ونوع الجمعيات الأهلية أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى، فلا يوجد في أغلب هذه المجتمعات المنظمات المهمة بحقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق وقضايا المرأة والطفل وغيرها من المنظمات الدفاعية، حيث تنفرد الكويت والبحرين عن باقي المجتمعات الخليجية في هذا الإطار⁽¹⁵⁾.

(14) عبد الغفار شكر: مرجع سابق، ١٩٩٨م، ص ٧٢.

(15) جهيئة العيسى: مرجع سابق، ٢٠٠١م، ص ١٠.

رابعاً- المشكلات والعقبات التي تعترض العمل في دول مجلس التعاون:

لا زالت المكتبة العربية تفتقر وبشكل واضح إلى دراسات جادة وعميقة لمشكلات المنظمات غير الحكومية، حيث ظل النشاط الأهلي بعيداً عن دائرة الاهتمام من خلال تحليل مشكلاته الواقعية واستشراف معالم مستقبله في ظل العلاقة القائمة بين الفرد والدولة بهدف ترشيد ثقافة المشاركة الاجتماعية.

وفي الوقت الذي نلاحظ التوجه في المجتمعات والأمم الأخرى إلى تطوير قوانين وأدبيات العمل الأهلي وإلى ربط المناهج التربوية بالعمل التطوعي، والتوعية بحقيقة أن التشغيل ينبغي ألا يقتصر على العمل المأجور بل أنه يشمل العمل التطوعي من أجل اكتساب الخبرة، وقد حاولت بعض الدراسات الغربية تحليل العلاقة بين العمل التطوعي ونمط الشخصية وخصائصها ومدى استعداد المتطوع للتضحية في سبيل ما يؤمن به، وترى أن العمل التطوعي لا يستطيع أن يقوم به كل إنسان وإنما يقوم به أشخاص معينون يتمتعون بمقدرات معينة وإنه ليس المهم البحث في دوافعهم بقدر ما هو البحث في خصائصهم وأدرجت مجموعة من الصفات منها: المرونة، الشفافية، الشجاعة، الحماسة⁽¹⁶⁾.

ومن جانب آخر فإن الضغوط والمتغيرات العالمية والإقليمية قد دفعت نحو تشجيع المبادرات التطوعية والتي أصبحت تدرك كآلية يمكن أن تسهم في تحقيق التغير، والجمعيات الأهلية في العالم العربي أصبحت

(16) منصور القطري، وآخرون: انماء المجتمع الأهلي، بيروت، دار الصفوة، ١٩٩٦م، ص ١٦٥.

تدرك بدورها التغيرات العالمية كما تدرك التغيرات الإقليمية، وظروفها الخاصة المجتمعية، وقد أدى ذلك إلى تعامل بعض هذه المنظمات مع المتغيرات الجديدة، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لحل مشكلات اقتصادية واجتماعية تواجهها.

وقد أوضحت إحدى الدراسات العربية العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في المنطقة العربية على النحو التالي:

١- عدم توافر نظام دقيق للمعلومات، فإذا غابت الإحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى، يصبح من الصعب انطلاق القطاع الأهلي نحو مستقبل أفضل، وغياب تلك المعلومات يخلق صعوبات كثيرة في محاولة تقييم أداء عمل تلك الجمعيات.

٢- مشكلات وتحديات ترتبط بالعلاقة بين القطاع الأهلي والحكومة ومن أبرزها الرقابة والمتابعة من جانب الحكومة، والتي تأخذ شكلاً بيروقراطياً يعوق العمل وأحياناً ما يؤثر على استقلالية المنظمات الأهلية وأحياناً أخرى تأخذ العلاقة بين الطرفين أشكالاً تنافسية وليست تكاملية مما يثير توتراً في مناخ العمل.

٣- مشكلات وتحديات ترتبط بالمنظمات الأهلية منها:

(أ) عدم تحقيق التنسيق بين المنظمات ودعم التعاون فيما بينها، خاصة تلك التي تعمل في مجال واحد وبحيث يكون تحقيق ذلك

التنسيق خطوة نحو استخدام الموارد المتاحة المادية والبشرية بأكبر كفاءة ممكنة، وقد يتطلب في بعض الأقطار العربية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي تأسيس هيئات تنسيقية تضطلع بتنفيذ ذلك.

(ب) مشكلة تحفيز المواطنين على المشاركة والتطوع خصوصاً بالنسبة للجمعيات الخليجية التي لا تشهد مشكلة تدبير الموارد المالية، حيث أن هناك درجات مختلفة في حدة تلك المشكلة من مجتمع لآخر، وأيضاً من منظمات إلى أخرى داخل نفس المجتمع، ومن المؤكد أن المواجهة الفعالة لهذا التحدي تستلزم أولاً تطوير البناء الإداري والمؤسسي للمنظمات، وتستلزم ثانياً توعية المواطنين من خلال أجهزة الإعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتستلزم ثالثاً العمل على تطوير مهارات تدبير الموارد لمواجهة أزمة التمويل سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي والعالمي.

(ج) مشكلة الإدارة الذاتية الديمقراطية للمنظمات الأهلية، حيث تبرز مشكلة الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات من زاويتين الأولى: وجود قيادات لهذه المنظمات تستمر لفترات طويلة دون توفير الفرصة لقيادات شابة جديدة، وهو ما يؤثر سلباً على عملية التواصل بين الأجيال ويخلق الشعور بالإحباط لدى الشباب. والثانية: عملية صنع القرار داخل هذه المنظمات، والتي تتم في أحوال كثيرة بشكل فردي وليس جماعي، وبالتالي هناك قصور في مؤسسة صنع القرارات التي تتعلق بإدارة

برامج ونشاطات هذه المنظمات، على الرغم من أن القوانين العربية تحدد ضمانات لعقد الجمعيات العمومية والعلاقة بينها وبين مجالس الإدارة، إلا أن هناك فجوة بين الواقع وبين تلك القوانين.

٤- تحديات ومشكلات مصدرها المجتمع، من أبرزها قضية انحسار أو تراجع المتطوعين، وهي الأخرى قضية ذات بعد عالمي ظهرت تحت ضغط الحياة اليومية وتعتها من جانب، وبسبب نظم وشروط التطوع من جانب آخر، يرتبط بذلك ضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية.. وهناك مشكلة ذات طبيعة خاصة تبرز في بعض مجتمعات الخليج العربية، حيث كان للتمايز الاجتماعي وطبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي أثارة السلبية على المنظمات الأهلية ومحدودية نشاطها، وهذه التحديات والمشكلات جميعها تتوقف عملية مواجهتها على كل من المنظمات الأهلية والدولة معاً، كما تتوقف على إمكانية استقطاب النساء والشباب للعمل في مجالات وميادين نشاط القطاع الأهلي، والتأكيد على قيمة المشاركة من خلال هذه الجمعيات وقدراتها على الإسهام في التنمية⁽¹⁷⁾.

وركزت دراسة شهيدة الباز لعام ١٩٩٧م على المشكلات التي تؤثر على قدرة المنظمات الأهلية في الوطن العربي، بما فيها منطقة الخليج العربي، على التعامل مع الاحتياجات المجتمعية على النحو التالي:

(17) أماني قنديل: المجتمع المدني في الوطن العربي، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، ١٩٩٤م، ص ٩٩ - ١٠٣.

(أ) عدم توفر خبرة البحث الاجتماعي لدى العاملين على الرغم من أهميتها لمعرفة احتياجات المجتمع.

(ب) بالإضافة إلى نقص الخبرة المعرفية الخاصة بإعداد الميزانية، أو نقص الخبرة في مجال وضع خطط للعمل، وكذلك في مجالات تنمية مهارات الانتاج والتسويق وتصميم المشروعات.. وقد ذكرت تلك الدراسة أنه بالنسبة لدول الخليج العربية تتوافر الخبرات بنسبة معقولة في المنظمات الأهلية في البحرين والإمارات على سبيل المثال، وفي الدول الخليجية الأخرى معظم المنظمات الأهلية من ضعف في خبرات أعضائها على اجتذاب مصادر التمويل.

وقد أوضحت دراسة باقر النجار لعام ١٩٨٩م⁽¹⁸⁾ بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الدول العربية الخليجية.. في الآتي:

١- صعوبات مالية: عدم انتظام الدعم المالي المقدم من الجهاز الرسمي ومن القطاع الخاص أو قلة هذا الدعم أحياناً.

٢- صعوبات فنية تمثلت في الآتي:

(أ) ضعف وقلة مشاركة الأعضاء في أنشطة الجمعيات نتيجة لانخفاض درجة الاقبال على العمل في هذه الجمعيات،

(18) باقر النجار : الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي، التاريخ والمجتمع، مصدر سابق.

وكذلك قلة نسبة عدد الموظفين المحليين العاملين في مجال التخصص وبالتحديد في الجمعيات المهنية كجمعية الأطباء.

(ب) صعوبات إجرائية مثل صعوبة الحصول على موافقة لتنفيذ أنشطة الجمعية وبالذات الثقافية منها.

ويمكن تلخيص المشكلات أو العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية بدول مجلس التعاون فيما يلي:

١- تناقص عدد الأعضاء في كثير من الجمعيات لأسباب مختلفة في مقدمتها تزايد الانشغال في الأمور الحياتية الخاصة وتزايد الاعتماد على الجهات الرسمية في تقديم الخدمات الاجتماعية.

٢- إزدواجية وتعددية العضوية في عدد من الجمعيات والتي وإن كانت تتمثل إيجابيتها في وعي الأفراد بضرورة خدمة مجتمعهم، إلا أنها لابد وأن تؤدي إلى تشتيت الجهود وإضعاف المساهمة وتقليل الفاعلية على المدى الطويل وفي مختلف الجمعيات المنتسب إليها.

٣- انعدام أو ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجمعيات بعضها مع بعض وخاصة في نطاق الأنشطة والبرامج المتشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات، مما يؤدي إلى الازدواجية وبعثرة الامكانيات وضعف التنفيذ والفاعلية.

٤- عدم كفاية الدعم المادي الحكومي المقدم إلى الجمعيات من جهة، وضآلة مثل هذا الدعم بل وانعدامه من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى إلا في بعض الدول وفي حالات محددة.

٥- ضعف التقدير والحوافز المعنوية للناشطين في الجمعيات الأهلية وعدم توفير التغطية الإعلامية المناسبة والمواكبة والقادرة على إبراز تلك الجهود وأهدافها الإنسانية⁽¹⁹⁾.

بالإضافة لذلك فإن الجمعيات الأهلية بحاجة إلى التالي:

- ١- إقامة مشروعات مشتركة بينها وبين مؤسسات المجتمع.
- ٢- تصميم وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية.
- ٣- التصدي لمواجهة بعض المشكلات الاجتماعية للمستفيدين من الجمعيات التخصصية كالمعاقين ووضع برامج لمعالجتها والدفاع عن مصالحهم.
- ٤- حاجة جميع العاملين من إداريين ومتطوعين إلى تنظيم دورات تدريبية وحلقات نقاشية متخصصة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي وميادينه.
- ٥- عدم قدرة الجمعيات التطوعية أو الأهلية التقليدية القائمة بالدور الرعائي الخيري والمنظمات غير الحكومية الحديثة على إحداث تفاعل وتشابك وتداخل فيما بينها في مجال توحيد

⁽¹⁹⁾ دليل العمل الاجتماعي التطوعي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٠م.

مضامين خطابها السياسي والاجتماعي والثقافي حتى يعزز دورها في المجتمع ويعمق حضورها بين أفرادها.
٦- الاستفادة من التطور المعرفي الكبير الحاصل على الصعيد التكنولوجي في الغرب⁽²⁰⁾.

بعد استعراض المشكلات أو العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية العربية والخليجية يمكن لنا تصنيف تلك المشكلات على النحو التالي:

١- العقبات التي تعود إلى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي منها راجعة إلى نوعية المواطنين، عمر المواطنين، مكانتهم، مستوى تعليمهم، اتجاهاتهم، ومدى قابلية تغير اتجاهات المواطنين نحو العمل الاجتماعي التطوعي.

٢- مشكلات ترجع إلى البناء التنظيمي للجمعيات الأهلية وتعود إلى القيادات مثل:
صعوبات تعود لمقومات الشخصية، طبيعة إعدادهم المهني، طبيعة عملهم بالجمعية، طبيعة إنطباع القيادات عن المجتمع.

٣- صعوبات تعود إلى عدم توافر شروط المنظمات بالجمعيات الأهلية:

(20) أنظر مريم الشيراوي: دور وطريقة تنظيم المجتمع في زيادة فاعلية الجمعيات الأهلية القطرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

صعوبات تعود إلى مجال المشاركة، إلى علاقة الجمعية مع المجتمع الخارجي، توافر الخبرات داخل الجمعية، الممارسة التطوعية، عضوية الجمعيات، أهدافها، مواردها... إلخ⁽²¹⁾.

وكما ذكرنا من خلال استعراض المشكلات التي تواجه العمل الاجتماعي التطوعي، فإن كيفية التغلب على تلك المشكلات والعقبات تكمن في:

- ١- العمل على زيادة التغطية الإعلامية لأهمية العمل الاجتماعي التطوعي وإبراز دوره في التنمية الاجتماعية.
- ٢- أهمية الدعم الحكومي لمشروعات وبرامج الجمعيات الأهلية.
- ٣- إعداد الكوادر الإدارية والفنية للعمل بالجمعيات الأهلية.
- ٤- إجراء البحوث الميدانية للتعرف على التغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع.
- ٥- تنشيط العوامل التي تساعد على مشاركة المواطنين في مشروعات الجمعيات الأهلية.
- ٦- زيادة فاعلية الجمعيات الأهلية وبالتركيز على إعداد الدورات التدريبية في مجالات وميادين العمل التطوعي لجميع العاملين والمتطوعين بالجمعيات الأهلية.
- ٧- الاستفادة من المنظمات الدولية في تمويل مشروعات الجمعيات.

(21) أنظر مريم الشيراوي: معوقات مشاركة المواطنين في الجمعيات الأهلية القطرية، جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

٨- ضرورة تشكيل لجان تنسيق بين الجمعيات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً- مستقبل الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي:

تواجه الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون - كما ذكرنا سابقاً - مجموعة من المشكلات أو العقبات التي تحد من فاعليتها، وهي في الواقع مشكلة ذاتية متمثلة في تركيبتها - أي الجمعيات الأهلية - الهيكلية الحالية وكذلك بمستواها الفني والمادي غير قادرة على أن تلعب دوراً متنامياً في عملية التنمية، كما أن موقف القطاع الرسمي من ناحية انفراده، وخصوصاً في المرحلة السابقة، بلعب الدور الريادي في التنمية قد دفع الأفراد وبالتالي الجمعيات الأهلية للاعتماد على هذه المؤسسات لتحقيق الحاجات والمطالب المجتمعية من ناحية، وإلى أن تنحصر أنشطة الجمعيات الأهلية في القطاعات الرعاية ومجال خدمة المجتمع من ناحية أخرى. وعلى الرغم من تراجع دور الدولة في بعض المجالات إلا أنها -أي الدولة- ستبقى امكانياتها المادية وطاقاتها البشرية تمثل المصدر الأساسي في تلبية حاجات الأفراد والفاعل الأساسي في عملية التنمية.

إن خروج الجمعيات الأهلية من حدودها الضيقة في بعض المجتمعات الخليجية والانتقال النوعي في أنشطتها الخدمية والرعاية أدى إلى تطوير نظرة الجهات الرسمية لها، والافتتاح بأن لدى تلك الجمعيات قدرات كافية يمكن توظيفها بصورة أكبر في عمليات التنمية.

كما أن مساهمة مؤسسات الدولة التعليمية والإعلامية والأسرية، يؤدي إلى إحداث تغيير في موقف العامة، بتحويلهم من أفراد وجماعات مستقبلية للخدمات والبرامج المقدمة، دون المشاركة فيها إلى أفراد وجماعات فاعلة في تطوير الخدمات والبرامج، والمشاركة فيها، سيساعد على تطوير الأنشطة والفعاليات التي تقدمها الجمعيات الأهلية.

حيث تمر الجمعيات الأهلية في العالم العربي بمرحلة انتقالية حاسمة بفعل عدد من المتغيرات الإقليمية والعالمية، فعلى المستوى الإقليمي تدرك أغلب الأقطار العربية أهمية هذه المنظمات وقدراتها كقناة تدعم مشاركة المواطنين وتتوجه إلى احتياجات المجتمع.

وقد كان أيضاً للتوجهات الديمقراطية التي تبنتها بعض الأقطار العربية أثرها على تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي لصالح المنظمات الأهلية، وفي الأقطار الأخرى التي لم تشهد تحولات ديمقراطية أساسية بدت هذه المنظمات كقناة لتعبير بعض القوى الاجتماعية والاقتصادية عن توجهاتها، وبالإضافة إلى هذه المتغيرات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنه لا يمكن إغفال دور التغيرات العالمية التي لعبت دوراً ضاعطاً غير مباشر لتهيئة المناخ لدعم المنظمات الأهلية على وجه العموم، ففي إطار اتصال عالمي مفتوح اتاحت للمنظمات العربية فرصة تبادل الخبرات وفرص التعاون المباشر مع المنظمات العالمية الحكومية التي تقدم لها الدعم مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مع المنظمات الدولية غير

الحكومية، وقد تم هذا التعاون أو الدعم من خلال المؤتمرات والمشروعات المشتركة والتمويل والدعم الفني وغير ذلك.⁽²²⁾

فعلى الرغم من تزايد النشاط الأهلي وتطور أدواره في المنطقة العربية إلا أنه لم يصل بعد كقطاع إلا في بعض الحالات الاستثنائية إلى التأثير بشكل جذري في مسار المجتمع، ومن هنا قامت الدراسات العربية إلى استشراف مستقبل هذا القطاع كما يراه العاملون فيه باعتبارهم أقدر على تقييم قدراته الواقعية، ومن ثم إدراك الإمكانيات المستقبلية له من خلال رؤية المنظمات الأهلية العربية لدورها في المستقبل⁽²³⁾، وقد جاءت نتائج تلك الدراسة على النحو التالي:

١- اتفقت معظم المنظمات المبحوثة وبنسبة ٩٨% على ضرورة قيامها بدور أكبر في المستقبل، مما قد يعني أن وعي العاملين بهذه المنظمات قد وصل إلى إدراك أهمية العمل الأهلي وضرورة العمل على تفعيله، وقد جاء اختيار المجالات التي يجب التوسع فيها تعبيراً عن الأهمية النسبية لهذه المجالات للمنظمات الأهلية في الأقطار العربية المبحوثة، فبرزت أنشطة الرعاية الاجتماعية كأولوية بنسبة ٨٣% ثم الأنشطة التنموية ثم الأنشطة الثقافية، ثم الأنشطة الدينية، وقد جاءت الممارسات الديمقراطية في النهاية، وتعبّر هذه النتائج عن أن وعي المنظمات الأهلية العربية ما زال محصوراً إلى حد كبير في دورها الخدمي الرعائي باعتباره الدور السائد حتى الآن،

(22) أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(23) شهيدة الباز: مصدر سابق، ص ٢٥٢-٢٥٣.

ويلاحظ كذلك تقلص الاهتمام بالأنشطة السياسية مثل الممارسات الديمقراطية.

٢- ورغم الاهتمام النسبي بالتوسع في الأنشطة التنموية، إلا أن الفهم السائد للأنشطة التنموية التي يمكن أن تقوم بها المنظمات الأهلية العربية ما زال فهمًا جزئيًا ينحصر تقريباً في مشروعات العون الذاتي والمشروعات الاقتصادية لزيادة الدخل، ولا يقترب من فكرة التنمية الشاملة بالمعنى التنظيمي ويرجع ذلك إلى أن الفكر السائد ما زال ينظر إلى التنمية باعتبارها مسؤولية الدولة أساساً وأن دور المنظمات الأهلية هو دور جزئي مساعد على المستويات المحلية، ومن جانب آخر حاولت تلك الدراسات معرفة مدى استعداد المنظمات الأهلية للتطور كآلية سياسية بالمعنى الواسع للتنمية بحيث تصل إلى مشاركة الحكومة كتعبير عن الإرادة الشعبية في صنع القرارات والسياسات التنموية، وذلك باعتبار أن هذا التطور هو الطريق الوحيد لتفعيل المشاركة الشعبية الحقيقية في التنمية والتغيير الاجتماعي، وبدونه يظل القطاع الأهلي آلية مساندة لنشاط الحكومة دون النظر إلى تعبيره عن مصالح غالبية المواطنين أو إلى تعبيره عن مصالح فئات قليلة منهم.

٣- وقد جاءت ضمن نتائج الدراسة أن كل الأقطار العربية تتفق على وجوب مشاركة الجمعيات مع الدولة في صنع القرارات والسياسات التنموية في المستقبل بنسبة تصل إلى ٨٢% من الأقطار المبحوثة، إلا أن هذه النسبة تنخفض في دول الخليج

إلى ٦٣% لعدم الاقتناع بالفكرة نفسها أو لوجود صعوبات في تحقيقها، ويمكن أن يرجع ذلك إلى طبيعة الدولة من حيث توليها مسؤوليات التنمية ومن حيث الحدود التي تضعها على المشاركة الشعبية، على أن هناك تفاوتاً في موقف دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لذلك حيث ترتفع الموافقة على ضرورة تطوير دور المنظمات الأهلية في الكويت والبحرين بنسبة ١٠٠% و ٧٣% على التوالي وتنخفض في الإمارات وعمان إلى ٥٣% و ٤٣% على التوالي، ويلاحظ أن نسبة المنظمات التي رأت أن وضعها يؤهلها للمشاركة لم تتجاوز ٦٠% مما يوضح أنه ما زالت هناك فجوة بين ما تراه المنظمات من دور مستقبلي، وبين قدرتها على القيام بهذا الدور الآن.

وفي هذا الإطار ترى الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى تدعيم مشاركتها حيث تشير نتائج إحدى الدراسات الخليجية إلى الآتي:

١- العمل على زيادة الموارد المالية بدرجة كافية ومنتظمة مما يؤكد على أهمية التمويل في العمل الاجتماعي التطوعي وهذا يعكس بالتالي قصور في فهم ومعرفة أهمية الجانب التطوعي من الناحية البشرية.

٢- تقديم التسهيلات الاجرائية والفنية من قبل الجهات الرسمية مما يؤكد أهمية استقلالية المنظمات الأهلية والديمقراطية في توجهاتها.

- ٣- ضرورة التوعية بأهمية العمل الاجتماعي التطوعي لرفع معدل المشاركة في برامج وأنشطة الجمعيات الأهلية.
- ٤- الاستفادة من خبرات الجمعيات والدول الأخرى في التخطيط للبرامج والأنشطة.
- ٥- زيادة الاهتمام بمشاركة العنصر النسائي في الجمعيات الأهلية وتحديدًا في دولتي الإمارات وقطر.
- ٦- ضرورة التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في الحقل الاجتماعي التطوعي على المستوى القطري والإقليمي⁽²⁴⁾.

وكما ذكرنا عند الحديث عن المشكلات والعقبات التي تواجه العمل الاجتماعي التطوعي بدول مجلس التعاون الخليجي أن هناك معوقات كثيرة تحد من فعاليتها، وترجع بعضها إلى أسباب إدارية تنظيمية فنية خاصة بالجمعيات الأهلية نفسها، بالإضافة إلى أسباب مجتمعية متمثلة في عدم القناعة بأهمية العمل التطوعي ومجالاته في التنمية.

وعلى ضوء ذلك فإنه للتغلب على تلك المعوقات ولتنفيذ دور الجمعيات الأهلية لابد من التعامل بصورة جادة مع تلك العقبات على النحو التالي:

- ١- تحديد إطار عمل له أبعاد ديمقراطية وقانونية للمنظمات الأهلية وتضمن هذا الإطار ثلاثة عناصر: أولها منح الصفة

(24) باقر النجار: العمل الاجتماعي التطوعي، مرجع سابق، ص ٤٦.

القانونية الشرعية للمنظمات غير الحكومية حتى تستطيع البناء والاستمرار والعمل.

وينطلق هذا المبدأ من ميثاق حقوق الإنسان والقوانين الدولية وميثاق جنيف الرابع، وهذا العنصر يسمح للأفراد بحرية الانضمام إلى تلك المنظمات على جميع المستويات.

أما العنصر الثاني: فهو ذلك الذي يتعلق باستقلالية المنظمات الأهلية، ويتحقق ذلك من خلال مستويين، الأول الذي يسمح للمنظمات غير الحكومية بتحديد أهدافها حسب أولوياتها واحتياجات مجتمعاتها المحلية بما يتفق وينسجم مع السياسة الوطنية، أما المستوى والثاني فلا بد من احترام الاستقلال التنظيمي والإداري للمنظمات غير الحكومية.

والعنصر الثالث: فهو يتعلق بقدرة الجمعيات الأهلية على تحمل المسؤولية والضبط أو الرقابة في عملها.

وتعد العناصر الثلاثة هذه على نفس القدر من الأهمية لوضع أو تحديد إطار عمل رسمي للمنظمات الأهلية.

٢- ضرورة وضع نموذج للتعاون بين الحكومات والمنظمات الأهلية.

هذا الإطار يجب أن ينطلق من مبدأ المشاركة التامة بين الحكومة والمنظمة الأهلية.

٣- تقوية وتعزيز وتفعيل البناء الديمقراطي للمنظمات الأهلية كما أشارت لها الدراسات السابقة وأكدت عليها.

٤- التعاون، والتنسيق بين المنظمات الأهلية العربية وتبادل الخبرات والمعلومات للتمكن من إنشاء شبكة عمل عربية تستطيع أن تدافع عن مصالح واهتمامات المنظمات الأهلية العربية.

٥- يجب أن تتمكن الجمعيات الأهلية من الاعتماد على نفسها من جهة وتمويلها ذاتياً من جهة أخرى.

فمن الضروري أن تكون المنظمات الأهلية قادرة على التمويل الذاتي دون الاعتماد الكلي على الحكومات⁽²⁵⁾.

٦- الاستفادة من المنظمات غير الحكومية الدولية في التمويل والتدريب وإعداد البرامج مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(25) جبهة العيسى، مصدر سابق، ص ١٨ - ١٩.

الخاتمة:

وبهذا فإننا نخلص للقول أن الدور التتموي المأمول من الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، لا يأتي تحقيقه إلا من خلال مصفوفة إجراءات رسمية، تتمثل في تغيير النظرة الرسمية لهذه المؤسسات والارتقاء من مفهوم جمعيات النفع العام إلى مفهوم المؤسسات القادرة على لعب أدوار متصاعدة وعلى جميع الصعد في المجتمع، كما أنها تأتي من خلال إحداث تغييرات أساسية في الأنظمة والقوانين الضابطة لعمل هذه المؤسسات والانتقال في التعامل معها من موقع الضد إلى موقع الرديف والداعم لمسيرة التنمية، كما أنها تتمثل في إحداث تغييرات أساسية في قيادات هذه الجمعيات وعقولها المفكرة، وابتداع الجديد في مجال النشاط والبرامج، والانتقال بهذه المؤسسات من حالتها النخبوية الضيقة إلى مجالات أوسع من المشاركة المجتمعية من حيث الحرص على انخراط قطاعات سكانية أوسع من مواقع طبقية كما هي جهوية مختلفة.

كما أن تحقيق كل ذلك يتطلب تأسيس قيم اجتماعية مساندة للعمل الاجتماعي التطوعي، هذه القيم التي لا يمكن لها أن تكون إلا من خلال برامج توعوية إعلامية تؤسس لقيم اجتماعية محفزة ودافعة نحو العمل التطوعي، كما يمكن تحقيق ذلك من خلال إدماج قيم العمل الأهلي في برامج ومناهج وأنشطة العملية التعليمية بشكل عام بمستوياتها ومجالاتها المختلفة.

قائمة المراجع

- (١) الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ١٩٩٣م.
- (٢) الباز شهيدة: المنظمات الأهلية العربية. لجنة المتابعة لمؤتمر الأهلية العربية، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٣) الشيراوي مريم: دور طريقة تنظيم المجتمع في زيادة فاعلية الجمعيات الأهلية القطرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.
- (٤) الشيراوي مريم: معوقات مشاركة المواطنين في الجمعيات الأهلية القطرية. جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.
- (٥) العيسى جهينة: "المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية". ورقة لمؤتمر المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي، الدوحة، ١٥-١٧ مايو ٢٠٠١م.
- (٦) القطري منصور، وآخرون: إنماء المجتمع الأهلي. بيروت، دار الصفوة، ١٩٩٦م.
- (٧) قنديل أمني: القطاع الثالث في الوطن العربي. في سيعيكوس، مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٨) قنديل أمني: المجتمع المدني في الوطن العربي. منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، ١٩٩٤م.
- (٩) مركز البحوث العربية: الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تحرير عبد الغفار شكر. القاهرة، ١٩٩٨م.

- (١٠) النجار باقر: الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي، التاريخ والمجتمع، بحوث ودراسات مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ٣١ أكتوبر ١٩٨٩م.
- (١١) النجار باقر: سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي. بيروت، الكنوز الأدبية، ١٩٩٨م.
- (١٢) النجار باقر: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية. البحرين، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨م.
- (١٣) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون. دليل العمل الاجتماعي التطوعي، ٢٠٠٠م.
-

ورقة زوجية

غلاف البحث الرابع

فاضية زوجي

المحتويات

الصفحة

٢٢٥ - ٢٢١	- مدخل عام لمفاهيم التنمية.....
٢٢٧ - ٢٢٦	أولاً - دور العامل البشري والاجتماعي في التنمية.....
٢٣١ - ٢٢٨	ثانياً - نمط مستحدث للتنمية.....
٢٣٧ - ٢٣١	ثالثاً - الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية المستديمة.....
٢٤٢ - ٢٣٧	رابعاً - التنمية البشرية المستديمة والإطار المؤسسي.....
٢٤٧ - ٢٤٢	خامساً - التوجهات الأساسية للعمل الأهلي في دول مجلس التعاون..
٢٥٠ - ٢٤٧	سادساً - الإشكاليات التي تواجه العمل الأهلي في التنمية.....

المحتويات

سابعاً - التحولات الممكنة نحو دور تنموي في العمل الأهلي.....	٢٥٥ - ٢٥٠
ثامناً - العقبات التي تعترض مسار التحول للدور التنموي.....	٢٥٨ - ٢٥٥
تاسعاً - الشروط اللازمة لمشاركة فاعلة في التنمية.....	٢٦٤ - ٢٥٨
عاشراً - التعليم والمعرفة قاطرة التنمية...	٢٦٩ - ٢٦٤
حادي عشر - الرعاية الصحية أساس الرفاه الاجتماعي.....	٢٧٦ - ٢٦٩
- الاستخلاصات الختامية.....	٢٨٦ - ٢٧٧
- قائمة المراجع.....	٢٨٩ - ٢٨٧

نحو دور تنموي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي

مدخل عام لمفاهيم التنمية:

طراً على مفهوم التنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين، تحولات عديدة اتسم بعضها بمحاولات بناء نماذج جديدة للتنمية من خلال نسج منظومة واسعة من المفاهيم التنموية لمدارس مختلفة، بل وفي الأحيان متناقضة، ولم يكتب لمثل هذا الاتجاه الرواج أو إقناع أي طرف بجدوى نماذجه، لأنها كانت تفتقر للحد الأدنى من المنهجية المطلوبة لتكوين منظومة علمية تتسم بالاتساق والتماسك، وبرزت مفاهيم أخرى بنت رؤاها العلمية على نقد الانتكاسات التي شهدتها عقود التنمية الضائعة، وأنت بمفاهيم التنمية الشاملة، بديلاً عن التنمية المستقلة، واقتصادات الإحلال، إلا أن هذه المقاربة لم تجد لأسباب مختلفة ومتباينة حيزاً للتطبيق في الواقع العملي، على الرغم من أنها قدمت إسهامات نظرية متينة شاركت في حل عدد من المعضلات التي واجهت تطبيقات التنمية المستقلة، وقدمت إجابات مقنعة للإخفاقات التي تعرضت لها برامج إحلال الواردات، وعلى نحو خاص الإجابات الشافية التي بحثت في الفشل النسبي الذي عانت منه مؤسسات القطاع العام وأنماط الملكية العامة الأخرى.

وعلى الرغم من الصدقية العلمية، النظرية والمنهجية، على حد سواء، التي اتسمت بها مقاربات التنمية الشاملة، فإنها لم تجد الرواج الذي يليق بها على مستوى التطبيق العلمي، وذلك بسبب التغيرات

الواسعة التي شهدتها العالم في الحقتين الأخيرتين من هذا القرن وآثارها السلبية على التنمية، وفرض أنماط التنمية أو السياسات الاقتصادية التي يمكن للدول أن تتبعها أو تنفذها بغض النظر عما يترتب عليها من آثار على المستوى المجتمعي، وكان لسيادة المفاهيم الرأسمالية (للتنمية) في العالم أجمع، والذي كان نتاجاً مباشراً للانتصار الواسع الذي حققته الأيديولوجيا الليبرالية، بكل ما تحفل به من هواجس وآفاق مسدودة، على الأقل بالنسبة لدول العالم الثالث، أثر حاسم في سد الطريق أمام البدايات المشجعة التي خطتها تجارب التنمية الشاملة في عدد من البلدان، كما أن الرأسمالية المزهوة بنصرها لم تتح أية فرصة لأنماط التنمية الأخرى في أن تأخذ طريقها للتطبيق العملي، خاصة وأن هذه الأنماط تشكل بديلاً موضوعياً يفي بمتطلبات تجاوز العقبات التي تفرض إنجاز عملية التنمية، فضلاً عن أن جوهرها يقوم بشكل أساسي على التنظيم المجتمعي والمشاركة الشعبية، وتدور برامجها وخططها حول مفهوم المشاركة وتنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وهو ما يشكل نقیضاً تاماً لأنماط النمو الرأسمالي والتي يركز جوهرها على الفرد واقتصاد السوق وسياسات الانكماش، الشهيرة ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، ودفع النمو من خلال قاطرة سياسات الاقتصاد الكلي، المنفصلة عسفاً عن سياسات التنمية الاجتماعية.

إن أنماط التعديل الهيكلي التي سادت في فترة السبعينيات والثمانينيات، تفاوتت إلى حد كبير بين الدول التي طبقت البرامج، فبعض الدول النامية، وخاصة في الوطن العربي وأفريقيا تبنت سياسات انكماشية Deflationary أدت إلى تقييد الإنفاق الحكومي، إضافة إلى سياسات تجميد الأجور وعدم زيادتها، وإلغاء أو الحد من الدعم على

السلع، وإطلاق العنان لقوى السوق، وحينها كان التبرير لمثل هذه السياسات إعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي عبر خفض العجز في الحساب الجاري والحد من التضخم وزيادة المنافسة. إلا أن كل الدول التي اتبعت مثل هذه السياسات أخفقت في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك كما كان متوقعاً منذ البداية، ولم تحرز أي تقدم في التنمية، وأصبح عقدا السبعينيات والثمانينيات، عقدي التنمية الضائعين، هذا بالإضافة إلى ما رافق هذه البرامج من اتساع حدة الفقر، وتفاقم حجم التفاوت في المساواة، وزيادة نسب البطالة، وكل الخصائص الأخرى الملازمة لضعف النمو الاقتصادي.

بينما قامت أسس التنمية الشاملة على حقيقة أن التعليم، أدى إلى إعداد البشر وإكسابهم موقعاً مهماً في معالجة العوامل المحددة للتنمية، وأخذت هذه العوامل ثلاثة أبعاد رئيسية، استند أولها على الانتقال من معالجة البعد التراكمي لرأس المال العيني إلى البعد الجاري لاستخدامه، أي من الاستثمار إلى عملية الإنتاج ذاتها، وتناول مختلف محدداتها، أي مكونات دالة الإنتاج ودور البشر فيها، أما العامل الثاني فيتمثل في التمييز بين الجانبين الكمي والنوعي للبشر، وهو ما أدى إلى بروز أهمية الرأسمال البشري، والاستثمار في البشر، وربط هذا الاستثمار بالتنمية، وترتب على هذا العامل الثالث المتمثل في المشاركة المجتمعية في التنمية عن طريق تهيئة البيئة المناسبة لإتاحة الفرصة أمام الناس لرسم أهدافهم بأنفسهم وأخذ قراراتهم وحدهم، وإطلاق الطاقات الإبداعية للناس لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجههم.

هذا بدوره يبرز العلاقة الدينامية القائمة بين التعليم والتنمية من خلال تلازم العلاقة بين المسارين التي تتجسد عبر التطور التاريخي في البنية الاجتماعية، باعتبار أن الفكر والفعل يتحقق من خلالهما نماء المجتمع وتقدمه مما يستدعي النظر إلى التعليم من مجرد كونه قطاعاً مثل باقي القطاعات الخدمية الأخرى تخصص له الاستثمارات التي تعكس نجاعتها بما يمكن أن تضيفه إلى ناتج القطاع، إلى اعتباره نشاطاً بحد ذاته، ومن ثم فإن ناتجه يمثل استثماراً له مردود مباشر على مستقبل التنمية.

ظل المنظور التقليدي للتنمية قائماً على أساس السباق، واللاحق، وأن هناك دولاً حققت تقدماً واسعاً وعلى الدول الأخرى أن تقتفي آثارها للحاق بها أو تجاوزها، وهو ما يقتضي وجود نموذج تنموي حقق تقدماً في مكان ما، وبالتالي فإن على بقية الدول تقليده واتباع طرقه ووسائله لتحقيق ذات التقدم الذي تم إحرازه في مكان آخر، وأن الاستثمار في الرأسمال المادي هو الوسيلة الرئيسة لتحقيق التقدم، وأن بناء الهياكل التي تدفع نحو التقدم قائم على هذا الأساس وحده، بينما العامل البشري يحتل موقعاً متدنياً أو في أحسن الأحوال اختياريًا، الأمر الذي يجعل نموذج التنمية التقليدي يتسم بالتمطية والتشابه والتقليد، ومعادياً للأعراف المحلية للتنمية، وقصير المدى ومحدوداً تاريخياً إضافة إلى كونه عاجزاً عن إحداث التغييرات التاريخية الكبرى، ومعتمداً على الرأسمال المادي وحده، دون بقية العوامل الأساسية الأخرى اللازمة لإحداث التنمية.

بينما البديل التنموي لبرامج النمو الرأسمالي، يعتمد على التنمية الشاملة التي تقر أن التنوع هو الأساس الصالح لإنجاز عملية التنمية،

بوصفها الإمكانية التي تتضمن مسارات متعددة وطرقاً مختلفة للتنمية، حتى وإن كان هناك اتفاق على الأهداف العامة للتنمية في المدى الطويل، فإن هذه الأهداف يتم إنجازها بطرق مختلفة ووسائل متعددة، الأمر الذي يدفع بالمجتمعات إلى التجديد في عملية التنمية بدلاً من الاتباع والنقل الحرفي للتجارب الأخرى. وتستند القدرة على التجديد بدورها على الأمد الطويل ليقوم المجتمع بتحقيق التقدم المنشود وتطوير وزيادة خبراته ومعارفه في هذا المجال. وتضع التنمية الشاملة العامل الإنساني في الصدارة وبالتالي فهي تركز على تنمية الإنسان نفسه، وعلى تعزيز التعليم والمؤسسات التي تتيح قدراً أوسع من الاستعداد للعمل بين أفراد المجتمع وهو الرأسمال الحقيقي الذي تعمل التنمية البديلة على استثماره مما يجعلها عملية مستديمة.

هذا الاتجاه الذي بدأ يتبلور في الحقبة الأخيرة، أصبح الآن أكثر وضوحاً من ذي قبل، واتجه نحو صياغة نظرية متكاملة للنمو والتنمية، وحدد أهدافه كما أسلفنا، بأن تكون عملية التنمية متعددة الأبعاد والاختصاصات، والتأكيد على نحو مستمر ومتزايد على دور العامل البشري، وإعطاء الأفكار والمؤسسات أهمية قصوى في تحديد اتجاهات التنمية مع التناقص المستمر لعاملي المال والتصنيع في تحديد خيارات التنمية، وإعادة النظر في هذه الأخيرة على وجه التحديد أمر هام، لأنها تعتبر النقطة الأساسية لانطلاق الخيار الجديد للتنمية.

أولاً - دور العامل البشري والاجتماعي في التنمية:

إن المسار الجديد للتنمية، الذي ظل يعتمد مفاهيم التنمية الشاملة كإطار له، وضع مفاهيم متكاملة لدور الإنسان في التنمية، وميّز بين هذه العوامل الإنسانية، التي هي واقع الأمر متداخلة وشديدة الارتباط، إلا أن الرأسمال البشري، يختلف جزئياً، أو على الأقل معيارياً عن الرأسمال الاجتماعي، وعلى العكس من الرأسمال المادي الذي يعد محسوساً بالكامل، فإن الرأسمال البشري يكمن في المهارات والمعارف للأفراد، وهو ما يمكن أيضاً ملامسته واختبار مستوياته، إلا أن الرأسمال الاجتماعي يعد أمراً صعب التعريف، كما أنه في الوقت نفسه من المتعذر قياسه، ولكن من حيث المبدأ يمكننا أن نجد أول مظاهر الرأسمال المجتمعي، في العلاقات المترابطة والمعقدة القائمة بين الأفراد والتي تكون الفعالية المجتمعية، وبصورة أكثر بساطة فإنه يمكن القول إنها مجموعة الأشكال والأحكام التي يفرزها المجتمع خلال تطوره لتنظيم علاقاته، والتي تضع الإنسان في جميع الأحوال في صدارة جميع أنواع العلاقات الأخرى القائمة في المجتمع، وهذه الضوابط المجتمعية شديدة الأهمية لكونها تتضمن الأسس الأخلاقية التي يقوم عليها البناء المجتمعي. وبمقدورنا أن نجد التدخل بين المفهومين، في كون أن الرأسمال البشري يهدف إلى تحسين مستوى القدرة للأفراد لتمكينهم من اتخاذ القرار. بينما يسعى الرأسمال المجتمعي إلى تحسين القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار، واستطراداً فإن هذا يعني أن الأفراد الأكثر مهارة يستطيعون إثراء المشاركة، وبالمقابل فإن المشاركة المتناسقة تستطيع أن تجعل مهارات الأفراد ذات قيمة عالية ومؤثرة.

وإذا قمنا بتوسيع الرأسمال المجتمعي إلى حد ما، فإن ذلك سيشمل أيضاً المسارات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية والهيكل المؤسسية، ولهذا يمكن أن نفسر التداخل الشديد بين المؤسسات، مثل أنماط العلاقات القائمة بين ومع مختلف المنظمات، المتعلقة بالموضوعات الخاصة بالرقابة والمحاسبة والشفافية، ودرجة المشاركة في العمل السياسي والنقابي، والمنظومة الثقافية بما فيها تركيبة الأسرة وبنائها، والتنوع العرقي، ودور الأعراف والتقاليد بوصفها قانوناً مجتمعياً.. وأن تراكم كل هذه الأنماط المؤسسية، يمكنها أن تكون تعريفاً موسعاً للرأسمال المجتمعي.

ويتيح التعريف الموسع، للرأسمال المجتمعي، معرفة السمة الأساسية التي يتسم بها هذا المفهوم، بوصفه مفهوماً يتعلق بالمساواة أكثر من المفاهيم الأخرى، فبينما نجد أن المال ووسائل الإنتاج، عادة ما تكون مملوكة للدولة أو الأفراد، وبالتالي فإن العلاقات القائمة بين المالكين والعاملين قائمة على أسس رأسية، أو بأنماط أخرى من تحكم المالكين، نجد أن الرأسمال المجتمعي يتشارك في ملكيته الجميع ويستفيد منه الجميع، وربما يفيد المعدمين أكثر من المالكين، وإذا كان التعاون المجتمعي قائماً على الشراكة والتطوع والثقة المتبادلة أكثر من كونه قائماً على القسرية والهيمنة والتهميش، فإن أولئك المعدمين سيكون لهم دور واسع يقومون به في المجتمع.

ثانياً - نمط مستحدث للتنمية:

إن المفاهيم التي ميزنا بينها في السابق، تتيح فهماً أفضل وأكثر وضوحاً، للالتباسات التي يمكن أن يسببها تداخل المفاهيم حول التنمية البشرية، والتي لا يمكن اعتبارها مفهوماً جديداً تماماً. فقبل عقود مضت، كان يتم استخدام المفهوم في إطار ضيق لا يتجاوز معنى تطوير المهارات التي كان ينظر لها بوصفها خاصية إضافية ضرورية للرأس المال المادي، والتنمية البشرية كان ينظر إليها الاختصاصيون الإداريون بمعنى أنها تطوير للموارد البشرية. إلا أن المفهوم أخذ في السنوات الأخيرة أبعاداً أكثر عمقاً، من خلال الاعتراف بأن التنمية لا يمكن أن تكون مستديمة ما لم يصبح الناس قادرين على تحديد مصائرهم بأنفسهم على نحو متزايد. وبالتالي فإن جوهر التنمية البشرية، يتمثل في وضع التنمية لخدمة رفاه البشر بدلاً من أن يكون الناس في خدمة التنمية.

بهذا المنظور، فإن التنمية البشرية تتطلب أن يتم تمكين الناس من تحديد خياراتهم، سواء تعلق ذلك بسبل كسبهم أو أمنهم الذاتي، أو وضعهم السياسي، وتتطلب أيضاً التأكيد على القيم المحلية والعلم، بوصفها أداة ومعلماً لتحديد هذه الخيارات، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إيجاد بيئة مواتية يمكن الوصول إليها عن طريق إصلاحات البنية الهيكلية، وإعادة تخصيص الأموال، وتعزيز إسهام الحركات الاجتماعية، خاصة تلك التي تعنى منها بقضايا المعوزين والفقراء.

ويعرّف المفكرون التنمويون الذين طوروا هذا المفهوم للأمم المتحدة بأن "التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس، ومن ناحية

مبدئية فان هذه الخيارات يمكن أن تكون لا نهائية ومتغيرة عبر الزمن، ولكن هناك ثلاثة أشياء أساسية يجب تلبيتها على جميع مستويات التنمية: أن يتمتع الناس بحياة طويلة وصحية وأن يمتلكوا المعرفة، وأن تكون لهم الفرصة للوصول إلى الموارد التي تمكنهم من مستوى حياتي عال ملؤه الكرامة. وإذا كانت هذه الخيارات الأساسية غير متاحة، فان فرصاً عديدة أخرى سيكون متعذراً الوصول إليها.

إن المقاربة الجديدة للتنمية، أعطت بعداً أساسياً لدور البشر فيها، وضمن إطار مجتمعي وأن متابعة التنمية البشرية على نحو متصل ومتصاعد ستدعم تحقيق النمو، ذلك أن التركيز على الناس وعلى مجتمعاتهم يعد أمراً مفيداً على نحو بالغ للنمو الاقتصادي، وهنا يجب مراعاة أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي مناسبة تماماً للخيارات المجتمعية، حيث أن المسألة هنا تقتضي أن تكون السياسات التي يتم اتخاذها على المستوى الكلي مصممة بوضوح لدعم الأهداف الكبيرة التي تخدم الاستدامة والتنمية البشرية في آن واحد.

كما أن السياسات المتخذة على المستوى الكلي والتي تهدف إلى الارتقاء بالتنمية البشرية، لا يقصد منها إغفال أهمية الدور الذي يقوم به التقدم التقني والرأسمال المادي في إطار التنمية الاقتصادية، إلا أن أية استراتيجية تنموية تضع الآلة قبل الإنسان، وتسمح بتآكل النسيج الاجتماعي والرأسمال المجتمعي باسم التحديث والنمو، فإنها ستفتقد إلى عامل الاستدامة، وربما يكون هذا هو التفسير الممكن لفشل سياسات التنمية في العالم الثالث، وللأزمة المجتمعية العميقة التي يعيشها عدد غير قليل منها.

إن معظم سياسات الاقتصاد الكلي، تُعنى بالأهداف الوسيطة، والتي عادة ما ينظر إليها على أنها تسهم في رفاه المواطنين، ولكنها بالطبع ليست تماماً رفاهاً للمواطنين، ففي حين نقيم مستوى الأداء الاقتصادي ونقوم بإضافة معدلات التضخم إلى معدلات البطالة مثلاً، فإنه سيكون علينا أن نجد معامل الارتباط، إن وجد، لمعرفة مدى ارتباطهم بالأهداف المجتمعية، وحتى في الحالات التي يمكن أن يتم فيها التبرير بأن هذه السياسات تدعم رفاه الأفراد، الذي بدوره يؤدي إلى رفاه المجتمع، وأن الفائدة من هذه السياسات يمكن تحقيقها من خلال ما يتحقق من الاستفادة من الرفاه، إلا أنه كما يلاحظ (سن ١٩٨٦م) فإن نظريات الرفاه يجب أن تتعدى مجرد الاستفادة الفردية، سواء كانت هذه الاستفادة على صعيد الاستمتاع، أو أنواع التفضيل السائدة، وعلينا أن نأخذ المسألة ببعد أكثر اتساعاً حيث أن إحدى أبرز خصائص اقتصادات مستوى الرفاه، هو تجاهلها التام للمعلومات الخاصة، بالصحة والاعتلال والحياة المديدة، إلا أن هذه المتغيرات تُؤخذ دوماً وعلى نحو شديد الجدية في أدبيات التنمية، بينما يتم تجاهلها تماماً من قبل مقولات اقتصادات الرفاه، إن حل هذه الإشكالية، يقتضي إتخاذ تدابير مختارة جيداً، لخدمة سياسات الاقتصاد الكلي الموجه للمجتمع وعلى نحو خاص في دولنا التي تعاني من إختلالات واسعة في توزيع الدخل، ويتطلب ذلك أولاً توفير الخدمات الأساسية وعلى نحو خاص، التعليم والصحة، ثم إيجاد نظام موجه نحو المجموعات المحرومة، مثل سياسات دعم الدخول ودعم الغذاء، وذلك لتعويض التشوهات القائمة في سياسات الاقتصاد الكلي.

الإشكالية الأخرى التي تواجه سياسات التنمية البشرية المستدامة وسياسات الاقتصاد الكلي تكمن في العلاقة المتبادلة بين الآثار المترتبة

على السياسات قصيرة المدى وطويلة المدى، وعلى سبيل المثال: فإن الاستثمار في البيئة أو في حمايتها، عادة ما يتسم بفترات تمتد لزمان طويل، بالمقارنة مع الاستثمار في رأس المال المادي الذي يمكن أن تكون له نتائج أو أرباح فورية، أو العكس بالطبع، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى أزمة بين الاستدامة والنمو الاقتصادي قصير المدى. وفي هذا الإطار يشير (غريفن ١٩٨٤م) إلى أن " القوى العاملة الماهرة، المتعلمة التي تتمتع بالصحة، تعتبر الأساس الصالح لنمو أي بلد على المدى الطويل، وأن النمو السريع يمكن الوصول إليه عبر استغلال الموارد الطبيعية التي تتمتع بمعدلات طلب عال، لكن ما لم يتم إعادة استثمار عائدات الموارد الطبيعية في الرأسمال البشري، فإن مثل هذا النمو يعتبر غير مستديم ... وطالما أن الاقتصاد العالمي أصبح مندمجاً بشكل متزايد فإن المقارنة التي ستكون لمصلحة البلدان النامية، وخاصة تلك المكتظة بالسكان، ستكون على الأغلب الأعم قائمة على أساس امتلاك المهارات، ومدى تعلم وقدرة قواها العاملة وكفاءتها المهنية والتقنية " .

ثالثاً - الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية المستدامة:

تتمثل الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية المستدامة، كما يرى بنوري وجماعته في ثلاثة أبعاد مجتمعية هي:

- ١ - التجربة المجتمعية.
- ٢ - التجديد المجتمعي.
- ٣ - التعلم من المجتمع.

وهذه العوامل المستقلة التي ترتبط بعلاقات متبادلة، تفضي كل واحدة منها إلى الأخرى، ولا يمكن الوصول إليها من خلال خطط العمل أو غيرها من أساليب التدخل الأخرى، وإدراكها يتطلب ملاحظة دقيقة للتحويلات التي تحدث في المجتمع، فالتجارب المجتمعية والتي يحدث معظمها بشكل تلقائي، يمكن أن تقدم مؤشرات أساسية للطريقة التي يمكن أن يتبعها المجتمع في إنجاز التنمية البشرية المستدامة، لاختبار قابلية التطبيق للمشروعات الخاصة بخيارات التنمية، ولمعرفة ذلك فإن هناك عدداً من العوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وأول تلك العوامل، هو أن الأفكار والتجديد اللذين يجب استحداثهما، من الضروري استنباطهما من الواقع المحلي، ومن الناس المعنيين مباشرة بالتجديد، كما يجب أن يكونا مسيطرين على عمليات التجربة.

ومن خلال هذا يمكن أن يحدث التعلم المجتمعي وأن الدروس المستفادة منه يمكن ترجمتها إلى أشكال جديدة من الرأسمال المجتمعي، الأمر الثاني، أن هذه المشروعات يجب أن تكون مفتوحة ومتاحة للجميع وبالتالي فإن جميع المشاركين فيها يحصلون على قدر متساوٍ من فرص التعلم، وثالثاً يجب صياغة المشروعات بطرق محفزة وموحية، ورابعاً يجب أن يكون لها مدى زمني طويل لإتاحة الفرصة للتعلم التراكمي، وأخيراً فإن هذه المشاريع يجب أن تسهم في تعزيز المؤسسات التنموية القائمة، ويمكن اختصار ذلك بالقول إنها المشاريع التي تؤسس لعادات جديدة في العمل التنموي.

إن استدامة التنمية، تتطلب أن تكون المبادرة من المجتمع المحلي، وأن تكون مسؤولية أفراد هذا المجتمع مباشرة في المشاركة في إعداد

وإنجاز العمل، وتعتبر مثل هذه المبادرات ضماناً مؤكداً لاستمرارية المشروع ونجاحه، ذلك أن المشاركة المستمرة في إنجاز المشروع تمثل فرصاً حقيقية للتعلم من المجتمع. وتصميم المشروع يجب أيضاً أن يحتوى على قدر واسع من الإلهام يتيح للمشاركين تنمية مهاراتهم وإطلاق روحهم الإبداعية، وذلك من خلال تحويل أهداف المشروع إلى عملية مستمرة للتغيير والتجديد والإلهام، وليس للتحقق فقط، وبالتالي أن تكون حافزاً للحراك المجتمعي، والبعد الرئيسي هنا، المتعلق بتقييم المشروع ليس ضرورياً أن يقاس بمعايير الكفاءة والفاعلية، ولكن بمعيار ما ولدّه هذا النشاط من رؤى جديدة وثقة في الذات بين المشاركين.

يعتبر العامل الزمني، من بين أهم الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة، ففي أنماط التنمية التقليدية، وخصوصاً في سياسات الاقتصاد الكلي، يكون واضعو السياسات، محددين المدى الزمني للنشاط على أن يتم في وقت قصير، يريدون خلاله أن يحققوا نتائج ملموسة وبشكل فوري، إلا أن التجربة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها في مدى زمني قصير، ولذلك فإننا نرى كثيراً من المشاريع المصممة للنهوض بمجموعة بشرية وتحسين مستوى حياتها، وخاصة ما عرف ببرامج التنمية الريفية كان مآلها الفشل الذريع، أو في أحسن الأحوال تحولت الإمكانيات الكبيرة للنمو لتصبح في وضع شديد الحرج. أما البعد الآخر شديد الأهمية الذي توفره التجربة المجتمعية، فيتمثل في بناء المؤسسات التي يكون إنشاؤها نابعاً من الحاجة التي يستدعيها نشاط المشروع، وليس المؤسسات التي يتم فرضها لإنجاز المشروع، وبينت التجارب أن مثل هذه المؤسسات الأخيرة نادراً ما تحقق النجاح المطلوب.

إن التجربة المجتمعية لا يمكن أن تكون فعالة أو بالضرورة مفيدة للمصلحة العامة، إذا انفصلت عن التجديد المجتمعي، والتي نعني بها هنا، مجموعة الخبرات والتجارب التي تقود إلى تعزيز التنمية البشرية المستدامة، والتي تتمثل أساساً في إدراك الحاجة إلى التنوع، المدى الواسع، المحاسبة والمساواة. وتداخل هذه العوامل وتضافرها ككتلة واحدة، يمكن المجتمع من الاستفادة من قدراته الكامنة فيه من خلال طرق جديدة ومستحدثة تتعامل مع التحديات التي تواجههم بإبداع واتساع أفق.

أشرنا من قبل، أن سياسات اللحاق والتقليد والاتباع، التي سادت عملية التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت وبالأعلى التنمية ولم تحقق نجاحاً يذكر لأنها أغفلت العاملين الرئيسيين لتحقيق التنمية وهما البشر والاستدامة، وأيضاً تعرضنا في مطلع هذا البحث إلى أن انتصار الليبرالية الكبير أسهم في إعاقة تنفيذ برامج الفكر التنموي الجديد، ولكن ما يبدو أخطر من ذلك هو الترويج للمقولات التي تدعي بأن العالم سيكون أفضل إذا ما تناسق أكثر وأصبح متحداً على نحو أكبر وغدا "قرية كونية"... إلخ. تلك الأفكار البراقة المتأنقة التي يروج لها تحت إسم "العولمة" وهو ما لا نود أن نناقشه هنا لأنه ليس موضوع البحث، ولكننا سنتعرض له بقدر ملامسته لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، ذلك أن هذا الاتجاه (العولمة) أنكر على نحو أساسي الثقافة المحلية وأعاق نظام الموارد المتبع من تحقيق التقدم المنشود. كما أنه تغافل عن أهمية التنوع والاختلاف، وقدرة الناس على ابتكار الحلول للمشاكل التي تواجههم وتوفير الفرص لهم لتعزيز قدراتهم ولتنمية مهاراتهم في التعامل مع الأوضاع الناشئة في بيئاتهم، وأمام هذه

المستجدات فإنه سيكون على الوسائط التنموية أن تقوم بتعديل خياراتها على نحو ملائم، وتميَّز على نحو رشيد القيم المحلية للموارد المحددة، سواء كانت مادية أو ثقافية (معنوية).

ولهذا السبب تحديداً، فإنه من المهم أن يستتبط المدى المؤسساتي من النشاط التنموي المحلي، وليس بناء على رغبة كونية أو حكومية، لأنه من الواضح أن هذا الأمر يتعلق بالتجديد الاجتماعي، وأن فرض المؤسسات على نحو فوقى عادة ما يكون له أثر في الأخذ من نصيب الأصحاب الحقيقيين لعملية التنمية - البشر - وتقليل فرصتهم في المشاركة في التجديد المجتمعي بأنفسهم، وأنه سيكون دوماً لمصلحة الاستدامة على أن لا يتم التدخل في إنشاء المؤسسات وأن يترك ذلك إلى السكان المحليين لإبداع المؤسسات التي تحقق مصالحهم.

ومن بين أكثر العوامل أهمية للتجديد الاجتماعي، المساواة، ذلك أن نجاح تنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة تتطلب انتباهاً شديداً لمبادئ المساواة، تماماً كما يتطلبها مبدئياً العرض والطلب، فحين يسمح لخصائص " فعالية " المدى القصير تسيطر على الفكر التنموي. فإن هذا يعني أن العامل الاجتماعي لمعطيات المشروعات أو البرامج، قد تم تجاهله بالكامل، وأن على راسمي السياسات أن يتخلوا تماماً عن ما يفضلونه من برامج وأنشطة، ويستجيبوا إلى ما يعتقد السكاني المحليون بأن تنفيذ برنامج معين أو نشاط ما سيكون استجابة لآمالهم وملياً لاحتياجاتهم ويسهم في تقدم بيئتهم ويعزز من مسارات التنمية فيها.

الأمر الآخر الذي يجدر ملاحظته، هو أن التعلم الاجتماعي يتعرض لمخاطر كبيرة، فحينما ينشغل مصممو البرامج والخطط الذين يضعون السياسات التنموية بإيجاد الضوابط والأحكام التي تحقق السيطرة والتحكم في مسارات التنمية أكثر من انشغالهم بكيفية تحقيق أوسع مدى ممكن من التعلم الاجتماعي عن البرنامج الذي يتم تنفيذه، فإن هذا لن يؤدي إلى نجاح الخطط والبرامج التي تم تصميمها أياً كانت حذاقتها، وهناك أمثلة عديدة من حولنا حول فشل البرامج التنموية التي سعى فيها القائمون على برامج التنمية إلى السيطرة على مسارات التنمية وتجاهل مبدأ المشاركة. حيث يصبح من المتعذر الحصول على التعلم الاجتماعي ما لم يتم السماح للسكان المحليين بوضع وتصميم السياسات الخاصة بالنشاط التنموي، حيث أن العضلة هنا لا تكمن في أن يتلاءم الناس مع المشاريع، بل في أن يتواءم الخبراء مع العمليات التي يتم تنفيذها محلياً، وعليهم أن يقبلوا أن دورهم يأتي في المقام الثاني، وأن التعلم يجب إتاحته لكل أولئك السكان المحليين، ومثل هذه المقاربة تعتبر شرطاً لازماً لإعطاء معنى للمفهوم الذي أسيء استخدامه كثيراً وهو مفهوم التمكين.

سبق أن أوضحنا في هذا البحث، أن نظريات التنمية الشاملة، وخاصة منها تلك التي اعتنت بإعادة تقييم التنمية المستقلة والتنمية المعتمدة على الذات وغيرها من الأنماط التنموية، التي سلطت الضوء على الأخطاء التي وقعت فيه تلك النماذج وانتقاد منهاجها ووسائل تطبيقها، فتحت بذلك الطريق واسعاً أمام بروز مفهوم التنمية البشرية المستديرة، الذي قام بدمج كل الأهداف التي سبق لنظريات التنمية الشاملة أن تناولتها، ووضعتها في إطار فكري يتسم بالمتانة والاتساق.

وتمت ترجمة مفهوم التنمية البشرية المستديمة إلى الأهداف التي سبق الإشارة إليها، وهي التنمية، والحفاظ على الرأسمال البشري والمادي والطبيعي، وأضيف إليها مفهوم آخر شديد الأهمية لم يلق العناية الكافية به في أدبيات التنمية وهو الرأسمال المجتمعي، الذي يعد الفاعل الأساسي في جذب هذه العوامل الأربعة بعضها ببعض ويجعلها وحدة متكاملة، لقد خُبر الناس طويلاً، كيف يمكن لهم أن ينجزوا التنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية، وربما حتى التنمية المستديمة، ولكن ما يجب القيام به وعلى نحو سريع، هو أن يتم إنجاز الثلاثة أمور دفعة واحدة.

رابعاً - التنمية البشرية المستديمة والإطار المؤسسي:

لدى الاقتصاديين والمنشغلين بقضايا التنمية، فكرة جيدة حول كيفية حدوث تراكم الرأسمال المالي، ومعرفة لا بأس بها حول عملية التراكم في الرأسمال البشري، وأيضاً بعض الأفكار حول كيفية التراكم والحفاظ على الرأسمال الطبيعي، ولكن ما ينقصنا حتى الآن هو المعرفة الحقيقية، لكيفية تراكم وتنمية الرأسمال المجتمعي وعلى وجه التحديد، صناعة القرار الجماعي الفعلي الجماهيري، المشاركة السياسية، مزاولة الحكم، والقدرات المؤسسية. وإذا كان من الممكن معرفة هذه القضايا أو متابعتها من خلال الطرق التقليدية، لما كانت هناك حاجة إلى الحديث عنها أو حولها، ولكن التنمية البشرية المستديمة تتطلب منهجاً جديداً، يركز ويركز على الدفاع عن الناس، التنسيق مع الناس، التعلم مع ومن الناس والشراكة مع الناس. إن النهج الحالي الذي تقوم فيه كل جهة بملاحقة أجندتها على نحو مستقل من الآخرين، لا يتطابق مع ما تتطلبه الأجندة الواسعة للتنمية البشرية المستديمة.

إن الهدف الأول للمنهج البديل يتمثل في إيجاد الوسائل الكفيلة للتنسيق بين المؤسسات الرسمية، وهذا يتطلب إيجاد علاقات وثيقة بين ومع المنظمات الكبرى التي لديها وجود فعلي في الميدان، وأن التنسيق الفعال لا يعنى بالطبع استخدام الوسائل المتعارف عليها لتشديد قبضة التحكم والسيطرة وفرض الآليات الضخمة للبيروقراطية، بل على العكس من ذلك فإن المنظمات التي لديها وجود في الميدان، عليها أن تبتدع مبادراتها بطرق تستجيب لمعالجة مجموعة الإشكاليات المتفردة التي تواجهها، وهذا يتطلب قيام آليات رصد ومتابعة ومحاسبة تكون أكثر استجابة لمستلزمات ما تقوم به المنظمات العاملة في مجال التنمية.

المسألة الأخرى، ذات الأهمية القصوى، هي إيجاد منهج عام لتقييم النجاح أو الفشل الذي حققته التنمية، والاستراتيجية هنا، هي استخدام المؤشرات الكمية، وبرزت مؤخراً مؤشرات كمية مختلفة انبثقت عن مؤشر التنمية البشرية، وعلى كل فإن هذه المؤشرات النوعية والكمية لا يمكنها إمساك مفهوم الاستدامة على نحو فعال ما لم تكن مؤطرة في إطار مؤسسي.

سبق أن ذكرنا أن التنمية البشرية المستدامة، تفضي إلى درجة عالية من التعلم الاجتماعي، الذي يقود بدوره إلى ظهور أنواع جديدة من العادات والسلوكيات التي تشير إلى التغير الاجتماعي. هذه العادات والسلوكيات حين تصبح أمراً عادياً لمجموعة من الناس، فإنها تفرز أشكالاً جديدة من السلوك الذي يصبح عادياً في المجتمع، السلوك العادي يتحول إلى ظاهرة ثم إلى طقس (شعيرة)، إلى تقليد ثم إلى أحكام وأخيراً يتحول إلى قانون، وربما يكون الأمر رسمياً على هذا النحو

وواضحاً، فعلى سبيل المثال فإن القوانين واللوائح الإدارية عادة ما تكون غير رسمية وضمنية، مثل القيم والتقاليد والظواهر الاجتماعية، وتكمن الخصائص المشتركة لكل هذه المظاهر، في أنها تنظم كيفية انتساب الأفراد والمجموعات بعضهم لبعض، وكلها أيضاً تشكل دليلاً على حضور الرأسمال الاجتماعي شديد القيمة.

إن ظهور أشكال جديدة من المؤسسات، يعتبر أمراً مرغوباً فيه في كل أحوال وظروف التغير الاجتماعي، لأن هذه الظروف دوماً ما تفرز مؤسسات جديدة، وخاصة إذا ما تميزت ظروف التغير الاجتماعي بسرعتها وعمق التحولات الحادثة فيها كما يحدث الآن في عدد واسع من دول العالم الثالث، وإذا ما رافق هذه التحولات تراجع في مسؤوليات وأداء المؤسسات الرسمية.

إلا أن استخدام المؤشرات المؤسسية، ربما يواجه مشكلتين، إحداهما أن الجهات الرسمية تعتمد إلى تقليص مفهوم المؤسسة إلى الهيكل الرسمي المعروف، ونتيجة لهذا فإنه يتم تجاهل عدد واسع من المؤسسات التي لها علاقات وثيقة وتحظى بثقة المواطنين وتقدير الجماعات المحلية. والمشكلة الأخرى تتمثل في أن التغير في هيكل المؤسسة، عادة ما يأخذ وقتاً أطول ويتطلب صبراً وبصيرة بالتحولات الجارية، وعادة ما يفقد ميدان التنمية لمثل هذه الخصائص. وكان النزوع دوماً يتجه نحو إنشاء مؤسسات جديدة، والتي عادة ما تدخل في نزاع مع الترتيبات التي كانت قائمة من قبل في المؤسسة القديمة.

إن ما يسمى بمقاومة التغيير، هو تعبير فعلي لما يتم في الواقع، وهو أن هنالك نزاعاً بين ثقافتين تنظيميتين، ومعظمها غير رسمي، وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان أن تكون مفهومة لشخص قادم من خارج الإطار المؤسسي. وربما يكون من المهم أن يتم تطوير مؤشرات منهجية ضمن مؤشرات التنمية البشرية المستدامة، والتي يكون بمقدورها معرفة وقياس اتجاهات ومعدلات التجديد الاجتماعي.

قد يبدو مهماً إدراك أن الناس لا يزالون يفكرون بشكل قطاعي، وإن أسهل طريقة لقياس المخرجات، هو أن تقيس المخرجات القطاعية، ولهذا السبب فإنه من الضروري وضع أهداف قطاعية عند تصميم البرنامج، وفي كل الأحوال فإنه يجب رؤية هذه الأهداف بوصفها مدخلاً في عملية التنمية، أكثر من اعتبارها نهايات للبرنامج، وعلى الرغم من الالتزام الصريح بالموضوعات القطاعية، فإنه سيكون من الضروري التأكيد على أن أهداف البرنامج هي بناء الرأس المال المجتمعي، وبالتحديد إنشاء المؤسسات المعنية بصياغة القرارات الجماعية. وهذا يشمل المؤسسات الحكومية، المنظمات الأهلية، المؤسسات المحلية، مؤسسات الرقابة ... الخ.

هذا النهج، يقودنا إلى خطوة أكثر تقدماً، من مجرد العمل مع الأنماط الأولية للمؤسسات، وذلك من خلال تجميع المؤسسات التي نحتاجها لتعزيز المؤسسات المعنية باتخاذ القرار المتعلق بالمصالح العامة، وهذا يشمل الدولة أو مؤسسات الحكم المحلي، المؤسسة القضائية، النواب، رجال الأعمال، رجال الإعلام، المحامين، الطلاب.. الخ. إن أفضل منهج، هو أن نقوم بالعمل مع أعضاء الجماعة المعنية

مباشرة بكل حالة والذين يكونون قادرين على أن يقدموا قيادة حكيمة للغرض المستهدف وفي الوقت نفسه يقومون بتحديد أهداف مجتمعية أوسع.

من الواضح أن كل هذا يعنى، ضرورة تعديل وتحويل معظم الخطط القائمة حالياً، والطريقة المتبعة في اتخاذ القرار، وأن البرامج التقليدية عادة ما تركز على تراكم رأس المال المادي، وتالياً لذلك تنمية رأس المال البشري، وفي السنوات الأخيرة أصبح الحفاظ على الرأسمال الطبيعي يأتي في المرتبة الثالثة في سلم أولويات التنمية. إن الموضوعات المتوخاة من إجراء التحولات هو التركيز على عملية اتخاذ القرار، وهذا الاهتمام بتوليد أشكال جديدة من الرأسمال المجتمعي له ثلاثة أبعاد واسعة المدى، أولها جعل المجتمع المدني أكثر قوة، القيام بالإصلاح الحكومي، وتغيير مناهج تمويل التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، فانه سيكون من المهم جداً، انتقاء المدخل المناسب، الذي يجب أن يبتدئ بتصميم المشروع أو البرنامج الذي يضع في اعتباره الرأسمال المجتمعي كأولوية قصوى، وأن يؤخذ بعين الاعتبار المعامل الإنساني، بحيث لا يتم تقديم المشروع أو البرنامج من فوق رؤوس الجميع، بل من خلال تفهمهم العميق له ومصادقتهم لأهدافه. وهذا يعنى أن يتم الاهتمام وبحرص تام، في أي الطرق تحديداً يجب المضي للاستثمار المادي، أم البشري، أم الأشكال الطبيعية للرأسمال والتي يمكن أن تتضمنها نقاط البداية ذات الصلة للوصول إلى نشاطات أخرى.

الأمر الآخر، هو أن التأكيد يجب أن ينصبّ على قدرة المجتمع المحلي لإدارة شؤونه الخاصة، أكثر من حاجته للحاق بالآخرين، وهذا التحول يمكن من لفت الانتباه للحفاظ على البيئة، وبتيسير إدارة موارد الخدمات الاجتماعية وتقديمها بالكميات والنوعيات المرغوبة لمستحقيها، وتحسين مستوى الإنتاجية للرأسمال المادي الموجود، والوصول إلى موارد خارجية بصورة ذكية وعلى نحو حصيف.

كما يجب إدراك أن توفير المعلومات والمهارات، لا يمكن أن يتم بطريقة منعزلة عن بقية العوامل، ولكن من خلال تنمية المجتمع، إن هذا التشديد على الرأسمال المجتمعي، يوسع مفهوم التنمية البشرية لتشمل، ليس المهارات الفردية فقط وإنما المهارات المجتمعية أيضاً. والأهم من ذلك أن عملية امتلاك المهارات، يمكن أن تساعد الأفراد في مواصلة عملهم في إطار مجتمعي بدلاً من أن ينأوا بأنفسهم عن السياق المجتمعي والمجتمع المحلي.

خامساً - التوجهات الأساسية للعمل الأهلي في دول مجلس التعاون:

يعتبر العمل الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي بصيغته المتعارف عليها حالياً - المنظمات الأهلية - حديث نسبياً، ولم يبرز بصيغته المتطورة إلا بعد الاستقلال، وهذا لا ينفي أن مجموعة الدول الست شهدت أشكالاً فاعلة من العمل الاجتماعي الأهلي منذ وقت مبكر كان لها أثر حاسم في تماسك المجتمع ونمائه في بيئة قاسية مناخياً، ومحدودة الموارد، ويمكننا الإشارة على نحو خاص إلى تجمعات صائدي اللؤلؤ في البحرين والكويت والمجموعات المتناسقة لصائدي السمك في

عمان والبحرين، وتجمعات المزارعين في الطائف وعسير وظفار، وروابط البدو الرعاة في كل المنطقة، هذا الإرث المجتمعي الزاخر بروح الجماعة، شهد تراجعاً نسبياً بعد الفورة النفطية وما تبعها من أنماط استهلاكية ضارة، ولكن هذا الإرث لم يندثر أو يتآكل، وبقيت جذوته حية داخل المجتمع، تخبو حيناً وتتوهج في أغلب الأحيان.

ومن هذا الإرث الوافر استمد العمل الأهلي المعاصر في دول مجلس التعاون أدواته ومفاهيمه وشرعيته التاريخية، وتطور العمل التطوعي ليواكب المستجدات التي حدثت في المجتمع ويستجيب لاحتياجاته وبرزت الجمعيات الخيرية التي تسهم في التخفيف من معاناة الناس ومد يد العون للفئات المعوزة في المجتمع، والجمعيات النسائية التي أولت قضايا المرأة والطفولة والأسرة الأهمية القصوى الجديرة بها، وخاصة في مجالات التوعية والتأهيل والارتقاء بالمستوى الثقافي والاقتصادي لها، والجمعيات المهنية، التي تجمع أصحاب المهن الواحدة، وتسعى إلى الإسهام في خدمة المجتمع من خلال استثمار كفاءة وخبرات أعضائها، والجمعيات والمؤسسات المتخصصة، التي تنشط في رعاية فئة محددة من فئات المجتمع، إضافة إلى الجمعيات الثقافية والفنية، والتي تخدم من خلال أنشطتها وأعمالها وإصداراتها قضايا المجتمع وتعالج مشكلاته.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، أن بعض هذه المنظمات، وخاصة الجمعيات الخيرية منها لا يقتصر نشاطها على المستوى الوطني أو الخليجي فقط، بل يمتد ليشمل النطاقين القومي والدولي، وهي في هذا الإطار تقوم بدور نشط ومكثف وأصبح بعضها يحظى بحضور دولي

مؤثر له وزن كبير، وتهدف هذه المنظمات في عملها الرعائي الإنساني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إلى محاربة الفقر والجوع وتحقيق العدالة الاجتماعية، في عالم تحفه المظالم، ولا تزال الحروب فيه تحصد أرواح المدنيين الأبرياء، وتبدو فيه الحلول لمأساة الفقر، عاملاً إضافياً لاتساع الفقر وزيادة حدته، وتتضاءل فيه على نحو متزايد إمكانيات الدول - فقيرها وغنيها - في الاستمرار في دعم البرامج الاجتماعية، ما ينبئ بأن العسف والحيث وعدم الإنصاف، ستظل السمة الأساسية لعالمنا الذي يدخل القرن الجديد بأسمال باليه، الأمر الذي يضع مسؤولية جديدة على كاهل هذه الجمعيات لتجديد أساليبها وطرق عملها وأهدافها، بما يجعلها مساهماً رئيساً في إرساء دعائم جديدة لعالمنا المعاصر قائمة على أساس العدل والإنصاف والمساواة.

تحفل دول مجلس التعاون الخليجي بعدد واسع من الجمعيات النشطة، ففي قطر ٨ جمعيات تغطي معظم الأنشطة، وفي الإمارات ٣٢ جمعية تمتد عبر الاتحاد، وفي البحرين ٤٣ جمعية و٤٦ صندوقاً خيرياً، وفي المملكة العربية السعودية ١٧٢ جمعية تتنوع أنشطتها المختلفة، وفي عمان ٢٥ جمعية تعني جميعها بقضايا النساء، وهو ما يعكس اهتماماً متفرداً جديراً بالإحتفاء.

وعلى الرغم من كثرة الجمعيات الأهلية وتعدد نشاطاتها، إلا أن السمة الغالبة لعملها قائمة على أساس العمل الرعائي ذو طبيعة الخدمية وضمن إطار مفهوم الإحسان، وأن النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات لا تتضمن أية فعاليات في بناء قدرة المجتمع من خلال المشاركة في التخطيط أو التنفيذ في مشروعات التنمية، بل على العكس

من ذلك فإن الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات لا يوجد من بينها أي نشاط له تأثير مباشر على مسارات التنمية، وإن المنظمات الأهلية في الخليج، تماماً مثل شقيقاتها في الوطن العربي، لا تزال منظمات للمساندة وتقديم الخدمات، وليست منظمات لتأطير الناس وإدماجهم في عملية التنمية، وحتى تلك الجمعيات التي لها نشاطات تهدف إلى المساهمة في التنمية، فإن ما تقوم به في هذا الإطار لا يتجاوز الأنشطة الجزئية ذات المدى القصير، وأن درجة اهتمام هذه الجمعيات بالتنمية لا يزال شديد التواضع.

وعلى الرغم من القصور الواسع في نوع وحجم أنشطة المنظمات الأهلية على صعيد العمل التنموي، إلا أن قدرة هذه المنظمات على إقامة التحالفات المجتمعية تبدو فعالة وحية، فالأنشطة الخيرية التي تقوم بها تلقي الدعم والمساندة المعنوية والمادية من أجهزة الدولة ومن القطاع الخاص، ومن الأفراد في المجتمع. وكما يشير (النجار)، فإن هذه الجمعيات تتلقى الدعم المادي من الجمعيات الرسمية بنسبة (٨٦،٧%) لكل الجمعيات، ونسبة (٧١،٤%) للجمعيات المهنية، و (٨٠%) للجمعيات الخيرية، وتمويل كامل للجمعيات النسائية يصل إلى (١٠٠%) ويصل الدعم المالي من القطاع الخاص إلى (٦٣،٣%) لكل الجمعيات، و (٤٢،٩%) للجمعيات المهنية، و (٥٠%) للجمعيات الخيرية، و (٨٤،٦٩%) للجمعيات النسائية، كما تسهم مؤسسات القطاع الخاص بصرف تبرعات عينية أو تذاكر سفر مجانية، أو تمويل حضور الندوات على المستوى القومي أو الدولي وبالإضافة إلى ذلك فإن المساندة التي تقدمها الدولة والقطاع الخاص تشمل أيضاً الدعم اللوجستي (مستلزمات النشاط) وتجهيز البنية التحتية (المباني، المقار ... الخ) والدعم الفني، وتدريب الأفراد ورفع الكفاءة للأعضاء، وبناء القدرات للمؤسسات.

كما يلاحظ (النجار) أن هذه الجمعيات تتسم بمحدودية الخبرات الفنية والمهنية والإدارية، إضافة إلى قصورها الجغرافي وتركزه في الحضر، إلا أن الإشارة الأكثر أهمية، هي أن مبدأ المشاركة وتحديث عمل المنظمات يبدو أكثر وضوحاً في موقف الجمعيات المهنية عن غيرها من الجمعيات الأخرى، وتبدو استجابة الجمعيات الخيرية وغالبية الجمعيات النسائية، أقل بكثير لتحديث أنشطتها وهياكلها، وأن عملها لم يتبعه تغيير جذري في طبيعة النشاطات التي تمارسها، حيث لم تتجاوز جانب التوعية من خلال إقامة الندوات، ويتمثل الجانب الإيجابي، في أن (٦٠%) من أنشطة الجمعيات بشكل عام و(٧٤،٤٩%) من نشاط الجمعيات المهنية و(٨٤،٦%) من نشاط الجمعيات النسائية يتركز في مجال محو الأمية.

إن الارتقاء المستمر بقدرة المنظمات الأهلية من حيث الهيكل التنظيمي لها، والأفراد العاملين فيها يقتضي توسيع قاعدة المشاركة، وهو ما يتطلب بذل جهود حثيثة لاستقطاب الرأي العام نحو العمل التطوعي وإيجاد طرق مستحدثة في عملية تنظيم وتأطير قوى المجتمع في العمل العام، من خلال إرساء مفهوم أن التنمية تتركز على جهود الأفراد بوصفهم وسيلتها والمستفيدين من ثمارها، وتوسيع الشراكة وإقامة تحالفات جديدة عريضة تمكن المنظمات الأهلية من اكتساب حلفاء نشطين وقادرين، ويوسع القاعدة الاجتماعية للشراكة في التنمية، وتمكن من بناء القدرات التي تعتبر حجر الزاوية في العمل المجتمعي باعتبارها الوسيلة الأساسية للتقدم الاجتماعي، ولكونها أداة فعالة في إيجاد بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تؤدي إلى الحراك الاجتماعي، وتزيد من فرص المساواة والاندماج الاجتماعي، ويعد بناء القدرات المؤسسية الخطوة

الضرورية لتأهيل المنظمات كي تطور ذاتها وتصبح فاعلة في وضع الاستراتيجيات الطويلة الأمد من أجل التنمية الاجتماعية القائمة على المشاركة.

سادساً - الإشكاليات التي تواجه العمل الأهلي في التنمية:

تتميز المجتمعات الحديثة، بالمشاركة الواسعة لمواطنيها، وعلى نحو فاعل في الشؤون العامة وذلك للتعبير عن حقوقهم وواجباتهم، بوصفهم أعضاء في مجتمع أوسع بكثير من شبكة علاقات القرابة أو علاقات الانتماء لمنطقة واحدة أو التجاور في السكن، وبناء المجتمع الحديث بحاجة إلى جهود الأفراد الذين يفون بالالتزامات الاجتماعية المجمع عليها من قبلهم، ويراقبون وينفذون الأحكام والقواعد على أساس موضوعي ويخضعون لشرعية السلطة والقانون، وبالإضافة إلى ذلك فإن بناء المجتمع الحديث يتطلب قبولاً كبيراً وتسليماً بحق الأفراد في الحراك الاجتماعي مهنيّاً وجغرافياً، وأيضاً قابلية هذا المجتمع على التوافق مع التغيرات التي تحدث على صعيد العمل والحياة.

ومن بين العوائق التي تثار عادة حول إمكانية وجود عمل أهلي فاعل في المجتمعات الخليجية، هو السهولة النسبية على حصول معظم المواطنين على دخل مرموق، دون أن يبذل جهداً مساوياً لما يحصل عليه، وأن مثل هذا التوجه ألغى الباعث على الانخراط في العمل، خاصة تلك الأعمال التي تتطلب مهارات تقنية وحرفية، وتركز البحث عن العمل في قطاعات الإدارة والعمل المكتبي، وأحياناً دون أن يكون المواطنون مؤهلين لمثل هذه الأعمال، الأمر الذي جعل المستويات الإنتاجية تتدنى

على نحو ملحوظ. فإذا كان العمل متيسراً للمواطنين بأجور مجزية، فما الذي يدفعهم إذن إلى الانخراط في العمل التطوعي المضني، والذي (لا يحتاجه) الناس أصلاً.

إن الانسياق وراء الملاحظات النمطية حول الوضع الاقتصادي - الاجتماعي في منطقة الخليج، من الممكن أن تقود إلى نتائج مضللة على صعيد التحليل الاجتماعي، وهو ما سنبينه لاحقاً، وفي كل الأحوال فإن العمل الأهلي لا يمكن قياسه بمعايير الواجب والضرورة، أو من خلال وجود الوفرة أو انعدامها بما يستدعي حفز قوى المواطنين إلى الاندفاع نحو المشاركة في إنجاز برامج التنمية، وبالتالي تصبح المشاركة في عملية التنمية، (واجباً وفرض عين) على كل المواطنين، وهذا أمر لا يتفق مع المفهوم المجتمعي لحق المشاركة، الذي يتعارض مع مفهوم الضرورة، ذلك أن العمل الجمعي حقيقة إنسانية، كون الإنسان كائن اجتماعي، ينسج علاقاته المتشابكة مع محيطه، لا من واقع الضرورة والواجب، بل من طبائع الفطرة والواقع الوجودي، فالمشاركة الطوعية الأهلية لا ترتبط بالوفرة أو الشحة، ولكنها تتعلق بالحق الطبيعي في الإسهام والمشاركة في بناء المجتمع القائم على صيغ التعاقد بين جميع أفراد.

كما أن التجديد المجتمعي والمشاركة الفاعلة للقطاع الأهلي في التنمية، تركز أساساً على الحق الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين في الحراك والفعل لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم، وكما يشير (فاو لر)، فإن العمل الأهلي يركز على أساس مدى فهم المواطنين لأحقيتهم في المبادرة لتناول قضاياهم بأنفسهم

ومواكبتها بما يتلاءم مع مصالحهم ويعمل على تحقيقها، وبالتالي فإن هذا التجديد المجتمعي، مبني على أساس قيم وأخلاقيات العمل التطوعي الجماعي المرتبط بالفعل الاجتماعي لإنجاز تنمية اقتصادية مستدامة.

وعلى الرغم من قيام دول مجلس التعاون الخليجي بإنجاز برامج رعاية متطورة وتوفير نطاق واسع من برامج الحماية الاجتماعية، التي فاقت في بعض مناحيها برامج الرفاه الاجتماعي، وقصرت في بعضها عن هذه البرامج، إلا أن مجتمعات مجلس التعاون لا تزال تعاني من إلحاح مظاهر الفقر. ومؤشرات دليل الفقر البشري، تشير بوضوح إلى أن هناك الكثير الذي يجب أن ينجز لتحرير المجتمعات الخليجية من العوز، فما زالت نسب مقدرة من أفراد المجتمع لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين، كما أن الفقر بوصفه حرماناً من الحقوق الأساسية ومن بينها الحق في التعليم، فإن المجتمعات الخليجية جميعها لا تزال تعاني من ارتفاع معدل الأمية بين البالغين، ففي الكويت تصل نسبة الأمية (١٩,١%) وفي البحرين (١٣,٥%) وفي قطر (١٩,٦%) وفي دولة الإمارات تزيد عن ربع المجتمع (٢٥,٤%) وفي المملكة العربية السعودية تقارب ربع المجتمع (٢٤,٨%) أما في سلطنة عمان فتزيد عن ثلث المجتمع (٣١,٢%) وتتفاقم المشكلة أكثر إذا أضفنا إلى مصيبة الأمية، طامة التسرب من التعليم الابتدائي، ففي الكويت نسبة الأطفال الذين لا يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي غير معروفة أما في البحرين فهي (١,٩%) وفي قطر (٦%) وفي الإمارات (١٤%) وفي المملكة غير معروفة أما في عمان فتكاد النسبة تصل إلى ربع عدد تلاميذ المدارس الابتدائية حيث تصل النسبة إلى (٢٣%) وهذه النسب أو ما يقاربها تتسحب على بقية الخصائص الأخرى للفقر البشري

(راجع جدول رقم ٢)، الأمر الذي يحتم مراجعة الأفكار النمطية حول سهولة الحصول على سبل كسب العيش في منطقة دول مجلس التعاون.

إن إشكالية عزوف الأفراد عن المشاركة في العمل الأهلي التطوعي، هي ظاهرة عامة في دول الوطن العربي، لكنها أكثر إلحاحاً في دول مجلس التعاون، وهذا العزوف عن المشاركة لا يعود إلى أسباب الوفرة الاقتصادية أو اتساع برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة كما قد يتبادر إلى الذهن ولكنها تكمن في الاختلالات العميقة لنمط النمو السائدة في كل دول الوطن العربي، ومن بينها دول الخليج، وكما يلاحظ (الكواري) عن حق فإن الخلل يكمن في نمط السياسات الاقتصادية التي أدت إلى توجيه موارد المجتمع إلى وجهة تتعارض مع متطلبات التنمية، وأدت إلى انتشار نشاطات المضاربة والسمسرة، دون السعي إلى رفع الكفاءة أو المساهمة في الإنتاج الاقتصادي، إضافة إلى أن اتجاهات التنمية، لم تبني على نحو يضمن مساهمة القطاعات السكانية في وضعها أو بنائها، وأن أنماطها جعلت الناس أقل اهتماماً بالعمل الجماعي الذي يعكس اهتماماتهم ومصالح أسرهم وأزالت لديهم الرغبة في أن يقوموا بدورهم في بناء مجتمعهم، هذا ما أدى إلى كبج المشاركة في العمل التطوعي وجعل مكونات الرأسمال الاجتماعي المتصلة بالتقاليد العريقة في قدسية العمل والإنتاج تخبو وتتضاءل، ولكنها لم تخدم ابداً.

سابعاً - التحولات الممكنة نحو دور تنموي في العمل الأهلي:

إن تطوير المنظمات الأهلية لقدراتها، التي تمكنها من المشاركة في برامج التنمية المستدامة، يعتبر الخطوة الأكثر أهمية لتأكيد خيارها نحو

التحول من العمل الرعائي والخدمي، إلى فضاء التنمية بكل اتساعه وتعدد وتنوع مجالاته، وتتمثل هذه القدرات أساساً في وعي المنظمة (الجمعية) لدورها كفاعل في عملية التنمية، وقابليتها لوضع وبلورة مشروعات التنمية المرغوب فيها، واقتراح طرق ووسائل التنفيذ لهذه المشروعات، والأهم من كل ذلك اكتساب القدرة على التفاوض لإقناع جميع الأطراف المعنية ببرامج التنمية للإسهام سواء في التنفيذ أو التمويل أو في تقديم الدعم أو تأمين المشاركة الشعبية في إنجاز هذه البرامج. واكتساب مثل هذه القدرات يتيح للمنظمات الأهلية الطامحة في الإسهام بدور تنموي توفير دور فاعل لها في عملية التنمية، ويمكنها من بناء إجماع وطني حول أهمية دورها في عملية التنمية ومساراتها.

إن التحول من الدور الرعائي المحدود الذي لا يعد ملبياً لما هو مفترض أن يجري تغييره في المجتمع إلى الدور الإنمائي المستديم، يكسب المنظمات الأهلية احتراماً متزايداً من القوى المختلفة في المجتمع ويمنحها صدقية أمام محيطها وبيئتها التي تعمل فيها، ويبرز قيمتها الكبيرة أمام الشركاء الآخرين في مؤسسات الحكم وأجهزة الدولة والإدارات المحلية والقطاع الخاص.

فالتحول والتجديد المطلوبين في دور المنظمات الأهلية، لا يعني التخلي عن ما حققته هذه المنظمات، أو ما تعلمته في مسيرتها، ولكنهما يعنيان اختيار مقاربات جديدة لدورها ومهامها وأهدافها من منظور جديد لطبيعة الإجراءات والأحكام والممارسات التي يستدعيها الدور الجديد، حيث أن إعادة النظر في دور المنظمات والجمعيات الأهلية، في عملية التنمية والأساس المنهجي والتطبيقي الذي تستند عليه ينطلق من مفهوم

التجديد المجتمعي، وهذا بدوره لا يشترط أن يستند إلى الأساس المعنوي للإحسان، بل إلى أساس إعادة التوزيع من خلال إجراء التحولات اللازمة في الموارد وتلبية حاجات وحقوق الناس الفقراء والمهمشين.

ويقتضي المنظور الجديد ضرورة تعديل المفهوم الشائع لعمل المنظمات من كونها منظمات (جمعيات) إنفاق إلى منظمات تهتم على نحو ملائم بأنماط التوفير والاستثمار، ذلك أن مصادر التمويل ولأسباب مختلفة ومتباينة، بدأت تتناقص على نحو مستمر، بل وفي بعض الأحوال تنضب تماماً، ما يحتم إعادة النظر على نحو جذري في أنماط عمل المنظمات أو في هياكلها التنظيمية، بما يحقق أكبر قدر من الفرص لإيجاد نماذج عمل جديدة تتيح لها أن توفر مصادر تمويل ذاتية على نحو متصل، تضمن تراكم الإمكانات المالية للمنظمة (الجمعية) وتوفر لها الضمانات لاستمرار عملها، ومن المؤكد أن النتائج التي ستنمخض عن مثل هذا الاتجاه ستكون شديدة التواضع في البداية، إلا أن حصيلتها على المدى الطويل ستكون ذات أثر حاسم في قدرة المنظمات الأهلية على الإسهام بفعالية ونجاعة في عملية التنمية.

هذا بدوره سيقود نحو إعادة النظر مجدداً في " نموذج " التنمية واتجاهاتها والقوى المشاركة في إنجازها، ويفرز رؤية جديدة مختلفة تمكن من القيام بتغيرات هيكلية لمسارات التنمية وأنماطها المجتمعية.

وفي مقدم التغيرات الهيكلية المطلوبة، هي التأكيد على مبدأ الاستدامة التي تشكل معضلة رئيسة أمام المنظمات الأهلية، ذلك أن تواصل تمويل مشروعات التنمية يمثل عقبة أساسية بالنظر إلى تناقص

الموارد الرافدة لعمل هذه المنظمات، ويعود هذا القصور أساساً إلى المأزق الذي وضعت المنظمات الأهلية ذاتها فيه، والمتمثل في اعتمادها على تلقي المساعدات، وأغلقت البحث عن حلفاء دائمين وأنماط ثابتة للتحالف على نحو مؤسسي، خاصة مع الحكومة والقطاع الخاص وحركات النخب (الطبقة الوسطى).

واستمرار عمل المنظمات الأهلية واستدامة مشروعاتها، يمثل القضية الجوهرية المطروحة الآن علينا الإشارة ضمناً ان الاستدامة لاتعني التمويل فقط، بل تمتد لتشمل تماسك المنظمات والاستخدام الأمثل للموارد، والنوعية الجيدة في الأداء والإنجاز، والارتقاء بمستوى الأثر (الفائدة) الاجتماعية من المشروعات المنفذة، إلا أن الأكثر أهمية من بين كل هذه القضايا هو الشرعية المجتمعية، وتمتع المنظمات الأهلية بثقة ومساندة المجتمع، وهذا يتطلب توحيد جهود المنظمات الأهلية وإيجاد أرضية مشتركة لرؤاها المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بذل الجهود المتواصلة للتأثير على الرأي العام بأهمية العمل الأهلي، وتوسيع دائرة التحالفات مع الدولة ومؤسساتها، وابتكار الوسائل الفعالة التي تحقق أكبر قدر ممكن من التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة.

والدور التنموي للمنظمات الأهلية، يمكن أن يتم فهمه في إطار مفاهيم التنمية البديلة، التي تركز على الدور الأساسي للإنسان في عملية التنمية، وهذا يعني أننا نرغب في نموذج مشترك للتنمية تتوحد فيه القيم والأهداف، حيث أن تراكم رأس المال المادي لا يعني بالضرورة إمكانية إنجاز برامج التنمية أو تحقيق قفزات في النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسبها تراكم رأس المال في إيجاد المشروعات الداعمة

لعملية النمو (الاستثمار) إلا أن نجاحها وتحقيق أهدافها شديد الارتباط بقدرة البشر على إنجاز ما يتطلبه المشروع من تحديث اجتماعي - اقتصادي. ويتضمن هذا المعنى بشكل أساسي تمكين الناس وإيجاد بدائل للأنماط السائدة في التنمية، ولا يقوم هذا البديل على أساس نمطي بل يتضمن نماذج مختلفة وطرق عديدة تهدف إلى إحداث تغييرات أساسية في حياة الناس، وأن هذه النماذج يمكن فهمها والنظر إليها في إطار كونها شديدة التعقيد لأنها نماذج مركبة من مكونات عديدة ومختلفة، وهذا ما يجعلها شديدة الغنى والتنوع، وأنه لا يوجد نموذج واحد لمشاركة المنظمات الأهلية في التنمية.

فبينما يعتمد النمط التقليدي للتنمية، على تحويلات رأس المال والتخطيط الرسمي والتخصص الدقيق، بالإضافة إلى السيطرة المركزية الشاملة للحكومة على هذه المراحل كافة، فإن النماذج البديلة للتنمية التي يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الأهلية تركز على تعزيز ودعم المؤسسات وبناء القدرة المجتمعية، ومساندة المجتمعات المحلية في السيطرة على قدراتها، والمبادرة والاعتماد على الذات، وتشجيع الناس على تنظيم أنفسهم بشكل جيد يمكنهم من إدارة مواردهم المحلية وتمييزها في إطار الدور الإيجابي للحكومة وعلى قاعدة الشراكة في عملية التنمية.

خلاصة القول، أن ما يمكن أن تسهم به المنظمات الأهلية في تحقيق برامج التنمية، يجب أن لا تحده الاعتبارات الخاصة بالجهات المناط بها إنجاز برامج التنمية، مثل الترويج لمقولات أن تلبية مثل هذه البرامج أو تلك تقع ضمن مسؤولية الدولة أو السلطات المحلية أو الإدارة الإقليمية ... الخ، فالمشاركة الفعلية في التنمية تستدعي الإسهام في إنجاز

برامج التنمية في جميع مراحلها، وهذا يتطلب أن تحتفظ المنظمات الأهلية بقدراتها النوعية وتحديداً قدرتها على المرونة والتجديد والإبداع.

ثامناً - العقبات التي تعترض مسار التحول للدور التنموي:

شهدت دول مجلس التعاون في السنوات القليلة الماضية تطورات متلاحقة أثرت على نحو واسع على قدرة وإمكانيات المنظمات الأهلية، وطوال الحقبة الأخيرة الماضية، دخلت هذه المنظمات مرحلة البقرات العجاف، ولا يبدو في الأفق ما يشير إلى تباشير انزياح هذه الحقبة، والبدء في دخول مرحلة البقرات السمان، وما يزيد الأمر سوءاً أن هذا الوضع لا يقتصر على دول مجلس التعاون فقط، بل يمتد ليشمل الوطن العربي، الذي يعاني بدوره من ذات الأزمة، والتي تتفاقم على نحو أسوأ مما يحدث في دول الخليج العربية، وذلك نظراً لأن خيارات تصفية مشروع دولة الرفاه بدأ في وقت أبكر بكثير من دول مجلس التعاون، وأن الخطوات المتسارعة والمتسارعة التي اتخذها عدد من دول الوطن العربي خارج منطقة الخليج لتصفية الموارد الممولة لمشروع وبرامج الرفاه الاجتماعي، اتسمت أيضاً بالارتجال وغياب الرؤية البديلة التي تحقق التوازن مع الليبرالية الاقتصادية التي تم تبنيها دون استبصار للبعد الاجتماعي الذي يمكن أن تفرزه التوجهات الجديدة، أو التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية واسعة الأبعاد التي يمكن أن تنتج عنها، الأمر الذي أبقى نذراً قليلة جداً لما يمكن أن تفعله أو تساهم فيه المنظمات الأهلية لدرء المخاطر التي تهدد البنية الاجتماعية بأسرها.

هذا بدوره لا يقتصر على دول الوطن العربي وحدها، بل يمتد ليشمل العالم بأسره، فالتأثيرات المتلاحقة لانتصار الليبرالية المحدثه، والذي أشرنا إليه في مطلع هذه الدراسة، ترك آثاراً شديدة السلبية على قدرة المنظمات الأهلية في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها لتحقيق نمط بديل للتنمية يقوم على أساس توسيع قاعدة مشاركة المواطنين فيه، وهناك شواهد كثيرة ومتنوعة على انحسار مساهمة القوى العاملة، ودور المنظمات الشعبية من حيث عضويتها وفعاليتها عملها، وانحدار مستوى وإمكانيات المنظمات الأهلية المتجذرة في مجتمعاتها وتواضع الأهداف التي تقوم بتنفيذها، أو تنوي إنجازها، وتقلص هذه الأهداف إلى ما هو آني ومؤقت، وفي كثير من الأحيان موسمي، لا أرضاً يقطع ولا ظهراً يبقى.

وما يفاقم من قتامة الوضع، الشحة المتزايدة في الإمكانيات المتاحة أمام المنظمات الأهلية، سواء كانت بشرية أو مادية أو مالية أو معنوية (تشريعات، قوانين ... الخ) فالتوقعات بالمساعدات المالية المرصودة للدول النامية أصبحت أقل من السابق، كما أن الدول المتلقية للمساعدات أصبح عددها أكثر، بل أن هناك دولاً مانحة، أصبحت دولاً متلقية للمساعدات (أوروبا الشرقية مثلاً) بل وفي بعض الأحيان ولأسباب سياسية، أصبحت هذه الدول تستأثر بحصة الأسد من المساعدات الدولية المرصودة، بما فيها مستوى العون الواسع المقدم من بعض المنظمات الأهلية في الخليج العربية على حساب المناطق التقليدية التي كانت تعمل فيها هذه المنظمات، بالإضافة إلى أن الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية الضاغطة الناشئة عن خيارات الليبرالية الاقتصادية والمحدثه في المنطقة العربية (المجال الجغرافي الطبيعي لمنطقة الخليج) التي تعاني من

تزايد أثر نقص المساعدات وانخفاض سعر الصرف بسبب خفض قيمة العملة، والإجراءات الأخرى التي تتطلبها برامج التثبيت الاقتصادي التي أدت إلى زيادة غلاء المعيشة، مما خلق ضغوطاً متزايدة على الدور التنموي للمنظمات الأهلية، في مقابل الإبقاء على الدور الرعائي لها بسبب اتساع دائرة الفقر وعمقها التي لحقت بمواطني دول المنطقة العربية، مما أدى إلى تراجع أنماط التعاون التقليدي، وسبب أوضاعاً كابحة لتحقيق ازدهار مستقر ونمو مستديم.

تفرز الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية الضاغطة، عادة تحولاً بطيئاً في توجهات المنظمات الأهلية من الدور الرعائي إلى الدور التنموي، وبسبب هذه الضغوط وشح الإمكانات فإن المنظمات الأهلية تبدأ التفكير في التوفير بدلاً من الاستثمار، والنتيجة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إليها مثل هذه الأوضاع هي الحد من الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الأهلية.

المسألة الأخرى، التي يمكن أن تعيق التحولات في المنظمات الأهلية بصفة عامة، من الدور الرعائي إلى الدور التنموي، تتصل بالأوضاع الذاتية لهذه المنظمات، والمشكلات التي تواجهها من حيث مدى شرعيتها وقدرتها على أن تمثل قطاعات واسعة من المجتمع، فالمنظمات الأهلية تعتبر بشكل أو بآخر واجهة قطاعية لمنظمات شعبية تقوم بأدوار واسعة على صعيد التغيير الاجتماعي - السياسي، بعبارة أخرى فإن هوية هذه المنظمات شديدة الارتباط بقوى وحركات جماهيرية وسياسية، أدت إلى إضعاف دورها، وخلق أزمة كبيرة تتعلق بهويتها، كما أدت أيضاً إلى إضعاف علاقاتها الجماهيرية التي تعتمد عليها

المنظمات الأهلية في اكتساب شرعيتها، أي أنها بمعنى آخر تعاني من أزمة ثقة جعلتها تظهر وكأنها مجرد أدوات لتنفيذ أهداف سياسية، وعلى الرغم من أن هذا ينطبق على بعض الحالات القليلة، إلا أن الاستثناء يبدو قد أصبح قاعدة، الأمر الذي يعني أن على المنظمات الأهلية أن تبذل جهوداً إضافية لتحسين صورتها أمام الرأي العام وأمام حلفائها، وتبدأ في إطار التحولات المأمول حدوثها التخلي عن الافتراضات التي تنتظر بها إلى نفسها من أن لها الدور الريادي في المجتمع.

تاسعاً - الشروط اللازمة لمشاركة فاعلة في التنمية:

شهدت دول مجلس التعاون، خلال العقد الأخير تطوراً واسعاً في قدراتها البشرية كنتاج لتراكم سياسات الرفاه الاجتماعي والتخطيط التي اتبعتها دول المنطقة خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، مما وفر لها غنى في رأسمالها البشري، إضافة إلى ما تتمتع به من غنى في الموارد الطبيعية التي تتيح لها تطبيقات سياسية تنموية مستدامة، تحقق من خلالها نهوضاً كبيراً على مستوى الإنجاز الإنساني في تلبية حاجاته وإشباع رغباته، كما أن الانخفاض النسبي لمستوى ومعدلات الفقر، والاستقرار المجتمعي الذي تشهده دول الخليج، يمثل عوامل مواتية لإمكانيات تحقيق تنمية مستدامة تسهم في إنجازها كل القوى الاجتماعية، واستناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م، احتلت ثلاث دول خليجية مواقع متأخرة نسبياً في سلم ترتيب الدول التي تتمتع بتنمية بشرية عالية، والثلاث دول الأخرى تمتعت بمواقع متوسطة في ترتيب الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، (أنظر الجدول رقم ١).

تشير مؤشرات التنمية البشرية على نحو واضح، أن دول المجموعة في كلا الترتيبين استطاعت أن تحقق إنجازات مشهودة في برامج التنمية المستدامة، من حيث مؤشرات العمر المتوقع عند الحياة، والتعليم والتساوي النسبي في الفرص، وخفض معدلات البطالة ومحاصرة الفقر، (أنظر الجداول رقم ٣ و ٤ و ٥) إلا أن دول المجموعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تماثلها في الشروط الموضوعية، تستطيع أن تحقق إنجازات أفضل من ذلك وتحقق حضوراً أرفع مستوى في دليل التنمية البشرية، خاصة الدول الثلاث التي لا زالت في موقع التنمية البشرية المتوسطة من خلال تفعيل دور المشاركة الشعبية ودور المنظمات الأهلية في كل مراحل التنمية التي يجب أن تعتمد نماذج تنموية تستطيع من خلالها تحقيق المزيد من تكافؤ الفرص في المجتمع وتضييق الفجوة الاجتماعية بين المواطنين، والعمل على زيادة الفرص المتساوية للوصول إلى مؤسسات التعليم والصحة، والخدمات المتعلقة بمياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والسكن اللائق، وسواها من الخدمات الأخرى التي تعظم من تراكم رأس المال البشري (أنظر الجداول رقم ١ و ٤ و ٦).

إن مراكمة رأس المال البشري، عملية متشابكة الأبعاد ومركبة ومتصلة لا يمكن التوقف عن متابعة إنجازها، وتتطلب استدامة في برامجها والقوى المشاركة في تنفيذها، وهذا يتطلب أيضاً لمحتواه وإطاره، كونه يطرح إشكاليات تقتضي تقديم إجابات تقديرية حوله، ومن ذلك إلى أي مدى يمكن للتحالفات التي تتشكل بين القوى الاجتماعية، أن تتبنى مقارنات تكاملية في عملية التنمية، وإلى أي مدى يمكن حشد الموارد المحلية، وهل يمكن أن يثير تنوع مصادر الموارد إشكاليات

جديدة أم يمكن أن تسهم في حلها، وهل يؤدي التحالف مع الدولة والمؤسسات المحلية إلى اختزال دور المنظمات وحصرها في المجال الاستشاري للحكومة والمؤسسات المحلية والدولية، وإلى مدى يمكن أن تحول مثل هذه التحالفات المنظمات الأهلية إلى مجرد منظمات مقولة.

يمكن تحديد مفهوم الاستدامة وتعريفه على نحو دقيق، من خلال تقديم رد شاف للإشكاليات التي تطرحها هذه التساؤلات، حيث أن الاستدامة من منظور المنظمات الأهلية العاملة في مجال التنمية، تتطلب بدءاً أن تكون لهذه المنظمات دور الفاعل الاجتماعي، وأن تمتلك القدرة على توحيد وتعزيز وزيادة مساهمتها التي تقدمها للمجتمع، وأن يكون لديها التواجد الفعلي في المجتمع وتحظى بتأييده وتحديد القدرة هنا، يأتي للتأكيد على مفهوم الدينامية لهذه المنظمات، والتي تقوم أساساً على إجمالي النشاطات التي نفذتها، ومدى فعاليتهم التنظيمية، وإمكانياتهم للتواصل مع البيئة المحيطة بهم. وعلى هذا الأساس فإن الاستدامة تعني أنها عملية متكاملة تتجاوز مجالا بعينه لتضمن عدداً واسعاً من العوامل بما فيها حشد الموارد، كما أن الاستدامة تتطلب أيضاً القيام بإجراءات واسعة لتحقيقها من بينها ضمان تدفق التمويل والاستخدام الرشيد للموارد وزيادة وتيرة المشاركة الشعبية، وأن تستمد المنظمات شرعيتها من هذه المشاركة، وتتطلب الاستدامة أيضاً ازدياد مستوى التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية وان تعمل معاً في إنجاز المشروعات التنموية، وبناء بنية مواتية للتنمية وإنهاء التقاليد الضارة المعادية للتنمية، وهذا ما يعني أن الاستدامة تتطلب تحقيق عدد واسع من الشروط والمتغيرات للوصول إلى منهج متكامل يحقق الاستدامة.

ومن بين أهم هذه الشروط، تحديد هوية المنظمة وتعريف نشاطها على نحو ملائم ومتطابق مع أهدافها وتحديد رؤاها لما تقوم به من أعمال ومجالها المؤسسي، ووضع منهجها النظري وإطارها بصورة واضحة ومعرفة المنظمات الأخرى التي تنشط في المجال نفسه، ووضع كل هذه الأسس في رؤية متكاملة يشارك فيها كل الأعضاء النشطين في المنظمة.

وتعتبر القدرة على الإدارة شرطاً لازماً لاستمرار المنظمة ووجودها، ولنوعية تخطيطها الاستراتيجي وقدرتها على الرصد والمتابعة والسيطرة وتقييم النشاط الذي تقوم به، إضافة إلى أن التسيير الداخلي للمنظمة يجب أن يتسم بالإخلاص والنزاهة، الأمر الذي يعني أن تكون القيادة موحدة ومتضامنة، وأن يشمل اتخاذ القرار كل الأطراف ذات الصلة، وعلى الصعيد العملي يجب أن يتم التركيز على المشروعات التي تهم مباشرة الجهات التي تستهدفها مجالات عمل المنظمة.

ويعد التفكير الاستراتيجي، عاملاً أساسياً من عوامل الاستدامة، وهو ما يستدعي أن تقوم المنظمات الأهلية بتحليل متصل للبيئة المحيطة التي تعمل فيها، والتي تتطلب معرفة دقيقة بحاجاتها العملية والاستراتيجية ومعرفة الوسائل الملائمة التي تمكنها من الاختيار من بين استراتيجيتها والأولويات المطلوب تحقيقها قبل غيرها والتقييم الذاتي الدائم لكافة مراحل ما يتم إنجازه.

يمثل توفر الإمكانيات الذاتية أهمية قصوى لضمان الاستدامة، كونها تمثل القدرة على التجديد والإبداع، والإدراك المسبق لما يمكن أن يحيط

بالمشروع من مخاطر، والذي بدروه يتطلب المعرفة وتطبيق القوانين الاقتصادية بفاعلية ودقة في عملية التنمية، والقدرة على التجديد تتطلب اكتساب مهارة التعلم المستمر، وتشجيع ثقافة التغيير، واستخدام التكنولوجيا المناسبة لمجال النشاط والمرونة في التنفيذ، ومعرفة التأثير الذي أحدثه النشاط تعكس إمكانية قيام المنظمة بإدخال قيم إضافية على النشاط أو إيجاد قاعدة اجتماعية من خلال الالتزام بإنجاز مهماتها وفقاً لمبادئ وقيم المنظمة التي تم وضعها وإقرارها من قبل أعضائها.

ومن صميم تحقيق الاستدامة، المحاسبة والشفافية، وهو ما يتيح للمنظمات الأهلية أن تلتزم بدقة بأهدافها وقيمتها ومبادئها التي قامت من أجل تحقيقها، ويتيح لها أيضاً التأكد من صحة وصواب قراراتها، كما أنها تعني أيضاً أن نتائج نشاطاتها والإجراءات التي قامت بها أصبحت معروفة من قبل عضويتها والسكان المستهدفين بالنشاط، وأوساط الرأي العام الأخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن المنظمات (الجمعيات) الأهلية التي تطمح إلى المشاركة في تحقيق التنمية، مطالبة بالقدرة على الاتصال مع محيطها، وهو ما يمكن التوصل إليه عبر المعرفة ومهارات التحليل للفاعلين والقوى المحركة لهذا المحيط، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بالقدرة على تأسيس علاقة دينامية مع المحيط، وأخيراً فإن المشاركة الفاعلة تستدعي أن تقوم المنظمات الأهلية بتنمية مهاراتها في الدفاع عن مشروعاتها، والدفاع عن حقها في المشاركة في التنمية.

واتساقاً مع هذه العوامل التي تمثل تلبيتها، الحد الأدنى اللازم لتقوم المنظمات الأهلية بدور فاعل في المشاركة في عملية التنمية، فإن عليها في هذا السياق إعادة تقييم استراتيجيتها على نحو دائم ومستمر، لمعرفة ما إذا كانت نماذج التنمية التي تقوم بها تتسم بالاستدامة بمعناها الواسع أم لا. وإذا ما قامت المنظمات الأهلية بالانحياز لمنهج الاستدامة في التنمية، وبالتالي اختيار مقاربة التكامل لعمليات التنمية، وسعت على نحو جاد لبناء قدراتها الذاتية، فما هي الخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تختارها، وأي من الموارد المتنوعة التي ترغب في إعادة توجيهها، وكما يحدد (فاولر)، فإن هناك ثلاثة خيارات رئيسة وعدد آخر من الخيارات الفرعية المنبثقة عنها، وتتمثل الخيارات الرئيسية في التركيز على عدم تقديم الدعم المادي، والخيار الثاني يتمثل في إيجاد مواطن العمل المدرة للدخل بوصفها جزءاً مكماً للعمل التنموي وأخيراً توليد الدخل والتمويل الخاصة بالمشروعات من أطراف أخرى بوصفهم مشترين للخدمات التي تقدمها المنظمة (الجمعية) وهذا ما يعرف (بمقاربة اقتصاد السوق) أو الحصول على التمويل من المانحين المقدمين الدعم للمنظمات الأهلية (المقاربة المدنية)، وبالإضافة إلى ذلك فإن بمقدور المنظمات الأهلية التنموية، إيجاد مصادر أخرى للتمويل وتبني أنماط من التعاون تقود إلى خيارات استراتيجية مركبة.

وفي إطار التحالفات، التي يفترض أن تكون قائمة مع مؤسسات الدولة، فإن المنظمات الأهلية بمقدورها أن تقوم بإنجاز البرامج التنموية المدرجة في خطط التنمية، على قاعدة التعاقد مع المؤسسات المعنية لتنفيذ الأعمال، وفقاً للمقاييس والشروط المرعية في عمل " المقاولات "، كما أن بمقدور هذه المنظمات إقناع الحكومة أو السلطات

المحلية بإدراج مشروعاتها التنموية التي ترغب في تنفيذها في محيطها وفي مجال عملها في الموازنة العامة للدولة وتخصيص مصادر تمويل هذه المشروعات من المخصصات المرسودة للتنمية في الموازنة العامة للدولة، وإن تطوير قدرات المنظمات بهذا الاتجاه، وضمن الشروط التي أسلفنا ذكرها ستجعل المنظمات الأهلية شريكاً كاملاً للدولة في التنمية، وفاعلاً رئيساً في المجتمع، وتصبح عن حق القوى الضامنة للتنمية المستدامة، كما أن رسوخ قدراتها الدفاعية والارتقاء بها على نحو دائم ستمكنها من حماية استقلالها وصيانة مشروعاتها من أية تعديلات قد تقوم بها الأجهزة البيروقراطية، تنتقص من استدامة المشروعات أو تحد من فاعليتها ونفعها العام للمجتمع.

عاشراً - التعليم والمعرفة قاطرة التنمية:

يمثل التعليم أهمية كبرى في الحياة المعاصرة على المستويين الفردي والاجتماعي، ويعتبر التعليم الأساس الضروري لمختلف أبعاد التنمية، وهو أيضاً الوسيلة الضرورية لتعزيز بناء المؤسسات، ودعم قدرات المنظمات الأهلية، وهو من قبل ومن بعد، الطريق الآمن لخروج الأفراد والأسر من دائرة الفقر والعوز إلى فضاء العيش الكريم.

وخلال السنوات الماضية أحرزت دول مجلس التعاون، تقدماً مقدراً في نسب التسجيل على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي (أنظر الجدولين ٩ و ١١) وعلى الرغم من هذا النجاح، إلا أن مستوى الأمية لا يزال مرتفعاً خاصة في أوساط النساء، وأظهرت البيانات أن ما يزيد عن (٣٠%) من البالغين لم يتلقوا تعليماً نظامياً، وأن نسبة النساء غير

المتعلّقات لا تزال كبيرة جداً، وأن الفجوة في تلقي التعليم النظامي بين الذكور والإناث بدلاً من أن تضيق، أصبحت تتسع في بعض دول مجلس التعاون، (راجع الجدول رقم ٩) وارتفاع نسب الأمية وتدني مستوى التعليم يحد من وعي الناس وقدراتهم، وهي مؤشر على ضعف المؤسسات المجتمعية، التي بدورها تعني ضعف قدرات الأفراد في الإسهام على نحو فعال في التنمية وبناء مجتمعاتهم، (راجع الجدول رقم ٧)، وما يجدر الإشارة إليه هنا، هو أن الأمية وعدم القيد في المدارس وحالات التسرب من التعليم هي من بين الخصائص الملازمة للأسرة الفقيرة والمعدمة وفي أوساط النساء.

ولكون التعليم وانتشاره في أوساط السكان وامتلاك المعرفة والمهارات له دور حاسم في تسارع عملية التنمية، فإنه سيكون ملائماً أن تقوم المنظمات (الجمعيات) الأهلية بمضاعفة جهودها في هذا الشأن، واعتبار دحر الأمية الهدف الأمثل والرئيس لعملها، وتحويل هذا الهدف إلى تحالف ثابت وشراكة دائمة مع الدولة وتوسيع نطاقه بما يجعل برامج محو الأمية وسيلة حقيقية لزيادة التعلم واكتساب المهارات الفنية، عبر تصميم برامج متطورة تشمل محو أمية القراءة والكتابة، وربطها بمفهوم الكفاءة والقدرة على التكيف عبر برامج التدريب المهني، وأن تراعي هذه البرامج خدمة نطاق واسع من مجالات التنمية، وسيكون ملائماً الأخذ في الاعتبار عند وضع هذه البرامج أن تتسم بالانفتاح والمرونة بما يؤهل المتدربين اكتساب القدرة على العمل والابتكار، وتحقيق الفائدة الاجتماعية والاقتصادية من التعليم المهني، وتكمن الفائدة الاجتماعية على هذا الصعيد في أهمية إعادة الاعتبار إلى المهن والحرف وذلك من خلال الارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي للمتدربين، وعلى الصعيد

الاقتصادي فإن مثل هذه البرامج تضمن زيادة الإنتاجية وجودتها النوعية.

كما يجدر بالمنظمات الأهلية، أن تعد القيد الكامل لكل الأطفال المستحقين للتسجيل في المدارس الابتدائية هدفاً أساسياً لها حيث أن الصحة الأولية والتعليم الأساسي بُعدان جوهريان لبناء القدرات التي بدورها تعتبر العمود الفقري للتنمية، فمن خلال التعلم وشحن المهارات، يستطيع الناس أن يصبحوا أكثر إنتاجية مع الوقت، وهذا يسهم إلى حد كبير في عملية التوسع الاقتصادي وزيادة نسبة الدخول لهم، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الناس، وكما يلاحظ (سن) فإن الأهم من ذلك في اكتساب المعرفة يكمن في أن الفرد سيتمكن من القراءة والتواصل والجدال، والقدرة على الاختيار على نحو مؤسس على المعلومات، وأن تؤخذ آراؤه مأخذ الجد، وبالتالي فإن التعليم يتجاوز مجرد دوره المحوري في تعزيز الرأسمال البشري لزيادة الإنتاج السلعي، إلى رحابة المنظور الواسع للتعليم بوصفه أداة للإبداع وامتلاك المعرفة والعمل بمقتضاها.

والنظر إلى التعليم من زاوية كونه الأداة الأساسية لامتلاك المعرفة، يجعلنا ندرك صلتَه العميقة المباشرة برغد العيش Well – being وبالتالي دوره في التغيير الاجتماعي، وأيضاً دوره المؤثر في الإنتاج الاقتصادي وعملية التنمية المستدامة بأسرها، الأمر الذي يطرح ضرورة إيلاء التعليم المستمر أهمية قصوى لكونه يعد الميزة الأساسية للمجتمع الحديث الذي لا يكف عن التعلم، وربما يكون العرب أجدر الناس بمراعاة التعلم المستمر وعدم التوقف عنه، تأسيساً بقول الرسول (عليه

الصلاة والسلام) " خذوا العلم من المهد إلى اللحد " وإعطاء العلم قيمته الكلية الكبرى المنصوص عليها في الإسلام، فالحديث يشير على نحو لابس فيه، إلى أن العلم وحده هو القيمة الأساسية الكبرى في المجتمع، لا الثروة وقطعاً ليس الجاه، لأن التعلم المتواصل يعني استمرار الحياة واطرادها وتقدمها.

كما أن التعليم هو المكون الأساس لرأس المال البشري، أي تنمية قدرات الناس على ممارسة ما لديهم من خيارات، ولكن يجب التمييز هنا بين الوسائل والغايات، فأياً كانت الأهمية التي نعلقها على الصفات البشرية لتعزيز النمو الاقتصادي واستدامته، فإن ذلك لا يفيد شيئاً في معرفة أسباب السعي لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، فإن ذلك لا يفيد شيئاً في معرفة أسباب السعي لتحقيق النمو الاقتصادي أصلاً. فكون المرء متعلماً ويتمتع بمزيد من الصحة وما إلى ذلك، فإنه يوسع آفاق حياته بطريقة مباشرة، وأيضاً من خلال جعله مورداً لمزيد من الإنتاج.

وأمام المنظمات الأهلية العاملة في مجال التنمية مهمة عاجلة وملحة تتمثل في الإسهام في تجهيز المؤسسات التعليمية بالأجهزة التكنولوجية وتوسيع وتكثيف التعليم العلمي والهندسة والمعلوماتية والتكنولوجيا المتقدمة مع التركيز على الفقراء والنساء وحققهم في التمتع بالتميز الإيجابي، فحول مجلس التعاون، تعاني من إختلالات واضحة في تعليمها العالي بهذا الشأن (راجع الجدولين ١٢، ١٣).

يعتبر دور التعليم جوهرياً في تعزيز معرفة التكنولوجيا الحديثة والإلمام بها، وما تؤدي إليه من تحولات عميقة في زيادة الدخل، ذلك أن

النمو يتأثر إيجاباً بمعدل ارتفاع استخدام التكنولوجيا والتجديد فيها وأيضاً من خلال انتشار وتبني التكنولوجيا المستخدمة، فالقوة العامة القادرة على تبني وتحديث التكنولوجيا وانتشارها في المؤثر الفصل في رفع الإنتاجية وزيادة معدل النمو في أي بلد.

ويمكن ترجمة علاقة الارتباط الإيجابي بين التعليم وتسارع النمو من خلال إدراك أن التعليم يمثل تراكماً لا محدوداً للرأسمال البشري وهو الأمر الذي يضمن استدامة النمو، ذلك أن الرأسمال البشري والمادي يمثلان مدخلات قياسية أساسية في عملية الإنتاج وكلاهما يمثلان ضماناً لعد التقهقر والانتكاس في عملية التنمية، إلا أن الذي يجب التأكيد عليه هنا هو أن الاستثمار في البشر يمثل صيانة للرأسمال المادي ويمكن من زيادة وتحقيق قدر أعلى من الاستثمار، وهذا بدوره يعطي فرصاً أفضل لزيادة الحوافز لاستمرار الاستثمار في التعليم والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها هنا هو أن التراكم اللامحدود للرأسمال البشري من خلال تطوير التعليم جيد النوعية يتيح استمرار النمو وزيادته ويضمن استدامة التنمية ويعزز من تراكم الرأسمال المادي.

وبالإضافة إلى دور التعليم النوعي في تراكم الرأسمال البشري وفي تحقيق التراكم المستمر للرأسمال المادي، فإنه يعتبر أيضاً المحدد الرئيس لقدرة أي بلد على استيعاب التطور التكنولوجي، وبالتالي فإن السياسات التعليمية الصائبة تقوم بدور جوهري في التعامل والاستفادة من التطور التكنولوجي، الأمر الآخر الشديد الأهمية حول خصائص الرأسمال البشري أنه يعد Input الأساسي في إبداع المعارف الجديدة وأنه من نافل القول أن أي بلد يتمكن من أن يراكم الرأسمال البشري على نحو

كبير فإنه ينتقل من مرحلة المقلد للتكنولوجيا إلى دور المجدد فيها ويتطلب هذا تبني السياسات التي ترمي إلى زيادة قدرة أي بلد في استيعاب وتعميم المعرفة التي تقوم بذاتها في توليد الشروط الضرورية لإنجاز النمو الاقتصادي الذي يقوم بدوره في توليد معرفة جديدة أكثر رقياً.

حادي عشر - الرعاية الصحية أساس الرفاه الاجتماعي:

أظهرت عدد من الدراسات التي رصدت العلاقة التبادلية بين الأوضاع الصحية والنمو الاقتصادي أن التحليل الإحصائي أثبت علاقة تبادلية إيجابية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد والعمر المتوقع عند الولادة وأن هذه العلاقة تعمل على نحو واضح من خلال أثر الناتج المحلي الإجمالي في علاقته مع الدخل، وخاصة بالنسبة للفقراء وأيضاً من خلال الإنفاق العام وخاصة في مجال الرعاية الصحية.

ومن المفيد هنا، التأكيد على أن هذه النتائج أثبتتها أيضاً دراسات الاقتصاد التطبيقي التي توصلت بدورها إلى أن العمر المتوقع عند الميلاد لا يمكن تحسينه فقط من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ولكن أيضاً من خلال الارتباط القائم مع مستوى الإنفاق العام على الرعاية الصحية. ومما تم إحرازه مع نجاح في إزالة الفقر، فالنقطة الأساسية هنا تكمن في أن أثر النمو الاقتصادي يعتمد كثيراً على كيفية استخدام ثمار هذا النمو، وهذا يفسر على نحو واضح كيف استطاعت الدول التي قارنا معها دول مجلس التعاون من زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة العمر المتوقع عند الميلاد، وهو ما يشير إليه بوضوح

دليل العمر المتوقع الوارد في الجدول رقم (١)، والمعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الوارد في الجدول رقم (٦).

إن الوضع الصحي في أي بلد لا تحدده فقط وفرة أو قلة الموارد المالية المخصصة للمؤسسات الصحية، بل ترسم معالمه على نحو صحيح طبيعة هياكل المؤسسات المجتمعية القائمة ومدى فعاليتها بما فيها مؤسسات الخدمات الصحية، وتعد الأم (ومن ثم الأسرة) الوحدة الأكثر أهمية في مؤسسات المجتمع التي تعتبر مسؤولة مباشرة عن رفع مستوى القدرات الصحية الأولية للأسرة، وعلى نحو خاص صحة الطفل، الأمر الذي يتطلب وضع مفاهيم بديلة للصحة الأولية، تعتمد أساساً على توجيه الدعم للأسرة عبر توفير أفضل الظروف الصحية للأم، وزيادة حصيلة معارفها وخبراتها ومهاراتها في التعامل مع الأوضاع الصحية لأفراد الأسرة، وتعزيز هذه القدرات على نحو فعال عبر إجراءات متعددة يقف على رأسها زيادة أجور الأمهات وتوفير الدخول المجزية لهن مما يمكنهن من أداء واجباتهن في مراعاة صحة أسرهن على نحو يكفل منع انتشار الأمراض والعلل، واحراز التقدم المطلوب نحو خفض الوفيات وزيادة مستوى صحة الطفل بما يمنح الأسر بيئة سليمة ومعاودة تسمح لهم القيام بواجبهم نحو مجتمعاتهم وضمان بروز جيل جديد سليم صحياً وذهنياً ونفسياً لمواصلة التقدم والتجديد المجتمعي.

ودور المنظمات (الجمعيات) الأهلية، في هذا الإطار دور حيوي وجوهري، وكما يلاحظ (موزلي وجولي - ١٩٨٧)، فإن المنظمات الأهلية هي الأكثر قدرة على الوصول للأسر والنساء وحشد قوى الشباب والفتيان، فهذه المنظمات من خلال شبكة علاقاتها الممتدة وصلاتها

الواسعة بمختلف القوى الاجتماعية تستطيع الإسهام على نحو فاعل في تصحيح الاتجاهات وتوجيه الموارد المخصصة للصحة الأولية في مواضعها اللازمة وهي قادرة أيضا بأقل تكلفة ممكنة من تحويل السياسات الصحية، إلى سياسات تقدم خدمة حقيقية للمجتمع ويظهر هذا على نحو جلي في مجالات التطعيم، وفي صحة البيئة المحيطة ومكافحة الآفات وغيرها من النشاطات المتعلقة بالصحة الأساسية للمجتمع.

ومن خلال رصد (موزلي وجولي) للسياسات الصحية في دول العالم عامة والدول النامية خاصة في دراستهما المشار إليها، يتوصلان إلى خلاصة مفادها أن هناك ضرورة لمراجعة السياسات الصحية والموارد المخصصة لها، خاصة ما يتعلق منها بفعاليتها على أرض الواقع وأثرها المباشر على صحة المواطنين، والاختبار النقدي لهذه السياسات يعتبر ضرورة ملحة لمعرفة مدى جدواها، إلا أن المشكلة الجوهرية المتعلقة بالخدمات الصحية لا تزال تعاني من النظر إليها على أساس أنها سلعة خدمية، لذلك فإن برامجها تصمم على أساس أنها سلعة استهلاكية، ولا يتم الالتفات إلى أثرها في الارتقاء بالقدرة الإنتاجية للعاملين ودورها في دفع معدلات النمو، وبالتالي فإن جهود المنظمات الأهلية يجب أن تنصب في إعادة قولبة الاستراتيجيات الصحية، وأن يعاد النظر في طبيعة الانفاق الصحي، على أنه استثمار في العملية الإنتاجية، وفي البناء النوعي للرأسمال البشري.

يشكل تحسين برامج الرعاية الصحية، فرصة سانحة أمام المنظمات (الجمعيات) الأهلية، لتعزيز شراكتها مع الحكومة والإسهام بقدر متزايد في عملية التنمية، عبر حشد الجهود والموارد لتحسين كفاءة ونوعية

وقدرات الوقاية الصحية، والعلاج والتأهيل وإعادة التأهيل، ونشر ثقافة الوقاية الصحية التي تعتبر على نحو كبير مسؤولية فردية وأسرية تتطلب زيادة الوعي والقدرة على الوصول للمؤسسات الصحية الملائمة وأيضاً استخدام الوسائل المناسبة، والأخذ بعين الاعتبار انتشار الأمية وخاصة في أوساط النساء " الأمهات "، مما اقتضى معه نشر الوعي الصحي بطرق تتضمن تحقيق الأهداف منها، ذلك أن للمنظمات دوراً أساسياً تقوم به في نشر الوعي الصحي، الذي يجب أن يتضمن تغييراً جذرياً في عقلية الأفراد ورفع مستوى فهمهم للرعاية الصحية وسلوكهم نحو المريض والمرض وأن الممارسات الضارة سواء في استخدام العلاج، "هدر الدواء مثلاً"، أو التهاون أمام الأمراض تمثل سلوكيات تسبب أضراراً كبيرة للوضع الصحي بأسره وتشكل مخاطر جدية لمختلف المسارات الاقتصادية والتنموية.

ومن بين القضايا التي يمكن أن تشكل قاعدة لشراكة واعدة بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات أجهزة الدولة، هي القضايا المتصلة بالتأهيل وإعادة التأهيل التي تحتل موقعاً أساسياً في اقتران التنمية بالسياسات الصحية، إلا أنه يجب أن لا يقتصر دور المنظمات الأهلية على عمليات التأهيل فقط لأنها إذا حصرت نفسها في هذا الدور فقط فإنها ستتنقص من دورها في التنمية، فدورها يجب أن يمتد ليشمل إيجاد فرص العمل المناسبة للقوى العاملة التي تم تأهيلها أو تكييف عملية التأهيل وفقاً لما هو متاح في سوق العمل من مواقع مهنية، وفي حالة انعدام الفرص المناسبة، يمكن إعادة التأهيل بما يتواءم مع متطلبات العمل أو من خلال تصميم المشروعات الصغيرة الملائمة المدرة للدخل بالتعاون مع برامج القروض الصغيرة لتمويل المشروعات المنتجة، وهنا تحتل مسألة العمل

المنتج أولوية أساسية إذ أن برامج التأهيل التي لا ترمي إلى إيجاد قوة إنتاجية جديدة لا تعد جهداً ضائعاً فقط وإنما تمثل إعاقة حقيقية للتنمية بوصفها ترويحاً آخر للبطالة المقنعة ونمطاً آخر من أنماط الرعاية والعمل الخيري الكابحة لمسارات التنمية.

وربط التأهيل بمسارات التنمية يعد أمراً حيوياً في تعزيز الصلة القائمة بين التأهيل والمجتمع مما يتطلب إعادة النظر في برامج التأهيل وإجراء التعديلات اللازمة عليها ليصبح المجتمع بأسره مسؤولاً عن اندماج المعاقين في المجتمع وإعطائهم دورهم الحقيقي واللائق للمشاركة في قضايا المجتمع وفي قلبها الإسهام في عملية التنمية خياراً وإنجازاً ومتابعة.

إن رفع الكفاءة الصحية في العلاج والرعاية يتطلب ابتداءً أن تركز المنظمات الأهلية جهودها في تقديم خدمات نوعية للرعاية الصحية في المناطق الفقيرة والبعيدة (الريف مثلاً) والتي تعاني من ضعف شديد في المؤسسات الصحية من حيث الكم والكيف، فالفقراء يحظون بأقل عدد من المؤسسات الصحية وبنوعية متدنية من الخدمات والرعاية الصحية، كما أنهم بشكل عام لا يستطيعون الوصول إلى مراكز الخدمات الصحية الأمر الذي يعد عبئاً إضافياً على المنظمات الأهلية لتكثيف نشاطها في تقديم الرعاية الصحية النوعية المتميزة للفقراء الذين يعانون من المشكلات والإعتلالات الصحية ويوفروا لهم القدرة على الوصول إلى المؤسسات الصحية التي تقدم أنواع العلاج والرعاية التي لا تتوفر في الوحدات الصحية الصغيرة أو التي لا يكون بمقدور المنظمات الأهلية القيام بها.

تشير البيانات الخاصة بالتقدم المحرز في البقاء على قيد الحياة إلى الارتفاع النسبي في معدلات وفيات الرضع والأطفال والانخفاض النسبي في معدلات العمر المتوقع عند الحياة، حيث ترتفع نسبة الأفراد الذين لا يتوقع أن يبلغوا الستين من العمر (أنظر الجدول رقم ١) وهو ما يعد مؤشراً قوياً على ضعف المؤسسات الصحية قصور المؤسسات الصحية ما يتعلق منها بالسياسات الصحية الأولية وهي تمثل أيضاً مؤشراً على النقص الفادح في الوعي الصحي لدى الأفراد والأسر حول كيفية ممارسة الرعاية الصحية والالتزام بمبادئ الصحة الوقائية.

لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تولى مؤسسات الرعاية الصحية اهتماماً كبيراً ويتجلى هذا الاهتمام في الموازنات المالية الكبيرة التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، ولكن لأسباب عديدة ومختلفة لا يتسع المجال لذكرها جميعاً إلا أن أهمها يكمن في الاختلالات الكبيرة في السياسات الصحية وفي مقدمتها القصور الشديد الذي يكتنف السياسات المرتبطة بالصحة الأولية فإن هذه الدول لم تحرز النجاحات المأمولة والمتوقعة قياساً بالدول التي أشرنا إليها سابقاً، فحين نقارن دولة الكويت بقبرص مثلاً نجد أن الناتج القومي الإجمالي للأولى يفوق أربعة أضعاف الناتج القومي الإجمالي للثانية (أنظر الجدول رقم ٦) إلا أننا نجد أن وفيات الأطفال الرضع في الكويت يبلغ ضعف وفيات الرضع في قبرص، وبينما تصل وفيات الأمهات أثناء الوضع خمس أمهات لكل مائة ألف مولود حي نجد النسبة صفر في قبرص (أنظر الجدول رقم ٤) أما إذا قارنا المملكة العربية السعودية باليونان، فإننا نجد أن الناتج القومي الإجمالي للمملكة يفوق الناتج القومي الإجمالي لليونان. وعلى الرغم من ذلك وقياساً على نفس المؤشرات التي أشرنا إليها في المثال السابق

نلاحظ أن أداء اليونان على الصعيد الصحي أفضل بكثير مما حققته المملكة وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأربع الأخرى قياساً بما يماثلها من الدول المذكورة في الجدولين.

إلا أن اللافت للنظر هو مستوى أداء البحرين فبقدر ما حققته من إنجازات واسعة في مختلف الميادين المرتبطة بتوسيع الخيارات والفرص الاجتماعية، إلا أن نسبة وفيات الأمهات تعتبر عالية جداً (٤٦) أم لكل عشرة آلاف مولود حي، وتعتبر معدلات وفيات الرضع والأطفال أيضاً غير مرضية وذلك قياساً بمالطا التي تماثل البحرين تقريباً في ناتجها القومي الإجمالي حيث يبلغ في البحرين (٤,٩) بلايين دولار ويصل إلى (٣,٨) بليون دولار في مالطا ويبلغ معدل وفيات الرضع والأطفال في البحرين على التوالي (١٦) و (٢٠) لكل ألف مولود بينما تبلغ في مالطة (٦) و (٧) لكل ألف مولود كما أن العمر المتوقع عند الميلاد في مالطا يفوق (٥) سنوات نظيرتها في البحرين (لا تظهر الإحصائيات معدل وفيات الأمهات عند الوضع في مالطا).

وتأكيداً لما أشرنا إليه حول علاقة الارتباط التبادلي الإيجابي بين الناتج القومي الإجمالي والعمر المتوقع عند الميلاد نجد أن المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي في جميع الدول التي أحرزت تقدماً مقدراً في خفض معدلات الرضع والأطفال ووفيات الأمهات يفوق نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي ويمكن الاطلاع على هذه المقارنة بمقابلة المعدلات الواردة في الجدولين رقم ٤ و ٦ .

إن سياسات الدعم في مجالي التعليم الأساسي والصحة الأولية اللتان يمكن ان تقدمهما المنظمات الأهلية لا تحتاج إلى توفير تمويلات ضخمة

حيث أن تصحيح اتجاهات السياسات الصحية واستثمار ما هو متاح حالياً، وزيادته عبر التمويلات التي يمكن الحصول عليها من الحكومة ومن القطاع الخاص، وتوظيفها على نحو يضمن توسعاً نوعياً وسريعاً في مؤسسات التعليم الأساسي والصحة الأولية، وبما يتيح رفع مستوى نوعية الحياة على نحو سريع ومستديم، وهذا يمكن تحقيقه والوصول إليه حتى في الدول ذات الدخل المنخفضة، وذلك عبر وضع السياسات الملائمة وترتيب الأولويات فيما يخص سياسيات الخدمة الاجتماعية، وبالطبع فإن الحال ليس كذلك في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يمكن الاستفادة من الوضع المالي المواتي في إحراز التقدم الواسع والسريع في كلا المجالين، آخذين بعين الاعتبار حقيقة أن التعليم والصحة هما أيضاً عاملان منتجان وأساسيان لتحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي، وإنجاز مهام التنمية المستدامة.

الاستخلاصات الختامية:

سيكون أمام الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، طريق وعر وشاق يجب اجتيازه للتحويل من الدور الرعائي الذي تقوم به الآن، إلى الدور التنموي الأكثر عطاء وجدوى، ولكن عليها القيام بهذا التحول بنفس الكفاءة والقدرة التي تقوم بها في مجال الرعاية، وتمتلك هذه الجمعيات الإرادة الصلبة للقيام بهذه التحولات والتي يجب أن تهتم أساساً بالمجالات التي تؤدي إلى الارتقاء بالإنتاجية والوصول بها إلى حدها الأقصى، وهو أمر متاح إذا ما تم استخدام أفضل الطرق في منهج، ورفع المهارات، والاستفادة من الوسائل المثلى في الوصول إلى الأشكال الحرفية العالية، للقيام بأي عمل إنتاجي مهما كانت صعوبته، والمسألة هنا تتعلق أساساً بقابلية المنظمات وقدرتها على تنظيم صفوفها على نحو فاعل حول حقيقة أن زيادة الإنتاجية تتطلب أساساً الارتقاء برفاه الفرد، التي تتضمن محددات الكفاءة الإنتاجية والتي تظل ضمن إطار التعلم المتواصل والصحة الجسدية والمبادرة والمشاركة، فالعامل غير الماهر لا يتمتع نفس القيمة التي يتمتع بها العامل المدرب الذي يمتلك مهارات متعددة لصنع منتجات مختلفة وقادرة على تشغيل عمليات إنتاج معقدة فنياً ومتقدمة وعالية الإنتاجية.

واستدامة عملية التنمية تتطلب تحسين مستوى الأداء على نحو متصل ودائم وهو ما يمكن الوصول إليه عبر الاهتمام بازدهار الفرد وضمان تحقيق رفاهه بالمعنى الواسع لمفهوم الرفاه، حيث أن التنمية معنى ومبنى تعني عملية تتابع التطوير على نحو مستمر ومتجدد وأن الارتقاء بمستوى المعيشة للسكان لا يتحقق بمجرد زيادة الاستثمارات

والحصول على المعونات المادية ووسائل التكنولوجيا المتطورة بل يتطلب اتخاذ السياسات والإجراءات القصدية لتحسين توزيع الدخل والثروة، وتحقيق المساواة والإنصاف والعمل على زيادة إنتاج السلع والخدمات، والتي لها القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، والمرتبطة بالقضاء على الفقر والعوز والأمية والمرض، وفي نفس الوقت الالتزام بأهداف التنمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين هياكل الإنتاج وهياكل الاستهلاك، لتحقيق أكبر قدر ممكن من عناصر التجديد الذاتي للمجتمع.

ومن بين كل الأهداف التي تناولتها هذه الدراسة، ستظل المهمة العاجلة والأكثر إلحاحاً أمام الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتحقيق تنمية مستدامة والمشاركة في مساراتها المختلفة بصورة فاعلة هو أن تتوجه بكل عزمها نحو إزاحة الفقر وكل الخصائص المرتبطة به، وتمكين الفقراء والعمل على استدامة سبل كسب العيش لهم للارتقاء بالمجتمع وصيانتة وتعزيز وحدته ومنعته.

جدول دليل التنمية البشرية (جدول رقم ١)

جدول الملامح الأساسية للفقر البشري ودليله (جدول رقم ٢)

جدول إتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل (جدول رقم ٣)

جدول التقدم المحرز في البقاء على قيد الحياة (جدول رقم ٤)

جدول الملامح الأساسية للصحة (جدول رقم ٥)

جدول إتجاهات الأداء الاقتصادي (جدول رقم ٦)

جدول القرائية والثقافة والاتصال (جدول رقم ٧)

جدول الاتفاق العام الجاري على التعليم (جدول رقم ٨)

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- ١ - السوري، إبراهيم جعفر: " دور المنظمات الأهلية العربية في الشراكة وبناء القدرات والتنمية". ندوة قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، جامعة الدول العربية والاسكوا، ٢٠٠٠م.
- ٢ - صايغ، يوسف: "النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج العربي". مجلة التعاون، العدد ٣، الأمانة العامة لمجلس التعاون، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦م.
- ٣ - الكواري، علي خليفة: هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي. كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥م.
- ٤ - المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة الخدمة المدنية والإسكان بدولة قطر: دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الدوحة، ٢٠٠٠م.
- ٥ - النجار، باقر سلمان: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية، مقوماته، دوره، أبعاده بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، المنامة، ١٩٨٨م.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- 1- Adelman, Irma: Fifty Years of Economic Development: What Have we Learned, Development Thinking at the Millennium, World Bank, 2000 .
- 2- Aghion Philippe and Howitt peter: Knowledge and Development: Aschumpeterian Approach, ABCDE Europe 2000, World Bank, 2000 .
- 3- Banuri, Tariq-et al: Sustainable Human Development. From Concept to Operation, A UNDP Discussion Paper.
- 4- Devylder, Stefan: Sustainable Human Development and Macro conomics, Strategic Links and Implication, UNDP.
- 5- Fowler, Allen: NGDOs as Amoment in History. Third world Quarterly London, 2000 .
- 6- Fowler, Allen: the Virtuous Spiral. Aguide to Sustainability for NGOs in International Development, London, Earthscan, 2000.
- 7- Gendzier, Irene Managing Political Change: Social Scientists and the Third World. Boulder, West View Press, 1995 .
- 8- Griffin, Keith: Mekinley, Terry: “Guide Lines for Implementing a Human Development Strategy”. UNDP, 1982 .
- 9- Henry Mosley and Richard Jolly: Compensating for The Negative Effects of Economic Adjustment, in Richard Jolly,

G. Andrea. Stewart, eds. Adjustment with a Human Face, A Study by UNICEF Calrendon Press, Oxford, 1987 .

- 10 - Human Development Report, A NDP, Oxford University Press. 1990 .
- 11- Inkeles, A and Smeth, D: Becoming Modern, Individual Change in Six Developing Countries. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974 .
- 12- Korten, David.C.: Third Generation NGO Strategies: A key to People-Centered Development, World Development, 15, 1987.
- 13- Sen, Amartya: Development as Freedom. Alfred A. Knopf, New Yourk, 1999 .
- 14- Sen, Amartya: Resources Values and Development. Oxford, Black-well, 1984 .
- 15- Sen, Amartya. "Welfare Economics and the Real World" Oxford, 1986 .
- 16- Sudhir Anand and Martian Ravallion: Human Development in Poor Countries: on the Role of Private Incomes and Public Services, Journal of Economic Perspectives (7), 1993 .
- 17- Theodore W. Shultz: Investment in People. The Economics of Population Quality, University of California Press, 1981 .

غلاف البحث الخامس
العمل الاجتماعي

المحتويات

الصفحة

٢٩٩ - ٢٩٥	- المقدمة
٣٠٤ - ٢٩٩	أولاً - تقويم المفاهيم المتداولة.....
٣١٣ - ٣٠٤	ثانياً - تقويم الأهداف والأنشطة.....
٣٢٣ - ٣١٣	ثالثاً - تقويم التصنيف والمشكلات.....
٣٢٦ - ٣٢٣	رابعاً - تقويم القوانين والتشريعات.....
٣٢٩ - ٣٢٦	خامساً - تحديات المستقبل.....
٣٣٣ - ٣٣٠	- قائمة المراجع.....

العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وجمعياته في ميزان التقويم

المقدمة:

أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم في مسيرته خلال العقد الأخير في القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، إلى تصاعد وتيرة الاهتمام - وبشكل غير مسبوق من قبل - بالعمل الأهلي التطوعي وجمعياته كجزء من الاهتمام العام بهذا المجتمع المدني، واعتباره ركيزة أساسية في عملية التنمية الشاملة.

ولعل من أهم الأسباب التي دفعت الاهتمام المتصاعد والملموس بالمنظمات غير الحكومية في معظم دول العالم، يعود إلى فشل أسلوب التنمية الموجه من القمة إلى القاعدة والأداء الضعيف لبرامج المساعدات الخارجية في الوصول إلى الفئات المستهدفة وما رافق ذلك من اتهام للحكومات في الدول النامية بإساءة استعمال المعونات المخصصة لمساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجة باستخدامها في أغراض غير إنمائية كالتمساح وغيره.

وفي هذا الإطار أصبح العمل الأهلي التطوعي مجالاً حيوياً لأنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية بالغة الأهمية وأحد أهم وسائل تجسير الفجوة بين المجتمع والدولة من جهة، وبين الفرد والحياة الاجتماعية العامة من جهة أخرى في جو من التعاون والتنسيق بينه وبين الدولة، الأمر الذي يعزز من اتجاهات الشراكة والمشاركة وثقافتها، وإقامة المجتمع الآمن

على النحو الذي يكفل الاطمئنان والاستقرار لحاضر ومستقبل المجتمع وتقدمه الديمقراطي⁽¹⁾.

إن ظاهرة العمل التطوعي قديمة قدم الإنسان وتضرب في جذورها التاريخية كل المجتمعات الإنسانية مع اختلاف في الدرجات والأدوار بين مجتمع وآخر. ففي التاريخ العربي والإسلامي نجد الكثير من الصيغ والممارسات التي مثلت صوراً تلقائية للعمل الأهلي التطوعي وجمعياته، ارتبطت بالتطورات الاجتماعية وبمقومات الانتماء الإسلامي والهوية العربية الحضارية.

وكل صيغ التكامل والتآخي، من أمثلتها البارزة التآخي بين المهاجرين إلى المدينة والأنصار من أهلها، والصلح بين الأوس والخزرج وأداء الزكاة والصدقات والتعامل مع الفئات الاجتماعية التي وصفت في كتاب الله القرآن الكريم وسنة نبيه المصطفى والتي حددت اجتماعياً بالفقراء والمساكين وأبناء السبيل والسائلين والمحرومين وغيرهم. إضافة على الفرعة والعون والمزاملة في العمل، والمشاركة والاعتماد المتبادل في الأفراح والأتراح في مجمل حركة الحياة اليومية ومشاغليها داخل المكونات الاجتماعية للتجمعات العربية والإسلامية في القبيلة والقرية والحي وغيرها من توصيفات وتسميات هي مفردات تعبر عن مضامين العمل المدني الأهلي

⁽¹⁾ على الصاوي: التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٥) سبتمبر ١٩٩٣م، ص ١٠٠.

والتي قامت على التنظيم الذاتي والمبادرات الفردية والجماعية المستقلة نسبياً عن الدولة وإن كانت تشترك معها في البيئة المجتمعية العامة⁽²⁾.

وتتشابه البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي سواء في مرحلة ما قبل أو بعد اكتشاف النفط. فتجربة العمل التطوعي الخليجي هي امتداد طبيعي لتاريخها في المجتمعات العربية والإسلامية. فقد تميزت في بداية أمرها بالتلقائية والعفوية وسيادة قيم اجتماعية كالمساعدة والمفاضة والتساند والتراحم وغيرها والتي كانت وما تزال تلعب دوراً في حياة المجتمع العربي الخليجي⁽³⁾.

ويعتبر العمل التطوعي الخليجي المنظم حديث النشأة، حيث بدأ تقنيته وتنظيمه رسمياً من النواحي التشريعية والإدارية والفنية مع نهاية الخمسينات ومطلع الستينات في القرن الماضي كما في مملكة البحرين ودولة الكويت التي عرفت نشأة الجمعيات الأهلية فيهما قبل ذلك بسنوات طويلة. في حين تعتبر الحقبة الممتدة ما بين ١٩٨٥م وعام ١٩٩٨م هي الفترة التي شهدت نشأة معظم الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر⁽⁴⁾.

(2) عبد الباسط عبد المعطي: وسائل الاتصال ودورها في تكوين المجتمع المدني، ورقة مقدمة لندوة دور الإعلام في التوعية المجتمعية، المنامة، سبتمبر ١٩٩٩م.

(3) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: العمل الاجتماعي العربي الخليجي: حقائق وأرقام، المطبعة الوطنية: دبي، ١٩٨٥م، ص ٣٦.

(4) باقر النجار: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية: مقوماته ودوره وأبعاده، المنامة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يناير ١٩٨٨م. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد رقم (١١)، ص ١٦.

إلا أنه ونظراً للتطورات والتحولات الشاملة التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي على مختلف الأصعدة بفعل جهود التحديث والتنمية والانفتاح على العالم وتوجهاته الجديدة كما تحملها موثيق وأدبيات الأمم المتحدة ووكالاتها وبخاصة في مجال التنمية المستدامة التي أصبحت أحد مقوماتها الأساسية تعتمد على معيار المشاركة الأهلية في التنمية، والتي تحدد مفهومها العام وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م الصادر عن منظمة الأمم المتحدة بأنها (مشاركة الناس عن كُتب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. فقد تكون للناس في بعض الحالات سيطرة كاملة ومباشرة على هذه العمليات - وفي حالات أخرى - قد تكون السيطرة جزئية أو غير مباشرة، والمهم هو أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة إلى صنع القرار وإلى السلطة. فالمشاركة بهذا المعنى عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية)⁽⁵⁾.

وإذا كان العالم اليوم يتجه نحو العولمة واستحقاقاتها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والقيمية ولا يوجد خيار لأية دولة أن تكون خارج إطار هذه التغيرات المتسارعة في إيقاعاتها وعميقة في آثارها، فإن دول مجلس التعاون الخليجي قد قطعت شوطاً في مجال العمل الأهلي التطوعي ودعم جمعياته ومؤسساته على مختلف أنواعها وتصنيفاتها الاجتماعية والثقافية والرياضية والنسائية والمهنية والعمالية والخيرية والدينية والتعاونية وغيرها والتي أصبح يبلغ عددها مجتمعة بما لا يقل عن (١٠٠٠) مؤسسة أهلية⁽⁶⁾.

(5) منظمة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م، ص ٢١.
(6) يمكن مراجعة عدة مراجع في هذا الشأن ومنها إصدارات المكتب التنفيذي ضمن سلسلة الدليل .

من هنا تكتسب هذه الورقة أهميتها في محاولتها القيام باستعراض تقويمي سريع لمنجزات العمل الأهلي التطوعي ومؤسساته في دول مجلس التعاون من حيث تقويم المفهوم وتداوله، وتقويم لأهداف وأنشطة العمل التطوعي، وتصنيفاته ومشكلاته وأخيراً تقويم للقوانين واللوائح والأنظمة التي تحكمه.

أولاً- تقويم المفاهيم المتداولة:

تسود الفوضى والإرباك في استخدام المفاهيم والمصطلحات التي توصف العمل الأهلي وجمعياته وترجع الأسباب الرئيسية في ذلك إلى حداثة البحث والدراسة والاهتمام نسبياً بهذا المجال على المستويين العربي والدولي وكذلك لاختلاف التوصيفات القانونية لهذه الجمعيات من مجتمع إلى آخر وذلك نظراً لاختلاف سياقاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لهذا لم يتم التوصل إلى اتفاق موحد في التوصيف للعمل الأهلي، بل أن هناك تنوعاً ضخماً أصبح يتداول في الكتابات والأدبيات العالمية والعربية والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مصطلح القطاع الثالث الذي يشير إلى أنه يعبر عن كونه خارج قطاع الحكومة وقطاع السوق، ومصطلح التطوعي والذي يركز على عنصر التطوع ولكنه يغفل دور الذين يعملون بأجر في هذا القطاع، وهناك مصطلح القطاع المستقل الذي يركز على الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات كقوة ثالثة خارج نفوذ الحكومة وقطاع الأعمال، ومع ذلك فهي تعتمد على مصادرها الذاتية وعلى الحكومة وعلى مصادر تمويل أجنبية في بعض الأحيان.

وكذلك مصطلح القطاع المعفي من الضرائب ومصطلح القطاع الخيري أو القطاع الوقفي والاقتصاد الاجتماعي ومصطلح قطاع المنظمات غير الحكومية ومصطلح القطاع غير الربحي ومصطلح القطاع الأهلي⁽⁷⁾.

وإذا كانت التسمية المتداولة في الساحة العربية تغلب عليها تعبيرات المنظمات الأهلية والجمعيات الأهلية والجمعيات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها لغة الخطاب في دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت التسمية التي تغلب رسمياً على توصيفه قانونياً بـ (جمعيات النفع العام).

إلا أنه رغم الاختلافات في المسميات فإن المضمون الدال على تلك التسميات والمفاهيم تحمل مجموعة من السمات الرئيسية للمنظمات الأهلية في كل دول مجلس التعاون الخليجي، وهي:

- ١- ألا تكون هادفة للربح.
- ٢- توافر إطار رسمي مقنن لأنشطتها.
- ٣- توافر قدر من المبادرة التطوعية والمشاركة التطوعية في إدارة الجمعية أو في أنشطتها.
- ٤- توافر شكل رسمي دائم للجمعية وعملها.
- ٥- أن تكون الجمعية غير حكومية أي لا ترتبط بالبناء الهيكلي للحكومة ولكنها قد تحصل على دعم فني أو مالي ومساندة واعتراف من الحكومة.

⁽⁷⁾ أماني قنديل وآخرون: الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية: دراسات حالة الأردن ولبنان ومصر وتونس، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٩م، ص ١٤-١٦.

٦- أن تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي يكفل لها أن تصدر قراراتها من داخلها.

٧- ألا تكون الجمعية حزبية أو مرتبطة بنشاط حزب معين وإن إرتبطت بأنشطة سياسية تتعلق بالتوعية السياسية أو الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان⁽⁸⁾.

فإذا كانت التوصيفات القانونية لمفهوم العمل الأهلي التطوعي مختلفة على صعيد القوانين واللوائح والأنظمة التي تحكم هذا المجال رغم الاتفاق حول السمات الأساسية التي تعبر عن مضامين تلك التسميات القانونية المختلفة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك في دولة الكويت توصف بالجمعيات ذات النفع العام وفي مملكة البحرين بالجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الخاصة، على حين فإن المملكة العربية السعودية تستخدم تعبير الجمعيات والمؤسسات الخيرية وأما سلطنة عمان فالتعبير يصفها بالأندية والجمعيات، وتوصف في دولة قطر بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الخاصة⁽⁹⁾.

مع هذه الاختلافات في المسميات القانونية للتعبير عن مفهوم العمل الأهلي فإن الأمر يكون مختلفاً وسط المهتمين والباحثين المعنيين بالعمل الأهلي وبحث قضايا ومشكلاته في دول مجلس التعاون وبخاصة أبناء دول المجلس المتخصصين في حقول العلوم الاجتماعية وفروعها

(8) أماني قنديل: المنظمات الأهلية في الوطن العربي، المؤتمر القومي العربي الثامن، حال الأمة العربية، 1998م، ص 338

(9) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته الأهلية في دول مجلس التعاون، الدوحة، مارس 2000م، ص 35، 46، 61، 85، 101، 102، 116

والمشتغلين في جامعاتها فإنهم يتوافقون جميعاً على تأكيد استخدام تعبير مؤسسات المجتمع المدني⁽¹⁰⁾، وإنه خير توصيف سوسيولوجي مقارب لوضعية العمل الأهلي ومؤسساته الحديثة منها وكذلك التقليدية كالعائلة والقبيلة والمسجد والمآتم بل إن الخطاب الرسمي الخليجي أصبح يتداول هذا المفهوم في المحافل الدولية والعربية والخليجية ويبرز أهمية مؤسساته ودورها في عملية التنمية.

وبصرف النظر عما يطرحه مفهوم مؤسسات المجتمع المدني من إشكالات لغوية أو مفاهيمية حسب تقدير بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع فإن مؤسسات أو جمعيات العمل الأهلي يوازي في استعماله مصطلح مؤسسات أو جمعيات المجتمع المدني. وقد يكون توصيف مؤسسات المجتمع المدني قادراً على استيعاب التحولات التي تشهدها الساحة العربية من الخليج إلى المحيط، حيث يفيد المجتمع المدني بشكل عام بكل ما هو خارج فضاء الدولة. فهو يحمل في ذاته مضموناً ليس اجتماعياً تنموياً فحسب، بل معنى سياسياً بما هو فضاء ممارسة واختيار للحريات المدنية والسياسية، ففي عمقه يعبر الإنسان عن مدنيته ومواطنيته.

يحيلنا إذن مفهوم المجتمع المدني إلى موقف نظري يقر صراحة بمجموع المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والروحية لجماعة ما. فهو تعبير عن وجهة نظر المواطنين في الحكم والمجتمع. وهو توجه حضاري يفيد التوجهات الكبرى في المجتمع في

(10) راجع مؤلفات وأبحاث كل من: خلدون النقيب، وياقر النجار، وتركى الحمد، وعلي الطراح، وأبو بكر باقادر، ومحمد عبد الخالق، ومحمد الرميحي، ومنيرة فخرو، وغازي القصيبي، واسامه عبدالرحمن، وعلي الكواري وغيرهم من مواطني دول مجلس التعاون.

خصوص المشاركة والعمل والفعل الإجتماعي والسياسي. فالمجتمع المدني توصيف لطبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة، وأن مجموع مؤسساته وجمعياته الأهلية التطوعية التي لا تستهدف الربح شديدة الارتباط اليوم بمفاهيم أخرى كالتنمية والديمقراطية والمشاركة والمواطنة وحقوق الإنسان. فهي عبارة عن نسيج اجتماعي يتموضع في متن موروث حضاري وضمن قيم فكرية وثقافية تتجدد في الماضي وتستشرف المستقبل، متفاعلة ومتطورة مع عالمية القيم والتماثلات من ناحية، ومن ناحية أخرى متأصلة في الكيان المجتمعي لتعبر عن حاجاته ومتطلباته⁽¹¹⁾.

لذا فنحن نقترح اعتماد مفهوم المجتمع المدني لتوصيف حالة العمل الأهلي التطوعي في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة أن مفهوم المجتمع المدني الذي هو عبارة عن الأجزاء المنظمة من المجتمع العام والذي ارتكز في نشأته على النفع العام والخيرية والرعاية الاجتماعية واكتسب الآن الإسهام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي في عملية التنمية الشاملة. والمجتمع المدني بهذا المعنى هو فعل المشاركة في الشأن المجتمعي العام من خلال مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف⁽¹²⁾.

(11) أماني قنديل وآخرون: الإسهام الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(12) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، من تقديمه لكتاب " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين"، إعداد منيرة فخرو، إصدارات مركز ابن خلدون، ص ٥ - ٦.

إننا في الخليج والجزيرة العربية مقبلون على تحولات بفعل عوامل داخلية وخارجية تعطي المشاركة الأهلية ومنظماتها دوراً متزايداً في عملية التنمية، تصل إلى حد الشراكة والمشاركة في كل أمور الحياة وتعقيداتها. ولا يمكن أن يتسع مفهوم العمل الأهلي وجمعياته لتلك التحولات ما لم يكتسب مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته أهمية خاصة في القدرة على استيعاب متطلبات المستقبل في مجتمعات الخليج العربي، دون أن يلغى مفهوم الأشكال التقليدية من مؤسسات المجتمع المدني كالقبيلة والمآثم والمسجد... فاعتماد المفهوم وتداوله لا يعني استبدال بنية بأخرى، ولكنه يعني تفتح إمكانات جديدة في بنية اجتماعية اقتصادية قائمة، وبالتالي فتح حقول جديدة للممارسة والتنظيم، تزيد في الطابع العضوي للمجتمع وتخلق توازنات متدرجة وعميقة تسمح له بتبني استراتيجيات والقيام بممارسات جماعية أعظم⁽¹³⁾.

ثانياً- تقويم الأهداف والأنشطة:

تتعين القيمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجمعيات الأهلية بمختلف ضروبها وميادين أفعالها في المجتمع، بمدى قدرتها على تبني وتحقيق أهداف محددة والقيام بأنشطة وفعاليات تساهم في إشباع الحاجات المادية وغير المادية لفئات المجتمع المختلفة أو تلك التي يقدمها القطاع التجاري الخاص بتكلفة عالية، تفوق القدرة المادية لتلك الفئات، وكذلك بمدى قدرة تلك الجمعيات الأهلية على تأطير المواطنين، سواء المستفيدين

⁽¹³⁾ برهان غليون: بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية، كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م.

أو غير المستفيدين، وتشجيعهم على المشاركة في أنشطتها والعمل على تحقيق أهدافها⁽¹⁴⁾.

١ - أهداف الجمعيات الأهلية الخليجية:

يمكن اعتبار أهداف الجمعيات الأهلية مؤشراً ومدخلاً لدراسة حاجة المجتمع وأفراده. واختلاف أهداف الجمعيات الأهلية تبعاً لاختلاف حاجات كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي والتباين النسبي في تشكيلاتها الاجتماعية والاقتصادية السائدة⁽¹⁵⁾.

ويعود الاختلاف في الأهداف فيما بين الجمعيات الأهلية بعضها مع بعض بسبب الاختلاف في مجالاتها فهناك أهداف خاصة للجمعيات الخيرية وأهداف خاصة للجمعيات النسائية وأهداف خاصة للجمعيات المهنية وأهداف خاصة للجمعيات الفنية والثقافية... الخ، ويتم عادة رسم وتحديد تلك الأهداف الخاصة لكل جمعية أهلية بناءً على احتياجات المجتمع وتوجهاته العقائدية والسياسية، ويمكن قياس ومعرفة مدى تحقيق الأهداف الخاصة لكل جمعية من الجمعيات الأهلية من خلال أهدافها التنفيذية (التشغيلية) التي تنجزها في شكل

⁽¹⁴⁾ شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين - محددات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ص ٧٨

⁽¹⁵⁾ باقر النجار: مرجع سابق، ص ٢٩

أنشطة وبرامج ومشروعات محددة في المكان والزمان وحجم
الفئات المستفيدة منها⁽¹⁶⁾.

لهذا نجد أن لكل جمعية أهلية أهدافاً خاصة بها، وأن الاختلاف
في الأهداف الخاصة فيما بين الجمعيات، يترتب عليه اختلاف
في أنشطتها وبرامجها المنفذة والتي تنفذها باعتبارها أهدافاً
إجرائية تشغيلية.

وتحتل الجمعيات والصناديق الخيرية موقع الصدارة والنقل
الاجتماعي على خارطة العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي
على الرغم من اختلاف مسمياتها، إلا أن أهدافها الخاصة
واحدة في دول مجلس التعاون الخليجي وهي: تقديم المساعدات
المالية والعينية للأسر والأفراد المعوزين، والمساهمة في
رعاية الخدمات العامة، وصيانة المساجد وتأثيثها، ودعم
مدارس تحفيظ القرآن الكريم، وتقديم خدمات اجتماعية للطفولة
والعجزة والأيتام والمعاقين وغيرهم من الفئات الخاصة
ومساعدة منكوبي الحوادث والكوارث، والقيام بمشروعات
موسمية خيرية والمساهمة في برامج التوعية الإسلامية،
ومكافحة الأمية ومساعدة المرضى وتسهيل تقديم العلاج لهم،
وتقديم المساعدات للشباب والطلبة ومساعدتهم على استثمار
أوقات فراغهم⁽¹⁷⁾.

(16) خلف أحمد خلف العصفور، محمود علي حافظ: أوراق ملتقى العمل التطوعي الأول لشباب البحرين، (٩-٥ ديسمبر ١٩٩٩م)، المنامة: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمملكة البحرين.

(17) الموسوعة الأمنية العربية: جمعيات النفع العام في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلد الثامن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٣٢.

في حين يمكن حصر الأهداف الخاصة للجمعيات النسائية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها الثقافية في: رفع مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والصحي، والمساهمة في النهوض بالمرأة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، وتقديم خدمات الأمومة والطفولة ورعاية الأسر المحتاجة، وتقديم الخدمات اللازمة لها والرعاية الخاصة للفئات الخاصة، وإقامة المعارض والأسواق الخيرية.

أما الأهداف الخاصة للجمعيات المهنية الخليجية فيمكن إجمالها في رعاية مصالح العاملين في الجمعيات المهنية، ورفع مستواهم المهني، وتبادل الخبرات والمهارات المهنية مع الهيئات المحلية والعربية والدولية المختصة، وإقامة الأنشطة الخيرية المختلفة لجمع المال وإعداد البرامج للتوعية الأسرية والسكانية، وإعداد وإصدار الدراسات والبحوث لعلاج الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها ذات العلاقة بتخصصات جمعياتها⁽¹⁸⁾.

على الرغم من التفاوت النسبي في الأهداف الخاصة لكل مجموعة من الجمعيات الأهلية إلا أن الفقراء والمعوزين هم الهدف الأساسي لكل أنشطتها وهذا ما يحمله توصيفها في التداول الاجتماعي داخل مجتمعات الخليج ووصفها على إنها جمعيات نفع عام أو جمعيات خيرية.

(18) أنظر: باقر النجار: مرجع سابق، صفحة ٣٠-٣١، وكذلك دليل العمل الاجتماعي التطوعي، مرجع سابق، ص ٣١-١١٥.

كما أن جمعيات الطفولة المنتشرة في بعض دول مجلس التعاون تعمل على تحقيق الأهداف التالية: تقديم المعارف الخاصة بتطوير الطفولة المبكرة والتربية في الوطن العربي، وتطوير أبحاث تعليمية جديدة ومناسبة عن مرحلة الطفولة، ودراسة مشاكل الأطفال المعاقين وإعادة تأهيلهم للمساهمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ونشر الوعي بالمسؤولية الوالدية، والاهتمام بثقافة الطفل بأشكالها ووسائلها المختلفة.

على حين نجد جمعيات تنظيم الأسرة تركز في أهدافها على جانب الرعاية الصحية للأطفال وكذا أمهاتهم، ونشر الوعي الغذائي بالطرق المختلفة بين أفراد الناس وتنظيم حلقات دراسية عن العائلة ومشاكل تنظيمها⁽¹⁹⁾.

ويمكن الإشارة إلى أهداف الجمعيات الدينية المعلنة في أدبياتها والتي تهدف إلى المحافظة على القيم الإسلامية والتراث، والتأكد من التزام المجتمع ككل بالتعاليم الإسلامية، بالإضافة إلى تشجيع أعمال البر والخير ومناصرة الحق والعدل في ظل المثل الإسلامية، ناهيك عن مساعدة الفقراء والمساكين والمنكوبين واليتامى ومن كان في فلهم.

لهذا فإن أول العيوب التي يمكن رصدها في النماذج المذكورة أعلاه، على سبيل المثال، للأهداف الخاصة للجمعيات الأهلية

⁽¹⁹⁾ باقر النجار: المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية (في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٨٥

التي تلتنقي في أهدافها ومجالات عملها ومن ثم أنشطتها وبرامجها هو التداخل والعمومية في أهدافها بحيث إنها لا تعكس المجال الذي تستهدفه، لذلك نجد التداخل واضحاً كمثال بين الأهداف الخاصة للجمعيات النسائية والجمعيات الخيرية.

كما أن أهداف الجمعيات الأهلية على اختلاف أنواعها تتسم بمسحة رعائية وتقديم خدمات اجتماعية وصحية بالإضافة إلى غلبة الدور الخيري والمساعدات الاجتماعية على أهدافها. ناهيك عن أن أهدافها المدونة في أنظمتها ودساتيرها هي غير دقيقة في التميز بين تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها وهي في الغالب خليط غير متجانس ومحدد لأهدافها وأنشطتها ووسائل تحقيقها لأهدافها.

كذلك يلاحظ أن أهداف الجمعيات الأهلية التي تسعى لتحقيقها قد تمت صياغتها في أوقات وظروف كانت تشكل احتياجات هامة للمجتمع العربي الخليجي خلال الفترات التي تأسست فيها تلك الجمعيات، ولكن الظروف قد تغيرت كثيراً فقد قامت الجهات الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد بعيد بتلبية أغلب تلك الاحتياجات من خلال مشاريعها التنموية التي وفرتها على شكل خدمات اجتماعية وصحية وتربوية وتعليمية متنوعة من حيث الكم والكيف، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة الأهداف الخاصة ليس للجمعيات الأهلية المشتركة في مجال معين فحسب بل أهداف كل جمعية أهلية على حدة،

وتقويم مدى قدرتها على عكس وتلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع وتنميته.

وليس فقط المطلوب هو تحديد الأهداف الخاصة بكل جمعية أهلية وتعيينها فحسب، بل الإعلان عن الأهداف المحددة الخاصة المطلوب تحقيقها خلال دوراتها الانتخابية وذلك عن طريق ربط كل هدف بتحديد الميزانية المالية المرصودة له.

٢ - أنشطة الجمعيات الأهلية الخليجية:

تتسم الأنشطة والفعاليات والبرامج التي تنفذها الجمعيات الأهلية الخليجية بالتمطية من حيث تركيز غالبيتها على الأنشطة الرعائية وندوات التوعية الاجتماعية والثقافية والصحية، ومساعدة الأسر المحتاجة مادياً ورعاية الطفولة والأمومة والمعاقين والمنكوبين واليتامى وغيرهم⁽²⁰⁾.

ويحتل نشاط تقديم الرعاية المادية للأسر الفقيرة والمحتاجة موقع الصدارة في قائمة أنشطة الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، علماً بأن كافة الجهات المعنية وبخاصة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي تسعى لتأمين كل تلك الاحتياجات العينية لكل أسرة

⁽²⁰⁾ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: توصيات ونتائج الزيارة الاستطلاعية السابعة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي بدول مجلس التعاون، سبتمبر ١٩٩٧م، سلسلة توصيات ونتائج الملتقيات العلمية، العدد (١٣)، ص ١٣.

محتاجة بل قد يزيد على ذلك، وفق إجراءات معينة في هذا الشأن.

وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد الأسر التي تتم مساعدتها بشكل شهري أو موسمي من قبل الجمعيات الأهلية والصناديق الخيرية في مملكة البحرين (٨٠,٩٣١) أسرة ويصل إجمالي قيمة المبالغ التي تصرف لهذه الأسر إلى (٧,٨٥٨,٥٨١) ديناراً بحرينياً والملفت للنظر أن أعداد الأسر المعتمدة على هذا النوع من المساعدات آخذة في الازدياد كل عام⁽²¹⁾. كما تقدر الحسابات القومية للاقتصاد البحريني بأن القيمة المضافة للخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم الأفراد تنموياً لا تتجاوز نصف مليون دينار بحريني مما يجعل مساهمتها في الناتج المحلي العام أقل من ١% طوال عشر السنوات الماضية⁽²²⁾.

وتشير البيانات الرسمية أن نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية تنشط في مجال المساعدات الاجتماعية. والعمل الخيري هو ميدان تقليدي تاريخي لهذه الجمعيات، فهي تشكل على سبيل المثال ٤,٥% من إجمالي الجمعيات في لبنان و ٦,٣٧% في الأردن و ٤,٣١% في مصر وترتفع النسبة عن ذلك كثيراً في دول مجلس التعاون الخليجي وتأتي في المرتبة التالية من حيث

(21) هدى المحمود: استشراف مهام ومسؤوليات جديدة للعمل التطوعي في البحرين في ظل تحديات العولمة، من أوراق ندوة أفاق العمل الاجتماعي مع بداية الألفية الثالثة: الواقع والطموح، جمعية الصداقة للمكفوفين، ٣٠ مارس ٢٠٠٠م.

(22) عبد الله الصادق: أهمية الدور الإقتصادي لجمعيات العمل التطوعي في البحرين، من أوراق ندوة أفاق العمل التطوعي مع بداية الألفية الثالثة، ٣٠ مارس ٢٠٠٠م.

مجالات النشاط والاهتمام والرعاية الاجتماعية (تقديم خدمات صحية واجتماعية ورعاية الفئات الخاصة)⁽²³⁾.

لهذا فإن الحاجة ملحة لتقويم الأنشطة والفعاليات الخاصة بالعمل الأهلي الخليجي، وبحيث تبدأ هذه الأنشطة والبرامج من حيث ما تتوقف عنده أو تعجز عنه البرامج والأنشطة الحكومية الرسمية وفي إطار من التكامل والشراكة الفاعلة والمبنية على الثقة المتبادلة ليس بين الحكومة والمنظمات الأهلية فحسب بل ومع مشاركة القطاع الخاص أيضاً.

كما أنه من المهم ألا يعتمد العمل الأهلي في برامج ومشاريعه على مجرد النوايا الحسنة أو تقديم عمل خيري يقتصر على علاقة طرفين، مانح وممنوح، وإنما وبالضرورة لابد وأن يتسم عمله ونشاطه بالإسهام في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أو بمعنى أدق في عمل تنموي بالمفهوم الشامل. فالعلاقة مع الفئات المستفيدة ينبغي أن تخرج عن مفهوم الوصاية إلى علاقة تتحقق فيها شراكة الفئات المستفيدة، من خلال تحديد احتياجاتها وتحديد المشروعات التي يمكن أن تسهم فيها والمشاركة الفاعلة في عملية التنفيذ، وليس مجرد تلقي الخدمة كما هو سائد في التعامل مع الفئات المستهدفة من قبل الجمعيات الأهلية⁽²⁴⁾.

(23) أماني قنديل: مرجع سابق، من تقرير حال الأمة العربية، ص ٣٤٣
(24) أماني قنديل وآخرون: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٧٩ - ٢٨٠

إلا أن التقييم للأنشطة والبرامج المقدمة من الجمعيات الأهلية الخليجية، لا يمكن أن يتم إلا في إطار تقييم نقدي شامل للتنمية الخليجية وسياساتها التي مازالت تقصر المشاركة الأهلية على الأعمال الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والتثقيفية التوعوية ومساعدة الفقراء فقط، دون أن يكون هناك تقدير للاعتبار الاجتماعي في التنمية ودور مؤسسات المجتمع المدني فيها. أي إذا كان هدف التنمية وغايتها ومادتها هم الناس أبناء المجتمع فلماذا لا يفسح المجال أمامهم لأن يطرحوا رأيهم وأفكارهم من خلال تشكيل منظماتهم الأهلية في كل مجالات الحياة الاجتماعية ويكونون بذلك شركاء حقيقيين في عملية التنمية وصنع قراراتها في الوطن؟

ثالثاً- تقويم التصنيف والمشكلات:

١- مشكلة تصنيف الجمعيات الأهلية الخليجية:

يتوقف تصنيف الجمعيات الأهلية على أهدافها ومجالات نشاطها. إلا أن المشكلة الأساسية التي تواجه عملية التصنيف للجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون هي ليست فقط تعدد أنشطتها وتنوعها على مجالات وميادين عديدة، بل عدم دقة ووضوح أهدافها، الأمر الذي يحدث إرباكاً منهجياً لعملية التصنيف. رغم أن التقارير الرسمية لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون تقدم الجمعيات الأهلية في

صورة مصنفة معتمدة في ذلك على التسمية التي عادة، ما
تعبّر عن مضمون الجمعية الأهلية ونطاق عملها.

واعتماداً على التسمية التي تحملها الجمعية الأهلية، يمكن
تصنيفها، وكما توجد على خارطة العمل الاجتماعي الخليجي
على النحو التالي:

أ- الجمعيات والصناديق الخيرية: وتأتي في مقدمة
الجمعيات القائمة في دول المجلس من حيث أسبقية
التأسيس والانتشار والإسهام الإنساني في التخفيف
من معاناة الناس ومد يد العون للفئات المعوزة من
المجتمع مع التوجيه المستمر إلى تطوير مستوى
خدماتها والتخصيص في تقديم رعاية متقدمة لذوي
الحاجات الخاصة كالمعاقين والمسنين وغيرهم،
انطلاقاً من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف
والتي تحث على التعاون والتكافل بين الناس.

ب- الجمعيات النسائية: والتي تولي قضايا المرأة والطفولة
والأسرة الأولوية من اهتمامها وأنشطتها، مع السعي
لتنفيذ العديد من البرامج التوعوية والتأهيلية وتقديم
الخدمات الاجتماعية بما يسهم في الارتقاء بالمستوى
الثقافي والاقتصادي للمرأة والأسرة، وتأتي
هذه الجمعيات من حيث تاريخ تأسيسها وعددها

وانتشارها في المرتبة الثانية بعد الجمعيات والصناديق الخيرية في دول مجلس التعاون.

ج- الجمعيات المهنية: وهي التي تضم أصحاب المهنة الواحدة كالأطباء والمهندسين والمحامين، أو أصحاب التخصص العلمي الواحد كالاقتصاديين والاقصاديين، والتي تسعى إلى الإسهام في خدمة المجتمع من خلال استثمار كفاءات وخبرات أعضائها، فضلاً عن السعي للارتقاء بمستواهم المهني والثقافي، وتتوفر مثل هذه الجمعيات في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة الكويت.

د- الجمعيات المتخصصة والمساندة: وهي منتشرة في جميع دول المجلس، وتتخصص في تقديم خدمة إنسانية أو رعاية فئة محددة من فئات المجتمع أو التي تقتصر أهدافها على التوعية والاهتمام بقضية معينة، كالجمعيات التي ترعى المعاقين بصورة عامة أو فئات منهم بصورة خاصة، أو جمعيات أصدقاء المرضى الشائعة وغيرها، ويعكس إنشاء مثل هذه الجمعيات مستوى متقدماً من الوعي المجتمعي بضرورة تكاتف الجهود الطوعية لدعم قضية محددة.

هـ- الجمعيات والأندية الثقافية والفنية: وهي الجمعيات العاملة في الميادين الثقافية والفنية، والتي تخدم من

خلال أنشطتها وأعمالها وإصداراتها قضايا المجتمع وتعالج مشكلاته، بما في ذلك إحياء تراثه وتعزيز الترابط ما بين الأجيال بالتعريف بحياة الأجداد وتصوير معاناتهم وأسلوب معيشتهم والقيم والتقاليد التي كانت تحكم حياتهم، كجمعيات الفنانين والتشكيليين والروابط والأندية الثقافية والأدبية والفرق المسرحية وغيرها، وتتوفر هذه الجمعيات والأندية في جميع دول المجلس.

و- **الجمعيات التعاونية:** وتتوفر مثل هذه الجمعيات في جميع دول المجلس باستثناء سلطنة عمان، ولها أهداف اجتماعية واقتصادية محددة تتصل بأعضائها وتنمية المجتمع المحلي، إلا أن لها خصوصية تميز بها عن سواها من حيث طبيعة نشاطها الاقتصادي، وما يلقي عليها من تبعات وحقوق والتزامات مالية وقانونية وعادة ما تكون محكومة بقانون خاص ينظم ويحكم سير عملها⁽²⁵⁾.

ز- **الأندية الرياضية:** وهي أندية أهلية، تحتل مساحة كبيرة في الاهتمام والرعاية ومنتشرة في المدن والقرى بكل دول مجلس التعاون الخليجي، وتتولى مسؤولية الإشراف عليها المؤسسات والمجالس

⁽²⁵⁾ توصيات ونتائج الزيارة الاستطلاعية السابعة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي بدول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ١١-١٣.

الرسمية العليا للشباب والرياضة في دول المجلس. وعلى الرغم من أن المسمى لهذه الأندية يحمل صفتي الرياضة والثقافة، إلا أن جل أنشطتها موجهة إلى فنون الرياضة وبخاصة كرة القدم ومقتصرة على الرجال في هذه الدول وكذلك لا توجد منظمات شبابية أهلية خاصة بالشباب في دول مجلس التعاون.

ح- جمعيات وأندية الجاليات الأجنبية: وهي جمعيات وأندية ثقافية واجتماعية ومقتصرة على أبناء جنسها المتواجدين في الدولة، وهي منتشرة في كل من البحرين والإمارات فقط. حيث يبلغ عددها في الإمارات (١٧) جمعية. في حين يبلغ عددها في البحرين (٥٧) جمعية، وتدخل من ضمنها أندية الروتاري واليونز.

ط- لجان ونقابات عمالية: على الرغم من أن دول مجلس التعاون تفتقد للنقابات العمالية المستقلة والحرية باستثناء دولة الكويت التي تملك نقابات عمالية حرة ومستقلة، إلا أن خطاب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وباسم جميع دول مجلس التعاون قد أعلن فيه أمام الدورة (٨٨) لمؤتمر العمل الدولي الذي عقد في جنيف خلال شهر يونيو من العام الماضي (٢٠٠٠م) عن احترام دول مجلس التعاون للمبادئ والحقوق الأساسية المتعلقة

بالحريات النقابية وحق المفاوضة الجماعية، كما أنه توجد في مملكة البحرين لجان عمالية مشتركة لا ترتقي لأن تكون في تصنيف النقابات العمالية وذلك لكونها يتم تشكيلها مناصفة بين العمال وأرباب العمل (أصحاب العمل)، ناهيك عن عدم توافقها مع المعايير والمقاييس الدولية والعربية⁽²⁶⁾.

إلا إن قابلية التصنيف للجمعيات الأهلية سائرة نحو الاتساع والتنوع والتعدد نظراً لأنها تتجه في فتح مجالات اهتمام جديدة تعكس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشهدها العمل التطوعي في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث أن هذا التصنيف المذكور أعلاه لم يعد يغطي ويواكب ما استجد من تحولات على المنطقة. فقد تم الآن إنشاء جمعيات دفاع عن حقوق الإنسان في مملكة البحرين والكويت وجمعيات مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني وجمعيات لحماية المستهلك وجمعيات للصحافيين وهكذا^(*).

(26) محمود حافظ: إشكالية مفهوم المجتمع المدني في دول الخليج العربي، مجلة النص الجديد، العدد التاسع والعاشر يونيو ٢٠٠٠م، دار الخشرمي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

(*) لقد حدثت مستجدات وتطورات على صعيد إنشاء منظمات شبابية ونقابات عمالية ولجان عمالية في معظم دول مجلس التعاون التي أصدرت دساتير وأنظمة تؤكد على هذه الحقوق الأساسية وذلك في السنوات التي تلت إعداد هذه الدراسة، (هيئة تحرير السلسلة).

لهذا فإنه من المهم إعادة النظر في تصنيف الجمعيات الأهلية الخليجية وفق أسس علمية ومنهجية واضحة، بحيث أن كل مجموعة ووحدات متجانسة تحتسب على أساس النشاط والذي من خلاله يتم تمييز دورها وعناصر اهتمامها المشترك ويمكن الاستفادة من أساس ونظام تصنيف المنظمات وفقاً للمقترح التالي⁽²⁷⁾:

- أ- مجموعة الثقافة والترويج.
- ب- مجموعة التعليم والبحث.
- ج- مجموعة الصحة.
- د- مجموعة الخدمات الاجتماعية.
- هـ- مجموعة البيئة.
- و- مجموعة التنمية والإسكان.
- ز- مجموعة القانون والسياسة والدفاع.
- ح- مجموعة الخيرية.
- ط- أنشطة دولية.
- ي- الدين.
- ك - المنظمات المهنية والاتحادات.

(27) أماني قنديل وآخرون: مرجع سابق، ص ١٨-١٩

٢- المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية الخليجية:

إن بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه العمل الأهلي الخليجي وجمعياته ينبغي أن يتم على مستويات عديدة بعضها يتصل بالجمعيات الأهلية نفسها وبعضها يتصل بالواقع العربي الخليجي وظروفه وبعضها الثالث يتصل بمسؤوليات الجهات الرسمية في دول مجلس التعاون ودورها في خلق مناخ ملائم لعمل هذه الجمعيات⁽²⁸⁾.

تواجه الجمعيات الأهلية الخليجية قاطبة عدة مشكلات وصعوبات تتشابه من حيث المضمون إلا أنها قد تختلف في درجة الحدة من دولة لأخرى ومن حيث أنماط معينة بين هذه الجمعيات كنقص الموارد المالية وضعف المشاركة في النشاط من قبل الأعضاء وغيرها من صعوبات تؤثر على أدائها لدورها المطلوب في تنمية المجتمع، والتي يمكن تشخيصها بصورة عامة فيما يلي:

أ- تناقص عدد الأعضاء في كثير من الجمعيات لأسباب مختلفة في مقدمتها تزايد الانشغال في الأمور الحياتية الخاصة، وتزايد الاعتماد على الجهات الرسمية في تقديم الخدمات الاجتماعية.

(28) خلف أحمد العصفور ومحمود حافظ: مرجع سابق.

ب- ضعف إقبال الشباب على الانخراط في عضوية الجمعيات من أجل تجديد دمائها ووجوهها وتعزيز مسيرتها.

ج- ازدواجية وتعددية العضوية في عدد من الجمعيات، والتي وإن كانت تتمثل إيجابيتها في وعي الأفراد بضرورة خدمة مجتمعهم، إلا أنها لا بد وأن تؤدي إلى تشتيت الجهود وإضعاف المساهمة وتقليل الفاعلية على المدى الطويل وفي مختلف الجمعيات المنتسب إليها.

د- انعدام أو ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجمعيات، وخاصة في نطاق الأنشطة والبرامج المتشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات، مما يؤدي إلى الازدواجية وبعثرة الإمكانيات وضعف التنفيذ والفاعلية.

هـ- عدم كفاية الدعم المادي الحكومي المقدم إلى الجمعيات من جهة، وضالة مثل هذا الدعم بل وانعدامه من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى إلا في بعض الدول وفي حالات محدودة.

و- ضعف مشاركة أعضاء الجمعيات فيما تقدمه من أنشطة وفعاليات، والاقتصار في كثير من الأحيان في ذلك على أعضاء مجلس الإدارة.

ز- قلة الخبرة وضعف الإمكانيات الفنية المتاحة وعدم توفر المستلزمات التي من شأنها تسهيل تنفيذ أنشطة الجمعيات بالصورة المنشودة.

ح- ضعف التقدير والحوافز المعنوية للناشطين في الجمعيات الأهلية، وعدم توفر التغطية الإعلامية المناسبة والمواكبة والقادرة على إبراز تلك الجهود وأهدافها الإنسانية النبيلة.

ط- عدم توفر المقار أو عدم ملائمتها للكثير من الجمعيات مما يؤثر سلباً على مقدرتها في تنفيذ ما تطمح إليه من برامج وأنشطة⁽²⁹⁾.

إلا أن هذه المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون والمستمدة من واقع الاستطلاع الميداني على المستوى الخليجي لا ترتقي لملامسة العقبات والمشكلات الحقيقية التي تواجه العمل الأهلي الخليجي والتي تتمثل أساساً في قصور الفهم لمفهوم المواطنة وممارستها لحقوقها المدنية والسياسية داخل المجتمعات الخليجية والتي مازالت محكومة بمنطق الراعي والرعية وإن المشاركة الخليجية الشعبية لها حدود محددة وإذا تجاوزتها فقد بلغت مستوى " الشريك"، والشراكة والمشاركة مفهومان محددان في الثقافة العربية

(29) الزيارة الاستطلاعية السابعة في مجال العمل التطوعي: مرجع سابق، ص ١٤ - ١٦.

المتداولة على الصعيد الرسمي الحكومي بأن لا يتعديان بعض المجالات الاجتماعية والخدماتية ولا يقتربان من مجالات الفعل الإنتاجي والفعل السياسي والحقوق.

وعليه فإن المطلوب هو مراجعه نقدية للمشكلات والعقبات التي تواجه العمل الأهلي في دول مجلس التعاون والذي لا بد وبالضرورة أن يأخذ ثلاثة مستويات مترابطة ومتداخلة والفصل بينها يكون لاعتبارات منهجية فقط، وتتمثل في مستواها الأول بتحديد المشكلات التي تواجهها الجمعيات الأهلية من داخلها، والثاني هي العقبات والمشكلات المتصلة بالمجتمع وواقعه وتوجهاته، والثالث ما يتصل بمسؤولية الدولة وسياساتها نحو المواطنة والمشاركة والشراكة والتنمية وحقوق الإنسان.

رابعاً- تقويم القوانين والتشريعات:

لاشك في أن أول اهتمامات التشريع الاجتماعي هو أن يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي ومستجداته في كل بلد من البلدان، حتى يأتي منسجماً وملبياً للاحتياجات الفعلية، وبالتالي ما هو المطلوب من النصوص القانونية أن تثبته أو تحدّثه أو تجري عليه تعديلاً. ولكن هذا لا يعني أن بإمكان التشريع والقانون الاقتصار على الحاضر ومعطياته

الراهنّة، بل يترتب أن لا تغيب عن بصيرته التوجهات والاتجاهات المستقبلية فيسبقها أو يحتويها لما فيه خير الجميع ومصلحة المجتمع⁽³⁰⁾.

تتشترك القوانين والتشريعات وإلى حد كبير في عدد من الأحكام التي تعطي الدولة قدراً كبيراً من السلطة على الجمعيات الأهلية. ومن ذلك وجوب حصول الجمعية على إذن مسبق من الجهة الإدارية المسؤولة، وقد تكون جهة واحدة، أو جهات متعددة، حسب الغرض من الجمعية، كما هو الحال في البحرين. وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية، بعد نشر قرار إشهارها في الجريدة الرسمية. وللجهة المختصة الحق في رفض التسجيل، أو تعديل اللائحة. وللجمعية حق التظلم إلى الوزير المسؤول، ويكون قراره نهائياً، فيما عدا القانون البحريني، الذي يعطي الجمعية الحق في الطعن في قرار رفض التظلم أمام القضاء. وكذلك منحت هذه القوانين الجهة الإدارية، الحق في الرقابة السابقة واللاحقة على نشاط الجمعية، وكذلك الحق في إلغاء أو تعديل قرارات الجمعية. وكذلك تملك الجهة الإدارية الحكومية المعنية حق الرقابة المالية والإدارية، وذلك بالإطلاع ومراجعة المستندات والوثائق الخاصة بالجمعية، وكذلك الميزانية والحساب الختامي، والترخيص بجمع المال.

وغالباً ما تمثل الرقابة السابقة على النشاط عائقاً، بالنسبة إلى بعض الجمعيات المشغلة بالعمل الثقافي، وأحياناً الاجتماعي، حيث تشترط التشريعات الحصول على إذن مسبق لأنشطتها العامة.

⁽³⁰⁾ مصطفى العوجي: الأمن الاجتماعي - مقدماته وتقنياته وارتباطه بالتربية المدنية، بيروت، مؤسسة نوفل، يوليو ١٩٨٣م، ص ١٤٥.

كما تنص هذه التشريعات على حق الوزير المختص في عزل مجلس الإدارة، وتعيين مجلس مؤقت لإدارة الجمعية، وكذلك الحق في دمج الجمعيات أو حلها أو إغلاقها إدارياً لفترة مؤقتة. ويجوز التظلم إلى الجهة الإدارية فقط. فيما عدا البحرين، كما تنص جميع القوانين في الدول الخليجية على عقوبات جنائية لمن يخالفها تتراوح بين الغرامة والسجن⁽³¹⁾.

لهذا من المهم أن تتم مراجعة القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تحكم العمل الأهلي وجمعياته في دول مجلس التعاون وأن يتم تحديثها وبما يتناسب مع احتياجات المجتمع الخليجي ويساير التحولات والمستجدات العربية والدولية ونمو مؤسسات المجتمع المدني وتطورها الذي أصبح مرهوناً بمدى إطلاق حرية تنظيمها وتشكيلها وإقرار حق تسجيلها بمجرد الإخطار دون حاجة لموافقة الدولة وإذا كان لديها أي اعتراض فإنها تلجأ للمحكمة، وكذلك فتح مجالات النشاط وعدم تقييدها بمجالات نشاط يحددها القانون والتشريع، وحق حل الجمعية.

كذلك يتطلب الأمر تطوير جهود الجمعيات الأهلية ومراجعة برامجها وأنشطتها وتيسير كل السبل أمامها من أجل أن تصب جهودها الأهلية في عملية التنمية وفي كل مجال تعجز فيه الدولة أو تقصر جهودها، وفي إطار من السعي لإيجاد شراكة فاعلة بين الدولة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص، تكون قائمة على علاقات التعاون والتكامل

(31) شهيدة الباز: مرجع سابق، ص ١١٨ - ١١٩

والتنسيق فيما بينها لخدمة وتنمية المجتمع. ويمكن أن يشكل تطوير القوانين والتشريعات دوراً مساهماً في هذا الشأن.

خامساً- تحديات المستقبل:

إذا كانت هذه الورقة قد سعت إلى رسم صورة تقييمية موجزة للملامح الأساسية لواقع ومسيرة العمل الأهلي التطوعي وجمعياته في دول مجلس التعاون الخليجي، مسلطة الأضواء على أربعة جوانب جوهرية تشكل بنية العمل الأهلي في مفاهيمه وأهدافه وتصنيفاته والقوانين والتشريعات التي تحكم سير عمله وأنشطته، فإنها قد دعت إلى تقييمها من أجل نهوض المجتمع العربي الخليجي لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي تحدق به.

تلك التحديات التي نعيشها مع ولوجنا مطلع القرن الحادي والعشرين والتي بدأت معالمها تتجلى بدرجة من الشمول والتعقيد التي أصبحت تهددنا في كياننا وهويتنا - ولا خيار لنا أمامها - متمثلة في العولمة، واستحقاقاتها على أكثر من صعيد ومجال.

نعم العولمة، التي تفرض شروطها بشكل غير مسبوق، وتعوّل الجوانب الروحية قبل الجوانب المادية، وتفرض مظاهرها علينا وعلى جميع الأصعدة دفعة واحدة، أمنياً، واجتماعياً، وسياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وقيماً، وسلوكياً، ومعرفياً، ولا يبقى شيء إلا ويكون مستهدفاً في غمار هذه الحضارة الجديدة.

والأمن هو المهمة الأساسية التي يمكن أن نواجه بها الأخطار المحدقة بنا. فالأمن هو اجتماعي بمقدار ما هو عسكري، والسلام مدني بمقدار ما هو سياسي. والأمن لا يتحقق ضمن عملية فوقية تفرض، بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد، إنه مسؤولية الجميع في واجب تحقيقه وهو الشرط الضامن لنجاح عملية التنمية الشاملة التي أصبحت تعتمد على المشاركة الشعبية الفاعلة التي تتجاوز المشاركة الشكلية وأشكال التهريج التي تهدف إلى تأطير المجتمع المدني وإلى إقصاء الفعل الشعبي أو تحييده فيه. وهي كلها أشكال لا تؤدي إلى ديمقراطية المجتمع بل إلى عرقلة وتفاقم أزماته.

هذا هو التوجه العالمي لحماية أمن الوطن والمواطن في عملية التنمية المستدامة، الذي لا بد وأن نسعى إلى تطويره وتفعيله، خاصة وأن هناك تصاعداً متزايداً في الاهتمام بطرح مشاركة القطاع الأهلي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية عامة وقطاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بخاصة، وهي تطورات كمية، حيث يتجه القطاع إلى التنامي بصورة ملحوظة وتطورات نوعية، وتتجه الجمعيات الأهلية نحو مجالات اهتمامات جديدة ومتنوعة لتعكس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تعبر عن تنامي الوعي المدني الاجتماعي بواقع علاقات القوى في المجتمعات الخليجية وانعكاساتها على حالة وأوضاع شرائح وفئات اجتماعية معينة (ذوي الدخل المحدود) ولعل التوجه الاجتماعي الأهلي الأخير في بعض دول مجلس التعاون نحو المطالبة بتشكيل جمعيات ومنظمات أهلية للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعيات صحافية وجمعيات حماية المستهلك ومناهضة

التطبيع مع الكيان الصهيوني هو توجه على الطريق الصحيح نحو لعب أدوار أكبر نسبياً للتعامل مع متغيرات العصر من جهة والتحولات البنوية في داخل مجتمعات الخليج العربي المقبلة على الديمقراطية وممارستها حق المشاركة السياسية لكافة المواطنين.

ولا شك بأن تجارب مجالس الشورى لا ترقى لأن يتم تصنيفها ضمن مؤسسات المجتمع المدني في إطار المشاركة الشعبية السياسية المطروحة نظراً لكونها استشارية ومعينة وتابعة للسلطة التنفيذية في الدولة.

فالمشاركة السياسية للمواطن الخليجي يجب أن يتم استيعابها في إطار الإيمان بحق التعددية الفكرية والسياسية داخل المجتمعات في الخليج والجزيرة العربية، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في مفاهيم عديدة وأهمها المواطنة والمشاركة والديمقراطية والتي هي المداخل الحقيقية لتأسيس مجتمعات قادرة على الدخول في المستقبل ومواجهة متطلبات حركة الحياة وصيرورتها.

من المهم أن ينطلق مفهوم مبدأ المواطنة من اعتبار رابطة الشراكة في الوطن دون غيرها من الروابط الإنسانية الهامة الأخرى، مثل الأخوة في الدين أو المذهب أو الرابطة القومية، مصدر حقوق المواطن ومناطق واجباته في الدولة. وأيضاً يعني الإيمان بمبدأ المواطنة بالدرجة الأولى، على حق المساواة السياسية بين المواطنين وأهليتهم لتقليد المناصب العامة دون تمييز بسبب الدين أو المذهب أو القبيلة بينهم.

هذه هي المهمة المركزية وهي المطالبة بمبدأ المواطنة والتي تتصل بكل جوانب المطلب المجتمعي المركزي وهو الديمقراطية. فالمواطنة هي روح الديمقراطية بوصفها إطاراً لممارسة حقوق المواطنة وقيام مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية القادرة على نهضة وتقدم مجتمعا العربي في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

قائمة المراجع

- ١- إبراهيم، سعد الدين: "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي" من تقديمه لكتاب "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين". إعداد منيرة فخرو، إصدارات مركز ابن خلدون.
- ٢- الباز، شهيدة: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل. القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.
- ٣- حافظ، محمود: "إشكالية مفهوم المجتمع المدني في دول الخليج العربي" مجلة النص الجديد، العددان (٩، ١٠)، دار الخشرمي، للنشر والتوزيع، السعودية، يونيو ٢٠٠٠م.
- ٤- الصادق، عبد الله: "أهمية الدور الاقتصادي لجمعيات العمل التطوعي في البحرين". من أوراق ندوة آفاق العمل التطوعي مع بداية الألفية الثالثة، ٣٠ مارس ٢٠٠٠م.
- ٥- الصاوي، علي: "التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي". مجلة شؤون عربية. العدد (٧٥)، سبتمبر ١٩٩٣م.
- ٦- عبد المعطي، عبد الباسط: "وسائل الاتصال ودورها في تكوين المجتمع المدني". ورقة مقدمة لندوة دور الإعلام في التوعية المجتمعية، المنامة، سبتمبر ١٩٩٩م.

٧- العصفور، خلف أحمد خلف، و حافظ، محمود علي: "أوراق ملتقى العمل التطوعي الأول لشباب البحرين". المنامة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمملكة البحرين، ٥-٩ ديسمبر ١٩٩٩م.

٨- العوجي، مصطفى: "الأمن الاجتماعي: مقدماته وتقنياته وارتباطه بالتربية المدنية". بيروت، مؤسسة نوفل، يوليو ١٩٨٣م.

٩- غليون، برهان: "بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية". في كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي". مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ١٩٩٢م.

١٠- قنديل، أماني: "المنظمات الأهلية في الوطن العربي". المؤتمر القومي العربي الثامن - حال الأمة العربية، ١٩٩٨م.

١١- قنديل، أماني، وآخرون: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية - دراسات حالة الأردن ولبنان ومصر وتونس. القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٩م.

١٢- المحمود، هدى: "استشراف مهام ومسؤوليات جديدة للعمل التطوعي في البحرين في ظل تحديات العولمة". من أوراق ندوة آفاق العمل الاجتماعي مع بداية الألفية الثالثة: الواقع والطموح. جمعية الصداقة للمكفوفين، ٣٠ مارس ٢٠٠٠م.

١٣- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: توصيات ونتائج الزيارة

الاستطلاعية السابعة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي بدول
مجلس التعاون. سلسلة توصيات ونتائج الملتقيات العلمية، العدد
(١٣)، سبتمبر ١٩٩٧م.

١٤- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دليل معاهد ومراكز
ومؤسسات التعليم والتدريب التعاوني، العدد (١٣)، فبراير
١٩٩٨م.

١٥- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دليل مؤسسات رعاية وتأهيل
المعاقين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (٢)،
فبراير ١٩٩٨م.

١٦- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "العمل الاجتماعي العربي
الخليجي: حقائق وأرقام". المطبعة الوطنية، دبي، ١٩٨٥م.

١٧- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة شؤون الخدمة المدنية
والإسكان بدولة قطر: دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته
الأهلية في دول مجلس التعاون. الدوحة، مارس ٢٠٠٠م.

١٨- منظمة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م.

١٩- الموسوعة الأمنية العربية: "جمعيات النفع العام في دول مجلس التعاون الخليجي". المجلد الثامن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٢٠- مؤلفات وأبحاث كل من: خلدون النقيب وباقر النجار وتركى الحمد وعلى الطراح وأبو بكر باقادر ومحمد عبد الخالق ومحمد الرميحي ومنيرة فخرو وغازي القصيبي واسامة عبد الرحمن وعلى الكواري وغيرهم من مواطني دول مجلس التعاون.

٢١- النجار، باقر: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية: مقومات ودوره وأبعاده. المنامة. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (١١)، يناير ١٩٨٨م.

٢٢- النجار، باقر: "المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية". كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٢م.

صدر من سلسلة

رقم الايداع